مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر

ISSN: 2170-0982 / E-ISSN: 2600-6839 / ISBN: 2011-4793 / Class: C

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: **أ.د. العجال عدالة**

مدير مساعد: د. العيد قريشي

رئيس لجنة القراءة ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

مدير النشر الالكتروني: د. خليفة الحاج

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي – فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. دومينيك بارويال بن شرقي د. خالدية بوجنان

أ.د. ميرجانا رادوفيتش – صربيا د. نسيمة جلولي

د. فاطمة بودية أ. آن فلور مامن لابروفي

الأمين العام للمنتدى:

الدكتور لطفي المومني

أمين عام المنظمة الأورعربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء– بريطانيا

رئيس المجلس الاستشاري للمنتدى:

أ.د. مليكة اخام

كلية الحقوق والعلوم السياسية — جامعة البليدة 2 – الجزائر

رئيس المجلس العلمي للمنتدى الدولي:

أ.د. آمال الشيخ

جامعة جدة – المملكة العربية السعودية

الاســـــم الكامل	مؤسسة الانتماء	الدولة
أ.د. علي بن سعيد بن سالم البلوشي	جامعة السلطان قابوس	عمان
أ.د. عدالة العجال	جامعة مستغانم	الجزائر
علاء حسين	جامعة بغداد /أستاذ الاعلام الدولي	العراق
أ.د. عبدالسلام الارياني	جامعة آب	اليمن
أ.د. عبدالعزيز مناضل	جامعة ابن طفيل	المغرب
أ.د. محمود فضل المولى أحمد	جامعة الخرطوم	السودان
أ.د. فاخر محمد حسن	عميد كلية الفنون الجميلة/جامعة بابل	العراق
د.مفضي المومني	جامعة البلقاء التطبيقية	الاردن
أ.م.د. محمد عودة سبتي	كلية الفنون الجميلة/جامعة بابل	العراق
أ.م.د. ايناس مهدي ابراهيم الصفار	كلية الفنون الجميلة/جامعة بابل	العراق
أ.م.د. ضرغام خالد عبدالوهاب	جامعة الكوفة	العراق
م. د. عامر عبد الرضا الحسيني	كلية الفنون الجميلة/جامعة بابل	العراق
د. عطيات عبدالله فضل	جامعة البحر الاحمر	السودان
د. سليم بوقنة	كلية العلوم الاقتصادية/جامعة باتنة 01	الجزائر
أ.د.كنازة محمد	جامعة تبسة	الجزائر
أ.د. سعيدة مفتاح	المدرسة العليا للاساتذة بوزريعة	الجزائر
د. هدى عزاز	جامعة تبسة	الجزائر
د. ليندة حمدان	المدرسة العليا للاساتذة بوزريعة	الجزائر
د. خيري محمد العماري	الاكاديمية الليبية	ليبيا
د. لعور محمد صالح	جامعة تبسة	الجزائر
د. مصطفى ودريم	جامعة الحسن الثاني المحمدية	المغرب
د. غرزولي لزهر	جامعة تبسة	الجزائر
د. سهام قواسمية	جامعة محمد الشريف مساعدية	الجزائر
د. عزاز مراد	جامعة تبسة	الجزائر

الاســـــم الكامل	مؤسسة الانتماء	الدولة
أ.م.د. أبوبكر محمد عثمان	جامعة بحري	السودان
د.م. خلدون قطيشات	جامعة مؤته	الأردن
د. فراس عبد الجبار عبد الله الربيعي	الجامعة المستنصرية	العراق
د. أماني أحمد حسن علي	جامعة البحر الاحمر	السودان
د. أحمد آدم خليل أحمد	جامعة ام درمان الاسلامية	السودان
م.د. سيناء عبد طه العذراي	جامعة الكوفة	العراق
أ.م.د. رحيم محمد عبد زيد العبدلي	جامعة الكوفة	العراق
أ.م.د. احمد يحي عبد	جامعة الكوفة	العراق
أ.م. رنا عبد الحسن جاسم	جامعة الكوفة	العراق
د. رامي الخوالدة	الجامعة الاردنية –فرع العقبة	الاردن
أ.د. بغالية محمد	المركز الجامعي تيسمسيلت	الجزائر
د. محمد مقابلة	شركة مناجم الفوسفات الاردنية	الأردن
د. زياد المومني	شركة مناجم الفوسفات الاردنية	الأردن
د. صيد احمد سفيان	جامعة عنابة	الجزائر
د. أسماء قواسمية	جامعة محمد الشريف مساعدية	الجزائر
د. آمنه سلطاني	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	الجزائر
د. نجاة بوساحة	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	الجزائر
د. محمد عبد الوهاب الاسدي	جامعة البصرة	العراق
أ.م.د. مهاباد عبد الكريم	جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد	العراق
أ.م.د. حنان نعمان وسين	جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد	العراق
د. بشرى سكر خيون	جامعة بغداد /كلية التربية ابن رشد	العراق

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

ISSN: 2170-0982 / E-ISSN: 2600-6839 / ISBN: 2011-4793 / Class: C

تقديم المجلة

مجلة " الاستراتيجية والتنمية " هي مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية مجانية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم– الجزائر. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها للمساهمة بأعمالهم العلمية المتسمة بالجودة والأصالة والمحررة بإحدى اللغات الثلاث العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية والتي لم يسبق نشرها.

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة من طرف الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه وذلك بهدف تعميم نشر المعرفة والإطلاع على البحوث الجديدة والجادة وربط التواصل بين الباحثين كما تهدف المجلة إلى إتاحة الإطلاع على البحوث والدراسات لأكبر عدد ممكن من الباحثين عبر إصداراتها المطبوعة والالكترونية. وهي تهتم بالمجالات التالية:

- الاقتصاد، الاقتصاد القياسي والمالية؛
- الاقتصاد والاقتصاد القياسي؛
- المالية؛
- الأعمال، الإدارة والمحاسبة؛
- المحاسبة؛
- إدارة الأعمال والإدارة الدولية؛
- التسويق؛
- السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية؛
- الاستراتيجية والإدارة؛
- السياحة والترفيه وإدارة الفنادق؛
- العلاقات الصناعية؛
- اقتصاد إسلامي.

المنتدى الدولي الخامس للبحث العلمي

المنظم أيام 25، 26، 27 نوفمبر 2018

بأنطاليا (تركيا)

الديبـاجة

يشكل البحث العلمي والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات الركيزة الأساسية في تقدم الشعب وتطورها، ولما للتطور العلمي من تسارع فقد بات من المهم متابعة هذا التطور ومواكبته لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

وقد أصبح اقتصاد المعرفة من الاقتصاديات الرئيسية المهيمنة على عجلة الاقتصاد في مختلف أنحاء العالم .. مما أوجد ضرورة زيادة عجلة التطور والعلم والمعرفة بابحاث واختراعات جديدة لمواكبة هذا التطور. وبعد النجاح الكبير الذي حققته المؤتمرات العلمية الدولية التي نظمتها المنظمة الاورعربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء والتي تجاوزت ثلاثة عشر مؤتمر في مجال الموارد المائية والبيئة، وثمانية مؤتمرات في التخطيط العمراني وثمانية مؤتمرات في مجال التنمية المستدامة، إضافة إلى ثلاثة عشر مؤتمر في مجال الاستشعار عن بعد نظم المعلومات الجغرافية، فقد اتسعت دائرة المطالبة بتوسيع هذه المؤتمرات لتشمل مواضيع أخرى فكان منتدى العقبة الدولي الذي عقد أربع دورات متتالية، وكان الأساس لانطلاق المنتدى الدولي الخامس للبحث العلمي الذي تشارك في تنظيمه الجامعة الأردنية فرع العقبة الحكومية في الأردن، وجامعة باتنة02 الحكومية بالجزائر، وجامعة الحسين بن طلال الحكومية في الأردن، إضافة لجامعة القاسم الخضراء الحكومية في العراق ... إلى جانب المنظمة الاوروعربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء.

وحيث أن العلم كل متكامل وهنالك تشابك واسع بين مختلف العلوم، وانسجاما مع التوجهات العالمية، فقد كان لا بد من توسيع نطاق المنتدى العلمي ليتسع لأكبر قدر ممكن من الاختصاصات العلمية، وفتح المجال لجميع العلماء والباحثين لتبادل ونقل المعرفة حيث أن منتدى العقبة الدولي الرابع للبحث العلمي، قد كان جسر من جسور العلم والمعرفة بين المشرق العربي والمغرب العربي وبقية دول العالم. إضافة لكونه جسر بين مختلف العلوم والاختصاصات.

وبناء على ذلك؛ يدور التساؤل الرئيس لطرح إشكالية المنتدى في دورته الخامسة والذي يعقد تحت مظلة المؤتمر الدولي الثالث عشر للموارد المائية والمؤتمر الدولي الثالث عشر للبيئة والمؤتمر الدولي الثامن

للتخطيط العمراني، إضافة إلى المؤتمر الدولي الثامن للتنمية المستدامة هذه حول محاولة الإجابة عن كيفية وآلية تطوير وتوسيع البحث العلمي ونقل العلم والمعرفة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة وضمانة لأجيالنا القادمة.

محور 1: التربية والتعليم

- التكنولوجيا والتعليم؛
- القياس والتقويم التربوي؛
- المناهج واساليب التدريس الحديثة؛
- التخطيط والتطوير للعمليه التعليمية؛
- استراتيجيات ونظريات التعليم والتعلم؛
- الثقافة وأهميتها الأخلاقية؛
- العلوم التربوية؛
- التعليم الخاص والتعليم الحكومي؛
- التعليم الأساسي والزامية التعليم (رياض الاطفال، الابتدائي ، الاعدادي ، والثانوي)؛
- الإرشاد والإرشاد النفسي؛
- التعليم قبل المدرسي؛
- أثر التقنيات الحديثة والمعاصرة في خدمة الدراسات التربيوية؛
- معوقات توظيف التقنيات الحديثة في العلوم التربوية، وإيجاد الحلول لها.

محور 2: التاريخ

- دور الوسائل والتقنيات الحديثة في كتابة التاريخ؛
- التاريخ القديم والحديث والمعاصر..
- التاريخ الإسلامي؛
- التأثير والتاثر بين الحضارات؛
- تاريخ الدولة العثمانية؛
- الكتابات مجهولة المصدر وأثرها على الخبر التاريخي؛
- كتابات المستشرقين عن التاريخ الإسلامي. المعايير والتقييم؛

- الأطر العامة والمعايير الكلية التي تعد مصدرا لتحريف التاريخ أو تزويره، وتحديد العوامل الدافعة لذلك، ورسم المنهج العلمي للتعامل مع هذا المصدر.

محور 3: التنمية الزراعية في الوطن العربي

- الزراعة المستدامة والبيئة؛
- علوم التربة والمياه وتقانات الري؛
- استراتيجيات التكيف الزراعي مع تغير المناخ؛
- تفاعلات النبات والكائنات الدقيقة: لتحسين المحاصيل؛
- استخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في الزراعة؛
- الزراعة الحيوية: إنتاج وتسويق وعمل دراسات الجدوى لمنتجات الزراعة الحيوية؛
- الإنتاج الحيواني والصحة و التنوع البيولوجي الزراعي؛
- تغذية ووقاية النبات؛
- التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية؛
- السياسات الاقتصادية الزراعية العربية وتأثيراتها في مسألة الأمن الغذائي العربي؛
- مشروعات إستصلاح الأراضى وإستغلال الأراضى المتاحة؛
- التوسع الأفقى والرأسى؛
- الإرشاد الزراعى ودوره فى التنمية الزراعية المستدامة؛
- البحث العلمي والتقنيات الحديثة في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني.

محور 4: الأمن الغذائي في الوطن العربي

- الأمن الغذائي العربي تحت ظروف الحروب والصرعات؛
- العوامل المؤثرة في الامن الغذائي العربي؛
- المتغيرات الخارجية والامن الغذائي العربي (تذبذب العوائد النفطية)؛
- المتغيرات الداخلية والأمن الغذائي العربي:
  1. تذبذب العوائد النفطية؛
  2. العوامل الطبيعية: المناخ، الأرض والمياه؛
  3. الموارد البشرية: التزايد السكاني.
- العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء؛

- منظومة الأمن الغذائى العربى (الإنتاج . الاستهلاك . التجارة . نصيب الفرد)؛
- الفجوة الغذائية العربية ومستقبل تقليل تلك الفجوة الغذائية العربية؛
- ادارة التجارة البينية العربية في مجال السلع الغذائية وآثارها على تقليل الفجوة الغذائية؛
- دور التصنيع الزراعى وحفظ الأغذية في الامن الغذائي العربي؛
- دور الإستزراع السمكى في مستقبل الامن الغذائي العربي؛
- مفهوم الأمن الغذائي؛
- أوضاع الامن الغذائي العربي؛
- فرص و معوقات التكامل الغذائي العربي؛
- دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي؛
- تطبيق التقنيات التي استحدثتها العلوم الحياتية الجديدة في مجال الزراعة.

محور 5: الفلسفة والثقافة الدينية

- علوم القرآن والسنة النبوية؛
- علوم الحديث والسيرة النبوية ؛
- العلوم التربوية الثقافة الدينية؛
- الشريعة واللهيات؛
- تجديد الخطاب الديني (الضوابط والمعوقات)؛
- وعلقتها بعلم الديان الفلسفة الديني؛
- الفلسفة في المنهج العلمي؛
- الفلاسفة المسلمون في الحضارة السلمية.

محور 6: القانون والعلوم السياسية

- **القانون الداخلي:** القانون الجنائي، القانون الإداري، القانون الدستوري، القانون التجاري، القانون المالي، القانون الجمركي، قانون التأمين، قانون العمل، قانون مكافحة الفساد، القانون المدني؛
- **القانون الدولي:** القانون الدولي لحقوق الإنسان، القضاء الدولي الجنائي، القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي للاجئين؛

- **أساليب نشأة الدولة**: القرصنة الجوية، القرصنة البحرية، القرصنة الإلكترونية، الإرهاب الدولي، القانون الدولي للبيئة، الإتجار بالبشر؛
- **العلوم السياسية والعلاقات الدولية**: الحصانة الدبلوماسية، الدبلوماسية البرلمانية، التفاوض الدولي وطرق حل المنازعات الدولية؛
- أزمة الدولة في الوطن العربي؛
- المفاهيم المعاصرة للعلاقات الدولية الحديثة؛
- الدبلوماسية المعاصرة والتكتلات السياسية الدولية.

محور 7: الإدارة والاقتصاد والتنمية

- اقتصاديات التعدين في الوطن العربي؛
- الاستثمار في الدول النفطية؛
- اثر المغيرات الدوليه على مستقبل قطاع النفط والتعدين في الوطن العربي؛
- آفاق وفرص الاستثمار في قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به؛
- الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط؛
- قطاع التعدين ودوره في دعم الاقتصاد الوطني في الوطن العربي؛
- واقع ومستقبل التعدين والصناعات التعدينية في الوطن العربي في قطاعات (الفوسفات، البوتاس، الاسمنت، الصخر الزيتي، الذهب، والمعادن الاخرى)؛
- الاستثمار الدولي في التعدين والصناعات التعدينية" فرص الاستثمار في الصناعة والتعدين بين والدول العربية وكل من الهند والصين وتركيا، الاتحاد الاوروبي، ومجموعة دول الاتحاد السوفياتي سابقا)؛
- واقع قطاع التعدين والثروات المعدنية في الوطن العربي؛
- دور التكنولوجيا الحديثة في تطور التعدين والصناعات التعدينية؛
- التجارب العربية والدولية في الابتكار واستخدام التكنولوجيات الحديثة في خدمة قطاعي النفط والتعدين؛
- ادارة الاعمال الدولية: الادارة الدولية، الاقتصاد الدولي، التسويق الدولي؛
- الاستثمار والتمويل وادارة المنشات المالية؛
- الاقتصاد الكلي، الناتج القومي، الدخل القومي، الاستثمار والادخار؛

- النظريات الاقتصادية، الاقتصادالاسلامي، الاقتصاديات الرسمالية، والاشتراكية دراسات مقارنة ودراسات نقدية، النظام الاقتصادي المختلط (الموجه) اقتصاد الباب المفتوح؛
- الاقتصصاد السياسي والاقتصاد الدولي؛
- التحولات الاقتصادية وأثرها في برامج التنمية؛
- تنمية الموارد الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية؛
- تطوير الرؤى الاقتصادية عبر مخرجات التنمية؛
- الإدارة الفاعلة وتحديات الأزمات الاقتصادية المحلية والاقليمية و العالمية.

محور 8: الإعلام والاتصال:

- الصحافة الرقمية عبر الإنترنت؛
- الإعلام الجديد والتحدي الأمني (قضايا الشرق الأوسط)؛
- دور شبكات التواصل الاجتماعي في السبق الاعلامي الصحفي؛
- اثر التكتلات السياسية على الخطاب الإعلامي في وسائل الإعلام العربية والدولية؛
- دور الإعلام ومسؤولياته لدعم برامج التنمية والرؤى الوطني؛
- وسائل التواصل الإجتماعي والتحدي الأمني.

محور 9: الجغرافيا:

- الجغرافيا السياسية وفقا للمتغيرات الدولية؛
- الجغرافيا الاقتصادية؛
- ادارة الموارد المائية وفقا للتغيرات المناخية؛
- الجغرافيا البشرية وعلاقتها بالثقافات والتشابه والاختلاف بين المجتمعات؛
- الجغرافيا وعالقتها بالعلوم االجتماعية والتربوية؛
- الجغرافيا التاريخية؛
- الجغرافية السياحية؛
- الجغرافيا الطبيعية.

محور 10: السياحة والفندقة

- الريادية في تطوير قطاع السياحة والفندقة؛
- الاستثمار في السياحة من اجل التنمية المستدامة؛

- إدارة الجودة في قطاع السياحة والفندقة؛
- التكامل السياحي الإقليمي؛
- الحوكمة في قطاع السياحة والفندقة؛
- توثيق التراث واستثماره سياحياً؛
- التعليم السياحي والفندقي؛
- التنمية السياحية؛
- الاستثمار في قطاع السياحة والفندقة؛
- الأمن السياحي؛
- السياحة من اجل التنمية المستدامة في الوطن العربي.

محور 11: الفنون الجميلة

- ضرورة الفن في تنمية الابتكار؛
- دور الفن في تنمية الاستدامة بين الماضي والحاضر ؛
- دور الفن في بناء رؤى جديدة تتناسب مع روح المجتمع ومتطلبات القرن 21 ؛
- الفنون والبيئة ؛
- الفن والاعمال اليدوية ؛
- دور الفن والجمال في تخفيف ثقافه الارهاب والكراهيه؛
- الفن في ظل التحولات التكنلوجية ؛
- الفن والتصميم؛
- الفن والمسرح؛
- الفن وذوي الاحتياجات الخاصة.

مجلـة الاستراتيجيـة والتنميـة

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

ISSN: 2170-0982 / E-ISSN: 2600-6839 / ISBN: 2011-4793 / Class: C

عدد خاص بالمنتدى الدولي الخامس للبحث العلمي – ديسمبر 2018

الفهـرس

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر	د. رفيقة موساوي (المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، الجزائر)	14
الإمكانيات الحالية والمستقبلية لصناعة التكرير في العراق	م. الهام خزعل ناشور (جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق)	30
دور إدارة التكلفة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية، دراسة في الشركة العامة للصناعات الجلدية – بغداد	م.د. محمد حازم الغزالي (جامعة الموصل، العراق) أ.م.د.خولة حسين حمدان (جامعة بغداد، العراق)	67
تحليل بيئة أداء الأعمال بين عوامل الجذب والطرد في الجزائر، دراسة تحليلية 2018	د. عادل بلجبل (جامعة باتنة، الجزائر) د. ميلود بوعبيد (جامعة باتنة، الجزائر)	103
الاستمرارية بين بعدي الاقتصاد والبيئة: مشكلة الحلقة المفرغة	لونيسي لطيفة (جامعة عنابة، الجزائر)	120
التجديد الترابي: هل هو ضرورة أم صدفة في الذكاء الترابي وخلق المشاريع؟	سعيد أبناي (جامعة القاضي عياض، المغرب) مريم آيت نيصر (جامعة القاضي عياض، المغرب)	136
الاستثمار في الطاقات المتجددة عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة	د. إلهام نعيم (المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، الجزائر)	149

مجلة الاستراتيجية والتنمية

عدد خاص بالمنتدى الدولي الخامس للبحث العلمي – ديسمبر 2018

الفهرس (تابع)

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
فرص إعادة التنمية كأداة لاستقطاب العمالة واستبقائها	د. عائشة صفراني (جامعة الأغواط، الجزائر)	169
قياس العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وأثرها على الموازنة العراقية للمدة (2003- 2017)	وسن هادي (جامعة البصرة، العراق)	187
أحد الدعائم السياحية المساهمة في التنويع الاقتصادي: الصناعة التقليدية أنموذجا	د. عبد الرحيم شنيني (جامعة غرداية، الجزائر)	211

التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر

Sustainable development of water resources in Algeria

د. رفيقة موساوي

المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان– الجزائر، moussaouirafika@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

يشهد الوضع المائي في الجزائر تدهورا ملحوظا، نتيجة التغيرات المناخية والاستهلاك المفرط للمياه العذبة في كثير من الانشطة الصناعية والزراعية، ولا تقتصر مشكلة المياه على الندرة فقط بل تتعداها إلى النوعية حيث يمثل تلوث المياه ظاهرة خطيرة تهدد بفقدان قسط كبير من الموارد المائية المتاحة، سواء كان التلوث الناشئ من المخلفات الصناعية أو من مياه الصرف الزراعي التي تحتوي كميات هامة من فضلات السماد.

بالإضافة إلى العوامل الطبيعية يعاني قطاع المياه في الجزائر من نقائص تتعلق بالجوانب المؤسساتية والقانونية وأساليب التسيير الإداري، وهذا ما يقودنا إلى البحث في النظام القانوني الذي يحدد قواعد استعمال وتسيير هذا المورد في إطار التنمية المستدامة.

وعليه سنحاول من خلال هده الورقة البحثية التطرق إلى ماهية االتنمية المستدامة وعلاقتها بالموارد المائية ثم نشير الى الوضعية الجزائرية وكيفية الحفاظ على هذا المورد الحساس.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الماء، التسيير المدمج، البيئة.

تصنيف JEL: Q42

Abstract

The water situation in Algeria is witnessing a significant deterioration due to climate change and excessive consumption of fresh water in many industrial and agricultural activities. The problem of water is not limited to

المؤلف المرسل: د. رفيقة موساوي ، **الإيميل**: moussaouirafika@gmail.com

scarcity but extends to quality. Water pollution is a serious phenomenon that threatens to lose a large part of the available water resources, it Arises from industrial waste or agricultural waste water containing significant amounts of fertilizer waste.

In addition to the natural factors, the water sector in Algeria suffers from shortcomings related to the institutional and legal aspects and the methods of administrative management. This leads us to investigate the legal system that defines the rules of use and management of this resource in the context of sustainable development, as well as the search for the institutional tools that achieve this development in strategic resource.

In this study, we will deal with the importance of sustainable development and its relation to water resources. We will then refer to the Algerian situation and how to preserve this sensitive resource.

Keywords: sustainable development, water, integrated management, environment.

JEL Classification Codes: Q42.

1. مقدمة:

اعتبر الماء قوام الحياة وأساسها الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه عماد كل حضارة و تنمية، حيث تتجلى خصوصية الماء في أنه أثمن شيء خلقه الله تعالى بعد البشر، وإذا كان الإنسان قد استطاع في تفاعله مع الطبيعة أن يسخر جلّها لخدمته و لأغراضه، واستطاع أيضاً بفضل العلم أن يخترع كل ما هو في حاجة إليه عبر التاريخ، إلا أن حاجاته من الماء لا يمكن أبداً تلبيتها بتركيب وتصنيع هذه المادة أو باستعمال ما يحل محلها.

لذلك أصبحت الدعوة أكيدة للمحافظة على المورد المائي واعتبر الماء "الذهب الأزرق "عامل حاسم يؤثر في استجابات المجتمع الدولي بكل ما يتخذه من إجراءات من أجل تحقيق الأهداف التنموية بما في ذلك تلك الرامية إلى التقليل من الفقر ودمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتحسين سبل الحصول على المياه والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد.

إن تزايد الطلب على الموارد المائية أدى إلى تراجعها، حيث تعاني أغلب البلدان العربية التي تقع في مناطق مناخية جافة من نقص المياه، و ذلك إما بسبب ندرة هذه الموارد أو سوء تدبيرها، وبما أن أغلب البلدان النامية، تعتمد على الفلاحة في اقتصادها، فإن نقص المياه العذبة من شأنه أن يسبب نقصاً في الغذاء في جهات مختلفة من العالم، وعليه فإن التنمية المستدامة والشاملة للموارد المائية وإدارتها في هذه الدول أصبحت من الأمور البالغة الأهمية، وذلك لتجنب أزمات مستقبلية تنجم عن نقص الماء كماً وكيفاً.

- **الاشكالية**

من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واسع من طرف المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة، مفهوم التنمية المستدامة و كيفية المحافظة على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة بما يضمن تلبية الحاجات المشروعة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء المتواصل لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قضية تتعلق بالتنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر ومحاولة تطبيق التسيير العقلاني لهذا المورد خصوصا مع تنامي وانتشار ندرة المياه بسبب ازدياد الطلب عليها من جانب الأعداد السكانية المتزايدة، التوسع في الإنتاج الزراعي، والتنمية الصناعية.

وبالتالي السؤال المطروح : **كيف يمكن الحفاظ على الموارد المائية من اجل تحقيق تنمية مستدامة تلبي حاجات الأجيال المستقبلية؟**

ويمكننا اثراء هذه الدراسة بتسليط الضوء على:

ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالموارد المائية ثم نشير الى الوضعية الجزائرية وكيفية الحفاظ على هذا المورد الحساس.

2. التنمية المستدامة

2. 1 تعريفات التنمية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية المنعقد

باستكهولم السويدية (رزوق مصطفى، 2016، ص 9) سنة 197 حيث تم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة.

وظلت التنمية المستدامة خلال السبعينيات فكرة غامضة، ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة، التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم، وكان الجميع يتساءل:

- إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة
- إن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة، و لا تضع في الوقت نفسه قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاقتصادي
- وإن كان بالإمكان أن تكون هذه التنمية مستمرة ومتواصلة ولانهائية.

جاء بعد ذلك قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة فاكد على ضرورة تواجد طريق جديد للتنمية ألا و هو التنمية المستدامة فعرفها (رزوق مصطفى، 2016، ص11) "محاولة التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

هذا الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور هذا المفهوم الجديد و الذي عرفه مؤتمر القمة العالمي المنعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا عام 2002، بانه العمل على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنع تدهور البيئة العالمية ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار.(رزوق مصطفى، 2016، ص 19).

وذهب بعض الباحثين إلى ضرورة إضافة البعد التكنولوجي في تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجي جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

ما هو ملاحظ إذن، الاهتمام الدولي المتزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل

مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. كالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر وما إلى ذلك من المشكلات البيئية.

تعددت تعريفات التنمية المستدامة و التعريف الأكثر شمولا كان من خلال تقرير الموارد العالمية والذي نشر عام 1992 حيث تم تحديد أربع مجموعات وهي:

- **التعريفات البيئية**

لقد أشار المبدأ الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية لمستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية. و ذلك من خلال الاستخدام الامثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم" (بن عنتر عبد الرحمان، ص 7). مع العلم ان حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، مصادر المياه النظيفة و الأراضي الخصبة.

- **التعريفات الاقتصادية**

هي توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا، كما تعني بالنسبة للدول الصناعية إجراء خفض عميق ومتواصل في الاستهلاك من الطاقة والموارد الطبيعية.

- **التعريفات الاجتماعية والإنسانية**

هي السعي إلى الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في القرى وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة وهو العدالة بين الأجيال.

- **التعريفات التقنية والإدارية**

هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها

على الإنتاج في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلّة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها.

استنادا إلى ما سبق تصبح التنمية المستدامة تعبر عن إستراتيجية للعمل المشترك، المنظم والقائم على أسس منطقية ومعايير عقلانية، و هي لا تقتصر فقط على التنمية الاقتصادية، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة هي التي تشكّل الركائز الأساسية لهذه التنمية المستدامة.

2.2 أبعاد التنمية المستدامة و الموارد المائية

يرتبط مفهوم التنمية المستدامة للموارد المائية ارتباط وثيق حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقدا دوليا للعمل تحت شعار "الماء من أجل الحياة" للسنوات 2005 -2015 ذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للموارد المائية المنبثقة عن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، المنعقد في جوهانسبورغ سنة 2002.

ونظرا للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجال الموارد المائية، جاء في المبدأ الثاني من إعلان ستوكهولم المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة" 1972 أن الموارد الطبيعية للأرض بما فيها الهواء والماء والأرض والنبات، يجب ضمانها لصالح الأجيال الحالية واللاحقة من خلال دقة التخطيط وكفاءة التسيير (Jean–marc Laveille, 2010, p228).

عقدت الأمم المتحدة سنة 1977 مؤتمر" ماري دي لبلاتا "بالأرجنتين المتعلق بالمياه الذي دعا إلى أن تكون الفترة الممتدة بين 1981 و 1990 عقدا دوليا للإمداد بالمياه والصرف الصحي."(ليليا بن صويلح، 2014، ص 62).

وفي سنة 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" بريو دي جانيرو "البرازيلية تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان يهدف إلى إيجاد آليات التوازن بين الحق في التنمية الاقتصادية ومقتضيات حماية البيئة المتمثلة أساسا في الحد من استنزاف الموارد الطبيعية. أما القمة العالمية للتنمية

المستدامة لسنة 2002 فأصدرت مخطط عمل يشجع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الموارد المائية وآليات تنفيذ هذه الشراكة.

وفي سنة 2003 انعقد المنتدى العالمي الثالث للمياه في ثلاث مدن يابانية كيوتو–اوساكا –شيغا كان يهدف إلى إطلاق" مبادرة مستدامة لحل المشاكل المتعلقة بالمياه على مستوى العالم".

كما أكد المنتدى العالمي الخامس المنعقد بإسطنبول سنة 2009 على ضرورة إعطاء القدرة والحق في التحرك والتدخل للسلطات المحلية المسؤولة على خدمات المياه وتشجيع التعاون الدولي مابين السلطات للوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي كما ناقش مسألة التمويلات المالية للتسيير المستدام للموارد المائية.

اذن الحركة دؤوبة ومستمرة لترسيخ مبادئ التنمية المستدامة للموارد المائية من خلال مختلف اللقاءات والندوات مع العلم ان المفاهيم جديدة، لكن ابعادها المرسومة واسعة الآفاق.

سنحاول هنا توضيح أبعاد التنمية المستدامة للموارد المائية من خلال التعرض إلى البعد الاقتصادي، ومن خلال الحق في الماء الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان، والذي يجسد البعد الاجتماعي وفي الأخير البعد البيئي للتنمية المستدامة.

- ✓ **البعد الاقتصادي للموارد المائية**

الرؤية الجديدة لإدارة الموارد المائية خلال السنوات الأخيرة تهدف إلى توفير خدمات المياه على أساس كفؤ عادل، ومستدام. ويجسد هذا الفكر المائي الجديد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للموارد المائية من خلال ضرورة استرجاع تكاليف خدمة المياه، ورفع كفاءة استخدامها في المجال الصناعي والزراعي وخدمة التزويد بالماء الصالح للشرب.

على ضوء العديد من المناقشات الدولية حول كيفية التغلب على مواطن الضعف في إدارة الموارد المائية ظهرت مفاهيم جديدة مثل مصطلح الفكر المائي الجديد الذي يجسد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للموارد المائية، و هو ذلك الفكر الذي يركز على إدارة الطلب والذي يتعامل مع الماء على

أساس أنّه مورد ذا قيمة اقتصادية ، بدلا من الفكر الذي كان سائدا والذي يركز على جانب العرض.

- ✓ **الطبيعة الاقتصادية للموارد المائية:**

إن ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة مستوى معيشتهم، ساهم في انخفاض وفرة المياه نسبيا، فأصبح واضحا أن المياه لا يمكن اعتبارها موردًا يمكن الحصول عليه بطريقة غير محدودة، و انما أصبح من الموارد الطبيعية النادرة . ولعّله من المفيد التنبيه هنا إلى أن الندرة لا تعني أن هذه الموارد قليلة وإنما المقصود هنا أن تلك الموارد محدودة بالنسبة إلى الحاجات التي يمكن تلبيتها.

- ✓ **القيمة الاقتصادية للموارد المائية:**

هي مقياس نقدي يتم من خلاله قياس مستوى تلبية رغبة المستهلكين ورضائهم وقدرتهم على دفع التكلفة نظير تقديم خدمات المياه لهم ضمن كميات ومواصفات معينة. إن تحديد القيمة الاقتصادية للمياه هو أمر في غاية الأهمية لأنه من جهة يساعد على وضع الأسس اللازمة من أجل تحقيق إدارة فعالة للطلب على المياه، و من جهة أخرى، يمكن صانعي القرار في مجال إدارة المياه من اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص الاستثمارات في المشروعات المائية.

- ✓ **البعد الاجتماعي للموارد المائية**

الحق في الماء يجسد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة للموارد المائية وهو يتأسس على:

- ضرورة توفير كمية المياه الكافية والمستمرة.
- ضرورة توفير كمية مياه مستدامة وآمنة

إن كمية المياه الكافية والمستمرة شرط أساسي لبقاء الإنسان على قيد الحياة حيث "ينبغي أن يكون إمداد الماء لكل شخص كاف ومستمر للاستخدامات الشخصية و المنزلية، والتي تتضمن بصورة عادية الشرب، الصرف الصحي، غسيل الملابس، الصحة الشخصية وصحة الأسرة.

فالكفاية والاستمرارية يشيران إلى كمية المياه الواجب توفرها لكل فرد يوميا بشكل مستمر للتمتع بالحق في الماء.أما الاستدامة فنعني بها استدامة هذه الموارد من المياه للأجيال الحالية والقادمة، من أجل الوفاء بمتطلبات الحياة وصون كرامة جميع الناس دون تمييز أو إقصاء، والمحافظة في نفس الوقت على النظم

الايكولوجية التي توفر استمرار التدفق الطبيعي للمياه.

- ✓ **البعد البيئي للموارد المائية**

الاستدامة البيئية للموارد المائية تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الإنسان وبين تحقيق التدفق الايكولوجي المستمر للموارد المائية.

وتمثل ندرة المياه العذبة وتلوثها أهم تحديات التنمية المستدامة للموارد المائية في بعدها البيئي، إضافة إلى ذلك نجد التلوث البيئي الذي يمثل أحد أكثر المشاكل خطورة على الإنسان وعلى صور الحياة الأخرى، وهو يأخذ عدة أشكال والتي تتمثل في تلوث الهواء وتلوث الماء الذي عرفه قانون 03. 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجزائري "تلوث المياه هو إدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للماء وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية وتمس بجمال المواقع أو تعرقل أي استعمال طبيعي أخر للمياه." وقد اختلفت مصادر التلوث المائي فنجد المصدر الفلاحي, الملوثات الصناعية و غيرها.

3. الموارد المائية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

3. 1 الجزائر والماء

تأتي الجزائر ضمن 20 بلدا في العالم الذي يشكو ندرة المياه و قلتها، حيث تعاني من محدودية الموارد المائية ، وقد ازداد الوضع تدهورا في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث نظرا للتغيرات المناخية من جهة وسوء التسيير من جهة أخرى، وهي عوامل تحد من التطور ومصدر للتوتر الاجتماعي.(ناصر بوشارب، 2014، ص3).

أمام تحدي تأمين الاحتياجات المتزايدة من المياه في المدن وفي الصناعة والزراعة، اظافة إلى ارتفاع عدد سكان الجزائر وتزايد حاجياتهم من الماء حيث ارتفع عدد السكان من 12 مليون سنة 1962 ليصل 37 مليون نسمة سنة 2012 وسيصل 43.2 مليون نسمة في آفاق سنة 2025 وبالمقابل انخفض نصيب الفرد من 1500 م^3 إلى 459 م^3، مما يقتضي وضع سياسة تنشط في تعبئة الموارد المائية،

إضافة إلى استعمال الأجهزة الحديثة في الإدارة والتسيير.

2.3 الخصائص الطبيعية والجغرافية للجزائر

تتميز الجزائر بمناخ حار صيفا ومعتدل إلى بارد شتاء ويكاد ينعدم سقوط الأمطار صيفا مع معدل تبخر شديد الارتفاع مما يسفر عن نظام مائي معقد مع تقلب الفصول بمرور السنين، أما الأمطار فتتساقط حوالي 100 يوم في السنة كحد أقصى، وفي بعض الأحيان قد يزيد معدل السقوط عن 100 ملم في أقل من يوم واحد، وقد يتركز جزء كبير من أمطار العام خلال أيام قليلة مع سقوط الثلوج أحيانا على القمم الجبلية، ومعدل سقوط المطر سنويا شمال البلاد يزيد عن 500 ملم ويمكن أن يصل إلى 1500 أو 2000 ملم أحيانا ويتناقص المطر تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا حتى يكون اقل من 100 ملم في السنة وينعدم تقريبا في المناطق الصحراوية (نور الدين حاروش، 2012، ص61).

الموارد المائية في الجزائر تتكون من موارد تقليدية كمياه الأمطار والأحواض الجوفية والمياه السطحية، وموارد غير تقليدية كالتحلية وتصفية مياه الصرف الصحي. وتشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية الأحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والأودية وتختلف كميات الأمطار من منطقة لأخرى كما رأينا سابقا.

يعتبر الجفاف إذن أكبر مبعث للقلق، فموارد المياه محدودة ويتوقع أن يتم استغلالها بالكامل خلال وقت قريب، مما يجعل البلاد في خطر الفشل في مواجهة فترات الجفاف إلى جانب احتمالات تغير المناخ وما قد يصاحبه من آثار معاكسة.

3.3 آليات التنمية المستدامة للموارد المائية

- ✓ **التسيير المدمج أداة التنمية المستدامة للموارد المائية**

يشير مصطلح التسيير المدمج للموارد المائية إلى جملة الإجراءات والتدابير التي تحقق في مجملها الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد المائية بحيث تشمل هذه الآلية مجموع الوسائل التنظيمية والتقنية والاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية.

ومنذ المؤتمر العالمي للمياه والبيئة في دبلن (رزوق مصطفى، 2016، ص 104) عام 1992

ازداد الاهتمام بموضوع التسيير المدمج كوسيلة لتحسين إدارة الموار ومثل باقي دول العالم،لقد حاولت الجزائر بذل الكثير من الجهود في مجال الموارد المائية للمحافظة عليها وحمايتها من الأخطار التي تواجهها من تلوث، وندرة، واستنزاف. كما عملت على وضع وصياغة مجموعة من الاستراتيجيات التي لا تخرج في مجملها عن إطار التسيير المدمج للموارد المائية، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية منها ما هو مؤسساتي، منها ما هو تقني واقتصادي.

- ✓ **الأدوات التقنية للتسيير المدمج للموارد المائية**

لقد رصدت الجزائر نوعان من الأدوات التقنية للتسيير المدمج. أدوات تقنية تهدف إلى حماية الموارد المائية وأخرى تهدف إلى تنميها. فأدوات الحماية تشمل حماية الكمية والنوعية للطبقات المائية وكذا تدابير الوقاية من مخاطر الفيضانات. أما أدوات تنمية الموارد المائية فتشمل كل من تقنية تحلية مياه البحر وتقنية تصفية مياه الصرف الصحي.

وعلى سبيل الذكر وليس الحصر، هناك العديد من الدراسات تمت في الجزائر حول هاتين التقنيتين و قد قمت شخصيا عند تحضيري لمذكرة الدكتوراه بدراسة تقنية تصفية مياه الصرف الصحي واستغلالها في سقي الاراضي الفلاحية وبالتالي الحفاظ على الماء الصالح للشرب.

في الجزائر، حجم المياه العذبة الموزعة تمثل 3,3 مليار متر مكعب منها 1300 مليون متر مكعب موجهة للاستعمال المنزلي، 200 مليون متر مكعب موجهة للاستعمال الصناعي و1800 مليون متر مكعب موجهة للاستعمال الفلاحي. (Dr.MOUSSAOUI Rafika, 2017, p.23)

من خلال هذه الارقام، نتمنى لو تتبنى الحكومة الجزائرية تقنية تصفية مياه الصرف الصحي واستغلالها في سقي الاراضي الفلاحية على المدى البعيد، فتكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد، من جهة، حافظت على البيئة من التلوث وذلك بتصفية المياه القذرة ومن جهة اخرى استغلت 1800 مليون متر مكعب من الماء الموجه للاستعمال الفلاحي واحتفظت به لوقت الحاجة، وبذلك تكون في طريقها لتحقيق تنمية مستدامة لاجيال قادمة بالحفاظ على الماء الصالح للشرب.

- ✓ **الوسائل الاقتصادية للتسيير المدمج للموارد المائية**

تلعب الوسائل الاقتصادية دورا فعالا في مجال ترشيد استخدامات المياه وتشمل الإجراءات الاقتصادية على حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع أسعار للمياه تغطي الكلفة الحقيقية وتقنين دعم سعر المياه بحيث يصل هذا الدعم فقط إلى الفئات الغير قادرة على دفع أسعار المياه ووضع نظام صناديق خاصة بتسيير وحماية الموارد المائية.

- ✓ **مساهمة الادارة المتكاملة للموارد المائية في صنع التنمية المستدامة**

تنطلق الإدارة المتكاملة للموارد المائية من فلسفة أساسية تؤكد أن أزمة المياه أو ندرة المياه في العالم إنما هي في أساسها أزمة أسلوب إدارة وأزمة أسلوب تسيير هذا المورد المائي، وعلى هذا الأساس تصبح الإدارة المتكاملة لموارد المياه تسعى إلى ترشيد استغلال الموارد المائية على اختلاف صورها سواء تعلق الأمر بالمياه الجوفية أو المياه غير التقليدية.

فتطبيق منهج الادارة التكاملية للموارد المائية يتصدى من جهة لمشكل ندرة المياه أو بالأحرى لإشكالية الاستخدام اللاعقلاني، والتي كثيرا ما وقع اهمالها من طرف السياسات العامة للدول، وكانت نتيجة ذلك سلبية بشكل خطير على الوضعيات الصحية، الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، فأكثر من 2.2 مليون نسمة، ومعظمهم في البلدان النامية، يموتون كل عام من أمراض تتصل بأحوال المياه والمرافق الصحية السيئة.

ومن جهة أخرى يوفر تطبيق هذا المنهج، الأمن المائي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة على صعيدها الاجتماعي من خلال تحقيق المواطنة العادلة، كما يقول الأمين العام للأمم المتحدة "الحصول على المياه المأمونة يمثل احتياجا إنسانيا جوهريا وبالتالي فهو حق إنساني أساسي.

ومن خلال محاربة كل أشكال الاستبعاد والإقصاء الاجتماعيين التي كثيرا ما تستثني فئات من الحصول على المياه بسبب فقرهم أو محدودية حقوقهم.

أما على المستوى الايكولوجي، تحافظ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على استدامة النظم الايكولوجية من خلال الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد من المياه و الأراضي؛ وتساعد بالتالي على حماية

الأراضي والغطاء النباتي من التدهور والمياه من التلوث.

4. الرهانات المستقبلية للتنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر

تشير المعطيات الإحصائية أن عدد سكان الجزائر سيبلغ حوالي 43.2 مليون نسمة في آفاق سنة 2025 ومعنى ذلك أن الاحتياجات من الماء سترتفع بنسبة 25 % أي حوالي 2.7 مليار م^3 من المياه الإضافية، ولكن بنفس معدل نصيب الفرد المقدر بـ 330 م^3 وإذا رفعنا نصيب الفرد إلى500 م^3 معناه سنحتاج إلى رفع مواردنا المائية بحوالي 4.5 مليار م^3 إضافية و هي بدون شك كمية معتبرة أمام الظروف المناخية الغير مشجعة، ولكنها ممكنة وتتطلب من السلطات العليا أن تجعل قضية ندرة المياه من الانشغالات الرئيسية، واتخاذ إجراءات صارمة وسياسة وطنية محكمة لتنمية قطاع الموارد المائية وبذلك الوصول إلى تحصين الجزائر من أزمة محتملة للماء في المستقبل. تحقيق هذه الغاية ممكن من خلال انتهاج استراتيجيات تعتمد على مبدأ التسيير المستدام للثروة المائية وذلك على اساس تطوير البنية التحتية للموارد المائية من خلال الاستثمار في مشاريع الانشاءات الكبرى للسدود، هي مشاريع بدأتها الجزائر ومشاريع أخرى لا زالت قيد الدراسة تنتظر التجسيد:

- استكمال انجاز 27 سد إضافي و التي هي في طريق الانجاز معظمها في الشمال و التي سوف توفر ما يقارب 3 مليار م^3
- توسيع مجال الربط الداخلي والجهوي بين 27 سدا مما يسمح بتموين وتغذية مستدامة لمعظم السدود.
- الاسراع في انجاز 627 حاجز مائي و تأهيل 458 حاجز منجز من قبل بحيث ستوجه بشكل مباشر للزراعة.
- انجاز 77 محطة جديدة لتصفية المياه المستعملة و إعادة تأهيل 19 محطة أخرى و التي ستوفر 102 مليون هم^3 لري الأراضي الزراعية و الصناعة.
- توسيع نطاق تجديد كل شبكات المياه الصالحة للشرب لتشمل 35 ولاية عبر الوطن للتخفيف

من ضياع كميات كبيرة من المياه.

- محاربة التبذير من خلال نشر ثقافة الاستهلاك وتوعية المواطن بأهمية الماء من خلال ومضات إشهارية للتوعية والتحسيس.

اذن الجزائر مجبرة على ضرورة رفع التحدي والنظر بجدية إلى مشكلة الماء وذلك بتطبيق آليات التسيير المستدام لهذه الثروة من أجل الاستغلال العقلاني للموارد المائية. الماء هو الحياة، و المحافظة عليه واجب محتم.

5. الخاتمة

تعد حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف من أجل تحقيق فهم أفضل للعلاقة بين الإنسان والنسق الايكولوجي، وتحقيق الموازنة بين تلبية حاجات المجتمع والمحافظة على البيئة، واحدة من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واسع من طرف المجتمع الدولي، ومن مظاهر هذا الاهتمام ارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة التي تهيأ نموذجا مميزا للتنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة بما يضمن تلبية الحاجات المشروعة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء المتواصل لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

يشكل الماء في العالم اليوم رهانا استراتيجيا، ويتعدى الأمر الى الجزائر، بحيث وضعت الدولة أمام تحدى صعب يتمثل في توفير الماء للمواطن بصفته خدمة عمومية، وحتى تتحقق هذه الخدمة وفق شروط ومقاييس معروفة لابد من تجاوز العديد من العراقيل منها التبذير والتوزيع العشوائي واحترام المقاييس وغيرها.

في الاخير تؤكد هذه الدراسة أن أزمة المياه العالمية وما يترتب عنها من مشاكل خطيرة هي أزمة عدم انصاف أكثر من كونها أزمة ندرة طبيعية.

6. قائمة المراجع

- بوشارب ناصر، استراتيجية الجزائر لتسيير الموارد المائية قصد تحقيق تنمية زراعية مستدامة، دراسة حالة ولاية سطيف، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف.

- ليليا بن صويلح, الإدارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 14 مارس، 2014.
- رزوق مصطفى، التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع البيئة والعمران، جامعة الجزائر1، 2016 – 2017.
- هزرشي عبد الرحمان، أخلاقيات المياه ودورها في تحسين ادارة الموارد المائية والتنمية المستدامة،
- بن عنتر عبد الرحمان، اونيس عبد المجيد، إدارة الموارد المائية رهان التنمية المستدامة في ظل تحديات الألفية الثالثة.
- نسيم ماهر جورجي، تحليل وتقويم جودة المياه، منشأة المعارف، القاهرة، 2007.
- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد السابع /جوان 2012.
- مركز البحوث العربية والإفريقية، الصراع حول المياه، الإرث المشترك للإنسانية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005.
- خالد محمد الزاوي، الماء: الذهب الأزرق في الوطن العربي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004.
- صاحب الربيعي، الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مجلة الحوار المتمدن العدد 2725، اوت2009.
- حمامة العربي، التنمية المستدامة، المنتدى الاكاديمي للعلوم والبحوث العلمية، من موقع الانترنيت" www.azhar.net/download
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- المؤتمر الاقليمي الثالث و العشرون لأفريقيا "الإدارة المتكاملة للموارد المائية و الأمن الغذائي في أفريقيا"، جوهانزبورج، 2004.

- BOUZIANI née BOUBOU Naima ,Eau, environnement et énergies renouvelables : vers une gestion intégrée de l'eau en Algérie ,Faculté des sciences économiques, 2015
- Conférence des Nations Unies sur l'Environnement et le Développement, (mars 1998), « Eau et développement durable », Témoignages de la société civile, Editions de GRET.
- GAVATHRI Devi Mekala, DAVIDSON Brian, BOLAND Anne-Maree, (February, 2007) « Economics of Wastewater Treatment and Recycling: An investigation of conceptual issues», A paper presented at the 51st Annual Conference of Australian Agricultural and Resource Economics Society, New Zealand.
- GHARZOULI.M, Chef de Station d'Epuration, investir dans le développement durable : La réutilisation des eaux usées épurées, 2014
- Khadraoui Abdrezak, eaux et sols en Algérie , gestion et impact sur l'environnement
- Laveille jean marc, droit internationale de l'environnement, paris, ellipses éditions S.A 3 édition 2010.
- MOUSSAOUI Rafika, L'impact de L'eau Recyclée Sur La Performance De L'Agriculture, Faculté des sciences économiques, 2017
- Problématique du Secteur de L'eau et Impacts Liés au Climat en Algérie, 07 Mars 2009
- Politique de Gestion Intégrée des Ressources En Eau (2000), Banque Africaine de Développement et Fonds Africain de Développement, OCOD.
- RADP, Ministère des ressources en eau, Le secteur de l'eau en Algérie, Alger, novembre 2003
- REMINI Boualem, (2005) « La Problématique de L'eau en Algérie », in Collection Hydraulique et Transport, Algérie.

الإمكانيات الحالية والمستقبلية لصناعة التكرير في العراق

The current and future potential of Iraq's refining industry

م. الهام خزعل ناشور

جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية– العراق

hidegead74@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

تحتل صناعة التكرير مكانه اقتصادية مهمة في العراق، ويعود هذا إلى ما تشكله المنتجات النفطية المصدر الرئيس للوقود الذي يدخل في استخدامات الإنسان المتعددة، إلى جانب أهميتها الكبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية من خلال دورها الكبير في تأمين تلك المنتجات، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، إلا أن الظروف السيئة التي عاشها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية فضلاً عن ما يمر به العراق من سوء الإدارة الاقتصادية في الوقت الراهن أدت إلى تردي واقع هذه الصناعة، وعدم قدرتها على تلبية الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية المكررة، الأمر الذي انعكس على ظهور عجز كبير بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية، ولسد هذا العجز لجأت الدولة إلى الاعتماد على الخارج لتوفير المنتجات النفطية، وهذا ما كلف الدولة مبالغ طائلة وحملها أعباء مالية كبيرة.

لذا فإن الرؤية المستقبلية تركزت على تطوير واقع هذه الصناعة وذلك بالاعتماد على إستراتيجية لنهوض بها من خلال العمل على تطوير منشآت التكرير القائمة، وإنشاء مصافي جديدة متطورة وتحسين نوعية المنتجات النفطية وصولا إلى المنتجات العالمية والسعي إلى إعادة تأهيل المصافي المتوقفة عن العمل.

كلمات مفتاحية: صناعة التكرير، المنتجات النفطية، تأهيل المصافي.

المؤلف المرسل: م. الهام خزعل ناشور، **الإيميل**: hidegead74@gmail.com

1. مقدمة

يمثل قطاع الصناعة حجر الأساس في البناء الاقتصادي للدول ومحركاً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وما للصناعة تكرير النفط إلا جزءاً من تلك الصناعة المهمة، وتأتي أهميتها من خلال دورها مهم في إنتاج المنتجات النفطية المختلفة وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل.

وقد ساعد وجود النفط بوفرة في العراق على إعطاء صناعة التكرير مركزاً مهماً في الاقتصاد العراقي، إذ تمكن العراق من الاستفادة من عملية التكرير النفط وتحويله إلى منتجات نفطية لتلبية الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية لاسيما خلال عقد السبعينات من اجل تحقيق زيادة في معدلات الدخل القومي وذلك لارتفاع أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية نتيجة الطلب المتزايد عليها مقارنة بسعر النفط الخام.

إلا أن صناعة التكرير في العراق شأنها شان بقية الصناعات الأخرى تعرضت عبر العقود الماضية إلى صعوبات عديدة نتيجة الحروب وتدمير والصراعات السياسية، فضلاً عن إجراءات وسياسات الدولة التي لم تشجع هذه الصناعة الإستراتيجية، إلى جانب تقلبات أسعار النفط، الأمر الذي انعكس على واقع هذه الصناعة، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في القدرة التكريرية للمصافي النفطية في إنتاج المنتجات النفطية، وعلى الرغم من كل تلك الصعوبات والمعوقات التي تواجهها إلا انه يبقى الاهتمام بالصناعات التكريرية وتطويرها هدفاً رئيساً لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

⬅ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كون أن صناعة التكرير تشكل المصدر الرئيس والحيوي لإنتاج المنتجات النفطية التي تدخل في الكثير من الاستخدامات، وهي السبيل لدعم الاقتصاد العراقي وتنوع مصادر دخله القومي، كما أنها من الصناعات التي بنيت على دعائمها العديد من الصناعات التحويلية ذات الأحجام الاستثمارية والتشغيلية المختلفة .

⬅ مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من انه على الرغم من الدور الأساس الذي تؤديه صناعة التكرير في

الاقتصاد العراقي، إلا أن هذه الصناعة ما تزال متواضعة، فضلاً عن عمليات الخراب والدمار الذي لحق بها من جراء الحروب والحصار، كما لم يحظ صناعة النفط بالاهتمام الكافي من قبل الدولة، لذا ظلت مستويات الإنتاج المكررة متدنية. لذا تتلخص مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: ما هي الصورة الحالية لصناعة التكرير في العراق؟ وما هي ملامحها المستقبلية في ضوء طاقاتها القائمة والمخططة؟

⬅ هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الإمكانيات الحالية لصناعة التكرير في العراق لمحاولة التعرف على الإمكانيات التكريرية الحالية في العراق، ووضع إستراتيجية من أجل تطوير واقع هذه الصناعة، وتتعلق هذه الاستراتيجية بمستقبل الإنتاج والاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي المرتبط بالطلب والعرض على المنتجات النفطية في السوق العالمي.

⬅ فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها " أن صناعة التكرير في العراق تعد عنصراً دافعاً ومحفزاً لتطوير الاقتصاد العراقي إذ ما توفرت الإمكانات المعدة لتنميتها وتطويرها، إلا أن هذه الصناعة لم تلقي الاهتمام اللازم الذي تستحقه كقطاع اقتصادي هام وحيوي مدر للعملات الأجنبية، وخالق لفرص العمل رغم ما يمتلكه العراق من إمكانيات ومقومات صناعية واسعة ومتنوعة يمكن من خلالها إقامة صناعات تكريرية متطورة."

⬅ خطة البحث

لإثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصناعة التكرير، أما المبحث الثاني فقد تناول الإمكانيات الحالية لصناعة التكرير في العراق، في حين انصرف المبحث الثالث إلى دراسة الآفاق المستقبلية لصناعة التكرير في العراق، فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في تعزيز وتنمية الصناعة التكريرية.

2. الإطار المفاهيمي للصناعة التكرير

1.2 الأهمية الاقتصادية لصناعة التكرير

تنشأ أهميته صناعة التكرير من خلال عدة اعتبارات منها تعد المصدر الحيوي لسد احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية، والحصول على موارد إضافية من خلال عملية تصدير الفائض من المنتجات، وهذا يعني تنويع صادرات العراق، والدخول إلى ميدان تصدير المواد المصنعة، وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات، فضلاً عن أن صناعة التكرير تمثل المحرك الرئيس لاقتصاد الدول الصناعية لإنتاجها المنتجات النفطية المكررة كوقود أو سلع وسيطة، وبمقدار ما تستخدم صناعة التكرير من سلع وسيطة في عملياتها وبما تقدم إلى القطاعات الأخرى من منتجات (سلع وسيطة) يتحدد دورها في عملية دمج قطاع استخراج النفط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى والتفاعل والتكامل معها، لأنها تستخدم منتجات التكرير في عمليات صناعية لاحقة كالصناعات البتروكمياوية، كما أنها توفر بعض السلع الوسيطة لصناعات أخرى قائمة كالشمع مثلاً [1].

كما تساعد صناعة التكرير على نقل المعرفة التقنية واكتساب الخبرات الفنية والتدريب على العمليات الصناعية المعقدة بالنسبة للطبقة العاملة في العراق، مما يساهم في إيجاد خبرات فنية متطورة، في الوقت نفسه تعد صناعة التكرير مستخدماً كبيراً للأيدي العاملة بالنسبة لصناعة استخراج النفط الذي يعد المادة الأساسية التي تدخل في صناعة التكرير[2].

وقد ازدادت أهمية صناعة التكرير مع تطور تقنيات التكرير وظهور الحاجة إلى أنواع أكثر من المنتجات النفطية المكررة ونوعيات أفضل وبمواصفات مرغوبة وذلك كله من خلال ظهور مكامن الاحتراق الداخلي وإحلال مصادر الوقود من النفط الخام محل منتجات الفحم بأنواعه المتعددة. وعلى أساس ذلك يمكن تعريف صناعة التكرير على أنها (مجموعة من العمليات الفيزيائية والكيميائية المعقدة التي يمكن من خلالها معالجة النفط الخام واستخلاص المركبات المتنوعة وتحويلها إلى منتجات صالحة للاستهلاك)[3]. كما تعرف على أنها (العمليات الضرورية التي يمكن من خلالها معالجة الزيت الخام بتكسيره إلى مكوناته الأصلية وإعادة ترتيبها وتصنيعها إلى منتجات صالحة للاستعمال)[4].

2.2 تصنيف المنتجات النفطية المكررة.

إن المنتجات النفطية المكررة قد تكون جاهزة للاستهلاك المباشر عبر حلقات الاستخدام المختلفة أو أنها تحتاج إلى معالجة إضافية لجعلها مدخلات لصناعات لاحقة، وبذلك تعمل عملية التكرير على زيادة القيمة الاقتصادية لبرميل النفط الخام بتحويله من حالته الأولى إلى منتجات تصل إلى أكثر من اثنا عشر منتجاً للبرميل، تبدأ من الغاز المسال وتنتهي بالشمع والإسفلت وذلك بواسطة مروره بعدد من العمليات الفنية المعقدة، وتعتمد نوعية وكمية المنتجات النفطية المكررة على نوعية النفط الخام من حيث درجة الكثافة وطبيعة تعقيد وحدة التكرير، والعمليات التي تجري على برميل النفط الخام.

ومن هذا المنظور فانه لا يمكن استهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات نفطية تدخل في الاستعمالات المتعددة، وهذه المنتجات بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال، والبعض الآخر منها منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله واستهلاكه، وهذه المنتجات هي الآتي[5]:

1ـ المنتجات الخفيفة: وتتضمن المنتجات الغازية (الغاز المسال ومركبات الميثان والنفثا) وهي منتجات عالية التطاير وتمثل مواد أساسية لمدخلات الصناعات البتروكمياوية لإنتاج الاثلين ومركبات الميثانول.

2ـ المنتجات المتوسطة: وتشمل النفط الأبيض وزيت الغاز أو زيت الديزل وزيت الوقود الخفيف وتستخدم هذه المنتجات في مجالات متعددة بوصفها مصدراً للوقود السيارات والطائرات والسفن والناقلات والمكائن الزراعية والصناعية.

3ـ المنتجات الثقيلة: وتشمل زيت الوقود الثقيل والإسفلت وزيوت التشحيم والشمع، وتستخدم هذه المنتجات في الصناعة والإنشاءات، ويمكن توضيح استخدامات هذه المنتجات في الجدول رقم (1).

جدول 1: المنتجات النفطية واستخداماتها الشائعة

المنتجات النفطية	الاستخدامات
الغاز السائل	منزلية (المطبخ والتدفئة) وتجارية وصناعية
بنزين الطائرات	الطائرات ذات المحركات المروحية
بنزين السيارات	السيارات ومكائن الاحتراق الداخلي
كيروسين المحركات	الجرارات الزراعية
الكيروسين	الإضاءة والاستخدامات المنزلية
زيت الغاز	المكائن ذات السرع العالية في المصانع
زيت الديزل	القطارات وبعض أنواع السيارات
زيوت التشحيم	تزييت وتشحيم المكائن والمحركات
وقود السفن	السفن والبواخر
الشمع	مختلف الاستخدامات
زيت الوقود	الأفران والغلايات والمكائن في المصانع
الإسفلت	رص الطرقات
البتروكيمياويات	الأسمدة والمطاط الصناعي...الخ.

المصدر: سلام كبه، " البارادوكس الصناعي في العراق الجديد "، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: www.ahewar.org

3.2 مبررات تطور صناعة التكرير والعوامل المؤثرة فيها.

نظراً للأهمية الكبيرة التي تحتلها صناعة التكرير فقد عمدت الكثير من الدول إلى التوسع في هذه الصناعة مندفعة بالمبررات الآتية[6].

1ـ إنتاج المشتقات النفطية لتلبية احتياجات السوق من المنتجات المكررة.

2ـ تحقيق قيمة مضافة جديدة للنفط الخام المنتج من السلع المصنعة.

3ـ تنوع الصادرات النفطية التي تعتمد على تنويع إنتاج النفط بحيث تشتمل تلك الصادرات على المنتجات النفطية بدلاً من التركيز على تصدير النفط الخام، وذلك لإحداث تغير في الاقتصاد من اقتصاد

قائم على النفط بشكل رئيس إلى اقتصاد قائم على الصناعة.

4ـ تنوع هيكل الإنتاج من خلال خلق قطاعات إنتاجية جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي، إذ سيؤدي ذلك إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وتوفر فرص عمل أكثر للعمالة.

5ـ استغلال الميزة التنافسية لقطاعي النفط والغاز عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، وزيادة الصادرات النفطية لتحقيق فوائض في الإيرادات النفطية يمكن أن تستغل في تطوير صناعة التكريرية.

6ـ تامين المنتجات النفطية بدلاً من استيرادها بمبالغ كبيرة، ويعرض ذلك الدول إلى شروط الأسواق الخارجية.

غير أن توسع صناعة التكرير وتطورها تتأثر بالعديد من العوامل منها الآتي[7]:

1ـ عوامل داخلية: وتتمثل بظروف مصافي التكرير ومواردها، وطبيعة عملها، ونوع التكنولوجية المستخدمة في عمليات التكرير، وطرق تنفيذ عمليات الصيانة.

2ـ عوامل خارجية: وتتمثل بالظروف المحيطة بمصافي التكرير كمستوى الدخل القومي للدولة التي تعمل بها، ومدى توفر إمدادات النفط، والقوانين والتشريعات البيئية، ونظام الضرائب، وبيئة الأعمال السائدة، وسياسة الدعم الحكومي للصناعة، ومعدلات نمو الطلب المحلي على المنتجات النفطية.

3. الإمكانيات الحالية لصناعة التكرير في العراق

1.3 مراحل تطور صناعة التكرير في العراق

بدأت صناعة التكرير في العراق على يد الشركات الأجنبية الكبرى، التي كانت تتمتع بحق احتكار كافة أنشطة الصناعة النفطية بدأ من الاكتشاف وانتهاء بعمليات التكرير والتوزيع، وقد شيدت أول مصفى لتكرير النفط في العراق في سنة 1927 أطلق عليه اسم مصفى الوند نسبة إلى نهر الواقع عليه، وتعد من أقدم المصافي في العراق، وكان الهدف من إنشاءه تامين احتياجات القوات البريطانية من مختلف

المنتجات النفطية، وقد اتسم هذا المصفى بالبساطة في التصميم والطاقة الإنتاجية، ثم تم إضافة إليه وحدة تكرير ثانية، وذلك لتلبية الطلب على هذه المنتجات من قبل قوات الحلفاء نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية[8]. وقد اتسمت هذه المرحلة لخدمة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للشركات الأجنبية الكبرى واستمرت تلك المرحلة حتى منتصف الخمسينات، بعدها بدأت مرحلة جديدة لصناعة التكرير، إذ بدأت الحكومة العراقية بإقامة مصاف لتكرير النفط لحسابها الخاص أو بالاشتراك مع شريك أجنبي بهدف تامين متطلبات السوق المحلية من المنتجات النفطية، واستمرت بالنمو خلال عقد الستينات والسبعينات لتواكب التطورات الاقتصادية السريعة التي شهدتها الدول النفطية [9].

ومثلت هذه المرحلة سيطرة الشركات الوطنية في العراق على كافة مراحل إنتاج النفط وتكريره لاسيما بعد تأميم النفط، مما كان له الأثر الكبير في تطوير صناعة التكرير في العراق. إذ أدى ارتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات إلى زيادة كبيرة في الموارد المالية في العراق، فقام العراق بإنشاء مصافي لتكرير النفط بطاقات كبيرة تفوق احتياجات السوق المحلية بهدف تصدير المنتجات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام لزيادة عائداتها المالية وتحسين ربحيتها مما ساعد على إعطاء صناعة التكرير دفعة قوية أدت إلى زيادة في حجم طاقات التكرير وتطوير في نوعية التقنيات المستخدمة فيها، وشيدت مصافي تكرير النفط على درجة عالية من التعقيد، إذ أضيفت لها وحدات من عمليات التحويلية وعمليات المعالجة اللازمة لتعديل هيكل الإنتاج وخواص المنتجات النفطية لمواكبة منتجات الأسواق العالمية، واستمرت مرحلة التوسع والتطوير حتى نشوء الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 التي ألحقت أضراراً فادحة بمعظم المنشآت النفطية لاسيما مصافي التكرير، إذ دمر مصفى البصرة عدة مرات وتوقف عن التشغيل، وواصلت مصفى الدورة التشغيل بجانب مصافي جديدة تم إنشائها وشملت مصفى بيجي ومصفى شمال بيجي، فارتفعت الطاقة الإنتاجية للمصافي العراقية إلى أكثر من (400) ألف برميل يومياً، وكان الاستهلاك المحلي في العراق يبلغ حوالي (300) ألف برميل يومياً ومعظمه كان يذهب لدعم جهود الحرب [10].

ولم تكن صناعة التكرير تتعافى حتى قامت حرب الخليج الثانية سنة 1991 التي أدت إلى إلحاق أضراراً بالغة فيها، وقد عانى العراقيون خلالها من نقص المنتجات النفطية التي كانوا يحصلون عليها، ونتيجة

للحصار الذي فرض على العراق هبط الإنتاج وتوقفت الصادرات العراقية. ولم يكن بمقدور صناعة التكرير الحصول على التقنيات الحديثة، حتى بعد مباشرة العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء. إلا أن العراق أعادة اعمارها من جديد بالرغم من تدني بعض موصفات المنتجات النفطية، إذ وصلت طاقة المصافي إلى أكثر من (700) ألف برميل يومياً رغم ظروف الحصار [11]. واستمرت هذه المرحلة حتى قيام الحرب على العراق سنة 2003 التي تعرضت فيها المصافي إلى التدمير وأعمال السلب والنهب والحرق التي طالت أنابيب التي تنقل النفط الخام إلى المصافي، مما أدى إلى انخفاض كمية النفط المجهز إلى تلك المصافي، والتي على أثرها انخفض إنتاج المنتجات النفطية، واخذ العراق يستورد المنتجات النفطية بمبالغ كبيرة سنوياً لسد الاحتياج المحلي من تلك المنتجات، وقد استمر هذا الوضع حتى الوقت الحاضر.

2.3 المؤشرات الاقتصادية لصناعة التكرير في العراق.

على الرغم من الدور الأساس الذي تؤديه صناعة التكرير في الاقتصاد العراقي، إلا أن هذه الصناعة أصبحت لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية مقارنة بالطلب عليها، لذا ظلت مستويات الإنتاج المكررة متدنية كذلك طاقات البلد التصديرية، ولبيان مدى تردي واقع هذه الصناعة نستعين بالمؤشرات الآتية:

1.2.3عدد المصافي التكريرية وتصنيفها في العراق.

يمتلك العرق العديد من المصافي التكريرية متمايزة فيما بيتها في تاريخ نشوؤها ومواقعها الجغرافية وقدراتها الإنتاجية كما موضحة في الجدول رقم [12].

جدول 2: المصافي التكريرية في العراق **(ألف برميل يومياً، النسبة المئوية)**

المصافي	اسم المصفى	تاريخ الإنشاء	الموقع الجغرافي	الطاقة التكريرية عند الإنشاء	الطاقة التكريرية في سنة 2016	النسبة المئوية*
مصافي الشمال	كركوك	1974	كركوك	30	40	7,5
	حديثة	1949	الأنبار	14	متوقف	0,0

وتتضمن	القيارة	1955	نينوى	4	متوقف	0,0
	الصينية	1978	صلاح الدين	10	متوقف	0,0
	الكسك	1982	نينوى	10	متوقف	0,0
	بيجي	1980	صلاح الدين	170	متوقف	0,0
الإجمالي				238	40	7,6
مصافي الوسط وتتضمن	الدورة	1953	بغداد	80	140	26,4
	السماوة	1978	المثنى	20	30	5,6
	النجف	2005	النجف الأشرف	30	30	5,6
	الديوانية	2008	الديوانية	10	20	3,7
	المسيب	1990	الحلة	10	متوقف	0,0
	الوند	1927	ديالى	10	متوقف	0,0
الإجمالي				160	220	41,5
مصافي الجنوب وتتضمن	الشعيبة	1974	البصرة	70	210	39,6
	المفتية	1976	البصرة	متوقف	متوقف	0,0
	الناصرية	1980	ذي قار	30	30	5,6
	ميسان	1999	ميسان	10	30	5,6
الإجمالي				110	270	50,9
المجموع الكلي				508	530	100

المصدر:

ـ مالك عبد الحسين احمد، ميادة رشيد كامل، الآثار الاقتصادية والبيئية لصناعة وتكرير النفط ـ دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، كانون الثاني، 2013، ص39.

ـ الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي المنعقد بتاريخ 21 ـ 23 كانون الأول،2014، ص23.

ـ سامية كولاب، عودة المصافي العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: www.bayancenter.org

ـ جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، " نتائج تقويم أداء سياسة وزارة النفط شركة مصافي الجنوب للفترة من 1/1/ 2014 لغاية 11/30/ 2016"، 2017، ص8و13.

*ـ احتسبت النسب المئوية من قبل الباحثة.

أـ مصافي الشمال: وهي من اكبر المصافي التكريرية في العراق التابعة إلى وزارة النفط، وهذه المصافي كانت قدرتها التكريرية عند إنشاءها (238) ألف برميل يومياً، وتتكون من عدة مصافي بعضها كبيرة كمصفى بيجي الذي يقع في محافظة صلاح الدين والذي تأسس في سنة 1980، وبعضها ذات قدرة تكريرية صغيرة موزعة في بعض المحافظات وهي مصفى كركوك الذي تأسس في سنة 1974 ويقع في محافظة كركوك وبطاقته التكريرية (30) ألف برميل يومياً، ثم أدخلت أليه وحدات تكريرية جديدة مما أدى إلى زيادة طاقتها التكريرية إلى (40) ألف برميل يومياً في سنة 2016، ومصفى الكسك والصينية طاقة كلاً منهما (10) ألف برميل يومياً، ومصفى حديثة بطاقة (14) ألف برميل يومياً، ومصفى القياره بطاقة (4) ألف برميل يومياً، وتنتج مصافي الشمال مختلف أنواع المنتجات النفطية مثل بنزين خالي من الرصاص، ووقود الطائرات والنفط الأبيض والنفط الأسود المعد للتصدير وزيت الغاز ومختلف أنواع الزيوت مثل زيت محركات البنزين وزيت محركات الديزل وزيوت مكائن الخياطة والمحولات ومنتجات الإسفلت والكبريت وغاز الوقود وغاز السائل وغيرها. إلا أن هذه المصافي توقفت عن العمل بسبب التدمير وعمليات السلب والنهب التي تعرضت لها من قبل العمليات الإرهابية في سنة 2014.

ب ـ مصافي الوسط: وتشتمل على عدد من المصافي من أهمها مصفى الدورة الذي يعد من المصافي النفط الكبيرة في العراق تأسس في سنة 1953 ويقع في محافظة بغداد ويبلغ طاقته التكريرية (140) ألف برميل باليوم في سنة 2016، ويقوم المصفى بإنتاج بنزين السيارات ووقود الطائرات وزيت الغاز والديزل ونفط الخام والشحوم والإسفلت، كما يحتوي المصفى على معمل متطور لتصنيع العلب البلاستيكية لتعبئة الزيوت المنتجة ينتج حوالي (80) ألف علبة شهريا[12]. كما تحتوي مصافي الوسط على عدد من المصافي ذات طاقة إنتاجية صغيرة منها مصفى الوند الذي أنشأ في سنة 1929 وتبلغ طاقته الإنتاجية عند الإنشاء (10) ألف برميل يومياً وهو حالياً متوقف عن العمل، ومصفى السماوة والديوانية والنجف التي يبلغ طاقة كلاً منها الإنتاجية (30) و(30) و(20) ألف برميل يومياً على التوالي في سنة 2016.

ج ـ مصافي الجنوب: وتشمل مصفى الشعيبة وهو من أهم وحدات التكرير في جنوب العراق وأكبرها، ويقع المصفى في محافظة البصرة انشأ سنة 1974 تبلغ طاقته التكريرية (210) ألف برميل يومياً في سنة 2016، ومن المنتجات النفطية التي ينتجها البنزين ووقود الطائرات والنفط الأبيض وزيت الغاز الإسفلت والنفثا والزيوت، كما تضم مصافي الجنوب عدداً من المصافي الأخرى الصغيرة كمصفى مسيان الذي تم إنشاءه سنة 1999 وهو مكون من ثلاث وحدات تكريرية طاقة الوحدة منها (10) ألف برميل يومياً لتصبح طاقته التكريرية (30) ألف برميل يومياً في سنة 2016، ومن المنتجات الأساسية لهذا المصفى النفثا وزيت الوقود وزيت الغاز، ومصفى الناصرية الذي تأسس سنة 1980 بطاقة تكريرية تبلغ (30) ألف برميل، وكان الهدف من تأسيسه هو توفير المنتجات النفطية الأساسية للمحافظة والمناطق القريبة منها، فضلاً عن زيادة الطاقة الإنتاجية التكريرية لمصافي الجنوب ومن المنتجات الأساسية للمصفى هي الإسفلت والنفط الأبيض وزيت الغاز والنفثا[13]. أما مصفى المفتية فهو متوقف حالياً عن العمل بعد الأضرار التي لحقت به نتيجة الحرب على العراق.

نستدل من خلال ذلك انه على الرغم من وجود عدد كبير من المصافي في العراق والبالغة (16) مصفى، إلا أن عدد كبير من هذه المصافي متوقفة عن العمل كمصفى (حديثة والقيارة وصينة والكسك وبيجي)، بسبب الإضرار الكبيرة التي لحقت بها بسبب العمليات الإرهابية، لذا فهي لا تشكل أية مساهمة من إجمالي الطاقة الإنتاجية التكريرية، في حين أنها في السنوات السابقة على سبيل المثال في سنة 2006 عندما كانت تعمل كانت تصل طاقتها الإنتاجية إلى (375) ألف برميل يومياً. أي أنها كانت تشكل مساهمة قدرها (62,8%)* من إجمالي الطاقة التكريرية البالغة (597) ألف برميل يومياً سنة 2006 لاسيما مصفى بيجي الذي كان يسد أكثر من نصف حاجة العراق من المنتجات النفطية، فهو يتكون من ثلاث وحدات تكريرية هي مصفى الشمال بطاقة التكريرية (170) ألف برميل يومياً ومصفى صلاح الدين 1 ومصفى صلاح الدين 2 التي تبلغ طاقة كلاً منها (70) ألف برميل يومياً لتصل طاقته التكريرية (310) ألف برميل يومياً في سنة 2006[14]. أي تشكل مساهمته (51,9%)** من إجمالي الطاقة التكريرية في سنة 2006، وعليه فان هذه الطاقة تعد مهدورة ولا يستفاد منها البلد. هذه من

ناحية من ناحية أخرى أن المصافي العمالة في العراق أخذت تعاني من تقادم منشآتها الإنتاجية وصغر حجمها، إذ لا تتجاوز اغلب طاقات المصافي العاملة عن (30) ألف برميل يومياً للواحدة منها، لذا فأنها تشكل مساهمه ضئيلة لا تتجاوز الواحدة منها (5,6%) من إجمالي الطاقة التكريرية باستثناء مصفى الدورة ومصفى الشعيبة، التي تبلغ طاقة كلاً منهما (140) و(210) ألف برميل يومياً على التوالي سنة 2016، مشكله مساهمه قدرها (26,4%) (39,6%) من إجمالي الطاقة التكريرية على التوالي.

كما يلاحظ أيضاً أن جميع المواقع القائمة فيها المصافي هي مواقع داخل العراق، أي بمعنى أنها أنشأت لتلبية الطلب المحلي دون النظر إلى سياسة تصدير المنتجات النفطية، مما يدلل ذلك على ضعف الصناعة التكريرية في العراق.

2.2.3 إجمالي طاقة المصافي التكريرية في العراق.

تشير الطاقة التكريرية للمصافي إلى عدد الوحدات التي تستطيع الوحدة الإنتاجية التكريرية القيام بصناعتها خلال مدة زمنية معينة[15]. وتعبر هذه الطاقة على مدى تطور صناعة التكرير من عدمها، ولدراسة التطورات والتغيرات التي شهدتها هذه الصناعة نستعين بالبيانات المتاحة في الجدول رقم (3) إذ نلاحظ من تلك البيانات انه في بداية المدة أي من (2006ـ 2008) بقيت الطاقة التكريرية في العراق ثابتة دون تغير، إذ بلغت (597) ألف برميل يومياً للمدة ذاتها، أي أنها لم تسجل أية زيادة أو انخفاض في الطاقة التكريرية، وهذا يعني انه خلال المدة (2006ـ 2008) لم يتم توسيع الوحدات الإنتاجية القائمة ولا إضافة وحدات إنتاجية جديدة، وإنما بقيت على حالها.

لهذا لم تسجل أية معدل النمو خلال هذه المدة، كما نلاحظ في الوقت نفسه أن طاقة المصافي التكريرية سجلت تذبذباً واضحاً فقد ارتفعت من (597) ألف برميل يومياً في سنة 2006 إلى (749) ألف برميل يومياً في سنة 2009 أي إنها حققت معدل نمو (25,5%) ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت ذروتها في سنة 2014 مسجلة (876) ألف برميل يومياً، وتعود تلك الزيادة إلى انه تم إنشاء مصافي

تكريرية جديدة كمصفى النجف ومصفى الديوانية، مما سبب ذلك في زيادة طاقة المصافي التكريرية، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أنها لا تتناسب مع القدرات النفطية الضخمة التي يمتلكها العراق، في حين انه يلاحظ بعد سنة 2014، أخذت هذه الطاقة بالانخفاض الكبير حتى وصلت إلى (530) ألف برميل يومياً في سنة 2016 مسجلة معدل نمو (1,9%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى توقف عدد من المصافي في العراق نتيجة تآكل معداتها وتعرضها للعمليات التدمير والسلب والنهب بسبب العصابات الإرهابية كما بيناها سابقاً.

جدول 3: إجمالي طاقة المصافي التكريرية في العراق للمدة (2006ـ 2016)

(ألف برميل/ اليوم، النسبة المئوية)

السنوات	الطاقة التكريرية	معدل النمو السنوي
2006	597,0	ـــــ
2007	597,0	0.0
2008	597,0	0,0
2009	749,0	25,5
2010	812,0	8,4
2011	812,0	0.0
2012	822,0	1,2
2013	822,0	0,0
2014	876,0	6,6
2015	520,0	*(40,6)
2016	530,0	1,9

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

* **ملاحظة** الأرقام بين القوسين تعني قيم سالبة.

3.2.3 حجم الإنتاج للمنتجات النفطية في العراق.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للتعرف على إمكانية الصناعة التكريرية في الاقتصاد العراقي، لان الإنتاج يعبر عن مدى مساهمة هذه الصناعة في الاقتصاد الوطني، وان الصناعة التكرير لا يمكن أن تؤدي دوراً متميزاً في الاقتصاد العراقي ما لم تتحقق إنتاجها قيمة متزايدة.

جدول 4: إجمالي أنتاج المنتجات النفطية ومعدل الفجوة في العراق للمدة (2006ـ 2016)

(ألف برميل/ اليوم)

السنوات	إجمالي الإنتاج	معدل النمو السنوي (%)	الفجوة
2006	484,1	-	112,9
2007	319,0	(34,1)	278,0
2008	447,7	40,3	149,3
2009	436,2	(2,6)	312,8
2010	509,6	16,8	302,6
2011	535,6	5,2	276,4
2012	337,5	(37,0)	484,5
2013	347,3	2,9	474,7
2014	386,3	11,2	489,7
2015	407,8	5,6	112,2
2016	411,5	0,9	118,5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ـ احتسبت معدلات النمو من قبل الباحثة.

ـ احتسبت الفجوة من قبل الباحثة من خلال طرح إجمالي الطاقة التكريرية لكل سنة من إجمالي الإنتاج لكل سنة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3) والجدول رقم (4).

إلا أنه يلاحظ من خلال البيانات المعوضة في الجدول رقم (4) أعلاه، أن إنتاج المنتجات النفطية شهد تذبذباً واضحاً، إذ حقق انخفاضاً ملحوظاً خلال المدة (2006ـ 2009) فبعد أن كان الإنتاج يبلغ (484,1) ألف برميل يومياً في سنة 2006 انخفض إلى (436,2) ألف برميل يومياً في سنة 2009، إذ حقق معدل نمو سالباً قدره (2,6%) في السنة ذاتها، إلا انه عاد في السنوات اللاحقة وحقق ارتفاعاً واضحاً حتى وصل إلى أعلى مستوى له وهو (535,5) ألف برميل يومياً في سنة 2011، أي سجل معدل نمو (5,2%) نتيجة إضافة وحدات تكريرية جديدة، ولم تكاد صناعة التكرير أن تسجل

زيادة في الإنتاج حتى عادت وانخفض إنتاجها إلى (411,5) ألف برميل يومياً في سنة 2016، مسجلة معدل نمو(0,9%) نتيجة قيام العصابات الإرهابية بإلحاق أضراراً بالغة بمصافي العراق في الناحية الشمالية، فضلاً عن تقادم الآلات والمكائن المستخدمة في عمليات التكريرية وافتقارها إلى المعدات التكنولوجية الحديثة بسبب الحروب والأوضاع السياسية في العراق، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي تسبب في تقف عمل المصافي، مما انعكس ذلك في انخفاض إنتاج المنتجات النفطية المستخلصة من النفط الخام في الوقت الذي كان ينبغي على العراق أن يصبح مصدراً رئيسياً لتلك المنتجات من خلال امتلاكه عدد كبير من المصافي النفطية. وأن انخفاض الإنتاج هو دليل واضح على تخلف صناعة التكرير في العراق، ويمكن الاستدلال على ذلك بشكل أكثر عند مقارنة طاقة المصافي التكريرية مع كمية الإنتاج الفعلي المعروضة، إذ نجد أن هناك فجوة كبيرة بين الطاقة التكريرية والإنتاج الفعلي في الصناعة التكريرية.

إذ سجلت الفجوة أعلى مستوى لها في سنة 2014 إذ بلغت (489,7) ألف برميل يومياً، إذ سجلت الطاقة التكريرية نحو (876,0) ألف برميل باليوم في سنة 2014، في حين سجل الإنتاج الفعلي في سنة 2014 نحو (386,3) ألف برميل باليوم في السنة ذاتها، وهذا يعني أن هناك أكثر من (489,7) ألف برميل يوميا من الطاقة الإنتاجية معطلة وغير مستغلة ويعود ذلك لعدة أسباب منها بتقادم المكائن والمعدات ولا ترتقي إلى متطلبات وشروط السوق والبيئة، فضلاً عن قصور في النظام التعاقدي حيث نجد أن أغلب المستثمرين عاجزين عن المساهمة في تطوير الاستثمار في قطاع التكرير مع أن العراق ينتج ما مقداره (4164,0) ألف برميل يومياً من النفط الخام في سنة 2016[16]. وانقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود دعم مالي من قبل الدولة لهذا الصناعة، مما أدى إلى حدوث نقص في عرض المنتجات النفطية مقارنة بالطلب عليها.

جدول 5: كمية إنتاج المنتجات النفطية وأهميتها النسبية بحسب نوعها في العراق للمدة (2006ـ 2016)

(ألف برميل / اليوم ، النسبة المئوية)

السنوات	غاز البترول المسال	الأهمية النسبية	الغازولين	الأهمية النسبية	الكيروسين ووقود الطائرات	الأهمية النسبية	زيت الغاز والديزل	الأهمية النسبية	زيت الوقود	الأهمية النسبية	وقود أخرى	الأهمية النسبية	إجمالي الأهمية النسبية
2006	56,3	11,6	67,9	14,0	33,6	6,9	77,0	15,9	238,6	49,4	10,7	2,2	100
2007	17,3	5,4	51,3	16,1	27,0	8,5	51,7	16,2	160,0	50,1	11,7	3,7	100
2008	30,3	6,8	64,4	14,4	47,6	10,6	83,7	18,7	209,8	46,9	11,9	2,6	100
2009	6,8	1,6	56,4	12,9	47,6	10,9	84,2	19,3	210,1	48,2	31,1	7,1	100
2010	8,6	1,7	63,7	12,5	51,4	10,1	105,6	20,7	251,6	49,4	28,7	5,6	100
2011	9,0	1,7	64,0	11,9	49,1	9,2	124,0	23,1	251,5	47,0	38,0	7,1	100
2012	2,5	0,7	27,6	8,2	22,4	6,6	64,4	19,1	181,4	53,8	39,2	11,6	100
2013	2,3	0,7	36,0	10,4	22,4	6,4	69,1	19,9	182,4	52,5	35,1	10,1	100
2014	3,0	0,8	39,4	10,2	21,6	5,6	78,7	20,3	204,3	52,9	39,3	10,2	100

100	8,0	32,8	55,1	224,5	17,5	71,5	6,7	27,2	11,8	48,3	0,9	3,5	**2015**
100	6,5	26,9	57,8	238,0	15,6	64,0	6,2	25,5	13,0	53,4	0,9	3,7	**2016**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ـ احتسبت النسب المئوية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (4).

ويمكن الاستدلال بصورة أكثر على ما حققه الإنتاج في صناعة التكرير من انخفاض من خلال الاستعانة في الجدول رقم (5) إذ يعطينا الجدول بيانات مفصلة عن مدى انخفاض الحاصل في إنتاج المنتجات النفطية بحسب أنواعها في العراق خلال المدة (2006ـ 2016) إذ سجل غاز البترول المسال أعلى مستوى للانخفاض في الإنتاج، إذ انخفض (56,3) ألف برميل يومياً في سنة 2006 إلى (3,7) ألف برميل يومياً في سنة 2016، يليه في الانخفاض الكيروسين ووقود الطائرات، إذ انخفض إنتاجه من (33,6) ألف برميل يومياً في سنة 2006 إلى (25,5) ألف برميل يومياً في سنة 2016، كما سجلت بقية المنتجات النفطية الأخرى انخفاضاً واضحاً في الإنتاج خلال المدة المذكورة باستثناء الزيوت الأخرى التي تتضمن (الإسفلت والنفثا وزيوت التزييت) التي ازداد إنتاجها من (10,7) ألف برميل يومياً في سنة 2006 إلى (26,9) ألف برميل يومياً في سنة 2016، إلا أنها تبقى اقل المنتجات النفطية من حيث كمية الإنتاج. وزيت الوقود الذي بقي محافظاً على إنتاجه والذي مثل الحصة الأكبر في تركيبة الإنتاج، إذ بلغ (238) ألف برميل يومياً في سنة 2016، وبطبيعة الحال أن هذه القيمة المرتفعة هي على حساب إنتاج المنتجات الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المخفض المتمثلة بالغازلين والكيروسين وبقية أنواع الوقود الأخرى.

أما بخصوص مدى مساهمة المنتجات النفطية من حيث نوعيتها في هيكل الصناعة التكريرية فنجد الوقود الثقيلة (زيت الوقود) احتل المرتبة الأولى من حيث مساهمتها من إجمالي الإنتاج، إذ بلغت (57,8%) من إجمالي الإنتاج في سنة 2016، ويعود ذلك إلى أن معظم الطاقات الإنتاجية التكريرية

للمصافي في العراق تأسس في حقبة السبعينات والثمانينات، لذا فان تلك المصافي تعد قديمة واقل تطوراً ولذلك فهي تنتج نسبة كبيرة من المنتجات النفطية الثقيلة منخفضة القيمة كزيت الوقود، ويأتي زيت الغاز والديزل في المرتبة الثانية بحصة (15,6%) من إجمالي الإنتاج، أما الغازولين فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (13,0%) من إجمالي الإنتاج في سنة 2016، في حين احتل غاز البترول المسال والكيروسين ووقود الطائرات والوقود الأخرى المراتب الأخيرة من حيث الإنتاج، إذ سجلت كلاً منها مساهمة ضئيلة بلغت (0,9%) و(6,2%) و(6,5%) من إجمالي الإنتاج في سنة 2016 على التوالي.

ومن الجدير بالذكر أن المصافي في العراق لم تتمكن من رفع مستوى نوعية إنتاجها من المنتجات النفطية ليطابق المواصفات العالمية، كما أنها لم تدخل ضمن مقياس (somoli) العالمي الذي يضمن إنتاج وقود مصاحب للبيئة بقدرات إنتاجية جديدة[17].

4.2.3حجم الاستهلاك للمنتجات النفطية في العراق.

يمثل الاستهلاك العامل الرئيس الذي يقابل الإنتاج في تحديد حجم وإمكانية الصناعة التكريرية في الاقتصاد العراقي، وتسعى الدولة من اجل توفير المنتجات النفطية لتغطية الاستهلاك المحلي في العراق لاسيما بعد أحداث 2003 إذ بقي أجمالي إنتاجه من المنتجات النفطية متواضعاً ولم يساهم بشكل فعال في سد حاجة السوق المحلية من تلك المنتجات، لاسيما وان الاستهلاك يشهد تزايداً واضحاً. ويمكن بيان ذلك من خلال بيانات المعروضة في الجدول رقم (6) إذ تشير تلك البيانات إلى أن إجمالي الاستهلاك في العراق من المنتجات النفطية المكررة بلغت (328,5) ألف برميل يومياً في سنة 2006 ولكن بحلول سنة 2016 تضاعف هذا الاستهلاك حتى وصل إلى (485,6) ألف برميل يومياً، وبمعدل نمو سنوي يقدر (4,4%) في سنة 2016، ويعود هذا النمو في حجم الاستهلاك إلى عدة عوامل منها الزيادة في عدد السكان، وزيادة معدلات امتلاك السيارات بأنواعها، وتحسين مستويات المعيشة، وإنشاء عدة محطات الكهربائية، وزيادة استهلاك الوقود في الصناعة، وهناك عاملاً آخر ساهم في زيادة الاستهلاك هو نظام

الدعم الحكومي لوقود النقل وتوليد الكهرباء، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى رفع مستوى استهلاك المنتجات النفطية المكررة [18].

جدول 6: إجمالي استهلاك المنتجات النفطية في العراق للمدة (2006ـ 2016)

(ألف برميل/ اليوم)

السنوات	إجمالي الاستهلاك	معدل النمو السنوي (%)
2006	328,5	—
2007	277,6	(15,5)
2008	364,4	31,3
2009	411,0	12,8
2010	469,1	14,1
2011	521,5	11,2
2012	569,1	9,1
2013	584,5	2,7
2014	486,1	(16,8)
2015	465,1	(4,3)
2016	485,7	4,4

المصدر:ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات(2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ــ احتسب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة.

ـ ملاحظة: الأرقام بين القوسين تمثل قيم سالبة.

أما من حيث مستوى استهلاك المنتجات النفطية بحسب نوعها في العراق والموضحة في الجدول رقم (7). فقد سجل زيت الوقود أعلى مستوى في الاستهلاك، إذ بلغ (184,3) ألف برميل يومياً في سنة 2016، مشكلاً نسبة (37,9%) من إجمالي الاستهلاك في السنة ذاتها، يليه الغازولين إذ بلغ استهلاكه (109,0) ألف برميل يومياً في سنة 2016، مشكلا نسبة (32%) من إجمالي الاستهلاك، أما زيت الغاز والديزل فقد جاء في المرتبة الثالثة، إذ بلغ استهلاكه (100) ألف برميل يومياً، مشكلاً نسبة (20,6%) من إجمالي الاستهلاك في سنة 2016، في حين احتل غاز البتول المسال المرتبة الرابعة من الاستهلاك بقيمة (47) ألف برميل يوميا وبنسبة (9,7%) من إجمالي الاستهلاك، أما بقية المنتجات

النفطية (الكيروسين ووقود الطائرات والمنتجات الأخرى) فقد جاءت في أسفل سلم الاستهلاك، فقد سجلت قيمة ضئيلة بلغت كلاً منهما (32) و(13,4) ألف برميل يومياً على التوالي، أي كانت حصتهما لا تتعدى (9,4%) من إجمالي الاستهلاك في سنة 2016. ويعود الانخفاض في استهلاك الكيروسين نتيجة التحول إلى استخدام الغاز الطبيعي وغاز النفط المسال في القطاع المنزلي عوضاً عن الكيروسين في الخدمات المنزلية.

جدول 7: كمية استهلاك المنتجات النفطية وأهميتها النسبية بحسب نوعها في العراق للمدة (2006ـ 2016)

(ألف برميل نفط مكافئ/ اليوم ، النسبة المئوية)

السنوات	غاز البترول المسال	الأهمية النسبية	الغازولين	الأهمية النسبية	الكيروسين ووقود الطائرات	الأهمية النسبية	زيت الغاز والديزل	الأهمية النسبية	زيت الوقود	الأهمية النسبية	أخرى	الأهمية النسبية	إجمالي الأهمية النسبية
2006	33,6	10,2	99,9	30,4	36,7	11,2	78,1	23,8	79,2	24,1	1,0	0,3	100
2007	28,1	10,1	78,5	28,27	33,1	11,92	64,7	23,30	72,8	26,22	0,4	0,14	100
2008	41,0	11,2	94,6	25,9	51,7	14,2	87,5	24,0	89,1	24,5	0,5	0,1	100
2009	45,3	11,0	98,7	24,0	50,6	12,3	93,6	22,8	116,2	28,3	6,6	1,6	100
2010	47,0	10,0	114,0	24,3	52,0	11,1	109,5	23,4	127,8	27,2	18,8	4,0	100
2011	51,1	9,8	129,0	24,7	50,0	9,6	138,3	26,5	132,2	25,4	20,9	4,0	100

100	3,4	19,6	27,9	158,5	27,0	153,4	8,2	47,0	24,1	137,0	9,4	53,6	**2012**
100	4,4	25,6	27,7	162,0	27,3	159,8	7,7	45,0	23,0	134,0	9,9	58,1	**2013**
100	3,2	15,4	30,1	146,3	26,5	128,9	6,6	32,0	22,6	110,0	11,0	53,5	**2014**
100	3,1	14,2	35,3	164,2	22,4	104,2	6,4	30,0	22,6	105,0	10,2	47,5	**2015**
100	2,8	13,4	37,9	184,3	20,6	100,0	6,6	32,0	22,4	109,0	9,7	47,0	**2016**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ـ احتسبت النسب المئوية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (6).

5.2.3 فجوة المنتجات النفطية في العراق.

تعبر الفجوة عن مقدار العجز أو الفائض في الإنتاج المحلي للمنتجات النفطية لمواجهة الاستهلاك المحلي، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الإنتاج المحلي وإجمالي الاستهلاك المحلي من تلك المنتجات، فعند مقارنة إجمالي الإنتاج مع إجمالي الاستهلاك، نجد أن حجم الاستهلاك المحلي كان اكبر من حجم الإنتاج المحلي مما سبب في ظهور الفجوة، وتلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من الخارج، وهذا ما شكل عبئاً كبيراً على اقتصادها، وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (8) والذي يوضح مقدار الفجوة في المنتجات النفطية خلال المدة (2006ـ 2016) إذ يتضح وجود مرحلتين المرحلة الأولى تبدأ من (2006ـ 2012) وفيها سجلت المنتجات النفطية فائضاً، إذ بلغت الفجوة أعلى مستوى لها في سنة 2006 إذ بلغت (155,6) ألف برميل يومياً، وهذا الفائض ليس دليلاً على تحسن وضع قطاع الصناعة التكريرية في العراق وإنما يعود إلى مادة زيوت الوقود (الزيوت الثقيلة) سجلت فائضاً كبيراً في الإنتاج، إذ

بلغت فجوتها (159,4) ألف برميل يومياً في سنة 2006، على عكس المنتجات الأخرى (الغازولين، الكيروسين ووقود الطائرات، وزيت الغاز والديزل) التي سجلت كلاً منها عجزاً، إذ بلغت مقدار الفجوة فيها (ـ32) (ـ3,1) (ـ1,1) ألف برميل يومياً على التوالي خلال سنة 2006، نظراً لاستخداماتها المتعددة لاسيما الغازولين. مما يعني هذا أن المصافي تنتج اغلب منتجاتها من زيت الوقود الثقيل الذي ليس له استخدامات إلا بقدر ضئيل ولا إمكانية للتصدير، فضلا على احتوائه على نسبة عالية من الملوثات والشوائب.

أما المرحلة الثانية فتبدأ من (2013ـ 2016) وفيها سجلت المنتجات النفطية عجزاً كبيراً وكان أعلى مستوى للعجز في سنة 2013 إذ بلغ (ـ237,2) ألف برميل يومياً، واقل مستوى للعجز كان في سنة 2016، إذ بلغ (ـ74,2) ألف برميل يومياً، وفيها سجل الغاوزلين أعلى مستوى للفجوة إذ بلغت (ـ55,6) ألف برميل يومياً في سنة 2016، يليه غاز البترول المسال، إذ بلغت فجوته (ـ 43,3) ألف برميل يومياً، وسجل زيت الغاز والديزل عجزاً بلغ (ـ 36) ألف برميل يومياً في سنة 2016، في حين سجل الكيروسين ووقود الطائرات عجزاً بلغ (ـ 6,5) ألف برميل يومياً، أما زيت الوقود فقد سجل فائضاً قدره (53,7) ألف برميل يومياً. مما يعني أن على العراق استيراد نحو(55,6) ألف برميل يومياً من الغازولين و(43,3) ألف برميل يومياً من غاز البترول المسال و (36) ألف برميل يومياً من زيت الغاز والديزل و(6,5) ألف برميل يومياً من الكيروسين ووقود الطائرات لتلبية الاستهلاك المحلي، ولكن من الممكن للعراق أن يتفادى النقص في هذه المنتجات النفطية، وأن يستبعد الفائض من زيت الوقود الثقيل لو كانت إنتاجية مصافيه تماثل نظيراتها من المصافي العالمية.

وبشكل العام يمكن القول أن الصناعة التكريرية في العراق أصبحت لا تلبي الاحتياجات المحلية من المنتجات النفطية وكذلك لم تعد اقتصادية كما كان مرجواً منها، وذلك لعدة أسباب أهمها[19]:

- الطاقة التكريرية لأغلب المصافي صغيرة ولا تتماشي مع المتطلبات الاقتصادية والمالية المرجوة منها.
- التقنية المتبعة لبعض المصافي قديمة ولا تستجيب لمتطلبات الصناعة أو السوق.

- قلة الكفاءات البشرية المتخصصة المحلية في إدارة وتشغيل المصافي حيث تم الاعتماد أساساً على الخبرات والعمالة الأجنبية، مما ترتب عليها مصروفات تشغيلية باهظة ومن ثم التأثير السلبي علي الجدوى الاقتصادية لهذه المصافي.
- استمرار انقطاع التيار الكهربائي.

جدول 8: حجم الفجوة في المنتجات النفطية بحسب نوعها في العراق للمدة (2006ـ 2016)

(ألف برميل / اليوم)

السنوات	غاز البترول المسال	الغازولين	الكيروسين ووقود الطائرات	زيت الغاز والديزل	زيت الوقود	أخرى	إجمالي الفجوة
2006	22,7	(32)	(3,1)	(1,1)	159,4	9,7	155,6
2007	(10,8)	(27,2)	(6,1)	(13)	87,2	11,3	41,4
2008	(10,7)	(30,2)	(4,1)	(3,8)	120,7	11,4	83,3
2009	(38,5)	(42,3)	(3,0)	(9,4)	93,9	42,5	25,2
2010	(38,4)	(50,3)	(0,6)	(3,9)	123,8	9,9	40,5
2011	(42,1)	(65)	(0,9)	(14,3)	119,3	17,1	14,1
2012	(51,1)	(109,4)	(24,6)	(89)	22,9	19,6	(231,6)
2013	(55,8)	(98)	(22,6)	(90,7)	20,4	9,5	(237,2)
2014	(50,5)	(70,6)	(10,4)	(50,2)	58	23,9	(99,8)
2015	(44)	(56,7)	(2,8)	(32,7)	60,3	18,6	(57,3)
2016	(43,3)	(55,6)	(6,5)	(36)	53,7	13,5	(74,2)

المصدر: احتسبت القيم من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (7) والجدول رقم (8).

* ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تمثل قيم سالبة.

6.2.3 حجم الصادرات والواردات من المنتجات النفطية في العراق

يعد معرفة حجم الصادرات الواردات في الصناعة التكريرية في العراق من المؤشرات المهمة لقياس مدى كفاءة هذه الصناعة، لان الواردات تستنزف موارد الدولة من العملات الأجنبية وتؤدي إلى خسارة الاقتصاد الوطني، وبالمقابل تعد الصادرات المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في العراق والدعم الرئيس

لاحتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية والمعزز الأساس للفوائض في ميزانيتها (20). وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (9) نجد أن الطاقة التصديرية في العراق سجلت انخفاضاً كبيراً، إذ انخفضت من (56,3) ألف برميل يومياً في سنة 2006 إلى (7,9) ألف برميل يوميا في سنة 2016 ويعود هذا الانخفاض ليس بسبب نقص الطاقة الإنتاجية للمصافي فقط، وإنما بسبب انخفاض اسعار النفط وتعرض شبكة الأنابيب الناقلة للنفط إلى هجمات إرهابية في وقت يعاني فيها القطاع النفطي من انخفاض السعة التخزينية، حيث شكلت الهجمات الإرهابية على أنابيب نقل النفط ما نسبته55%)) من إجمالي الهجمات الإرهابية التي تعرضت إليها المنشات النفطية في عموم العراق(21). فبسبب تلك الهجمات توقف تصدير النفط مما أدى إلى انخفاض الطاقة التصديرية، وبالمقابل نجد أن العراق يستورد كميات كبيرة من المنتجات النفطية، إلا أن هذه الاستيراد كان مطرداً، إذ سجل أعلى مستوى له في سنة 2008 إذ بلغ (144,1) ألف برميل يومياً، إلا أنه انخفض حتى وصل إلى (91) ألف برميل في سنة 2016، أن هذا الانخفاض في الاستيرادات لا يدل على تطور الصناعة التكريرية وتحسن إنتاجها، وإنما يعود الانخفاض إلى الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد وانخفاض الأسعار العالمية للنفط.

جدول 9: الصادرات والاستيرادات من المنتجات النفطية في العراق للمدة (2006ـ 2016)

(ألف برميل/ اليوم)

السنوات	الصادرات	الاستيرادات
2006	56,3	—
2007	65,6	—
2008	84,9	144,1
2009	26,2	112,8
2010	3,9	59,6
2011	0,2	76,9
2012	1,4	114,6
2013	10,6	109,2
2014	8,5	107,9
2015	14,2	90,0
2016	7,9	91,4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

4. الآفاق المستقبلية لصناعة التكرير في العراق

إن الآفاق المستقبلية لصناعة التكرير في العراق تعتمد بدرجة الأساس على النقاط الآتية:

- مدى توفر مقومات توطين صناعة التكرير في العراق؛
- مدى إمكانية التغلب على التحديات التي تعرقل نشوء الصناعة التكريرية؛
- وضع إستراتيجية لتطوير أداء صناعة التكرير.

1.4 مقومات توطين صناعة التكرير في العراق

فيما يخص هذه النقطة فان العراق يمتلك العديد من المقومات التي يمكن من خلالها إقامة صناعة تكرير متطورة ومن هذه المقومات ما يأتي[22]:

1ـ المواد الأولية: يعد العراق من الدول الذي يتمتع بوفرة في إنتاج النفط الخام التي تعد المادة الأولية الأساسية الداخلة في صناعة التكرير، إذ بلغ حجم إنتاجه النفطي (4164,0) ألف برميل يومياً في سنة 2016، إلى جانب كبر حجم احتياطه النفطي، إذ يمتلك احتياطاً نفطياً يقدر (148,4) مليار برميل يومياً في سنة 2016(23)

2ـ السوق: يعد السوق من أكثر المشجعات لقيام لصناعة التكرير في الحاضر والمستقبل، ويتحدد السوق بالطلب فقد يكون الطلب داخلياً (محلياً) أو خارجياً (للتصدير)، ويتميز العراق بوجود سوق واسعة فموقعة الجغرافي وإطلالة على الخليج العربي جعله يشرف على العديد من المنافذ الحدودية التي تعزز التجارة الخارجية من خلال سهولة وصول المنتجات النفطية نحو الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه الحصول على احدث المكائن والمعدات والاختراعات الضرورية لإقامة صناعة تكريرية متطورة(24)

3ـ النقل: يشكل النقل إحدى متطلبات قيام ونمو الصناعة كما يعد جزءاً مكملاً لعملياتها الإنتاجية، ويضم العراق شبكة واسعة من الخطوط والنوافذ التصديرية الذي يمكنه من وصول المنتجات النفطية من مناطق الإنتاج إلى مناطق التسويق .

4ـ الخبرة الفنية: تحتاج صناعة التكرير إلى أيدي عاملة تتصف بالمهارة الفنية المتقدمة انعكاساً لطبيعة هذه الصناعة التي تعد من الصناعات ذات التعقيد الفني، ويمتلك العراق عدد كبير من الجامعات والمعاهد العلمية التي تساعد على أعداد كوادر علمية وأيدي عاملة ماهرة التي تحتاجها هذه الصناعة .

5ـ القدرة التنافسية للمنتجات النفطية العراقية في حالة إنشاء مصافي كبيرة الحجم، وذلك بسبب انخفاض تكاليف إنتاجها مقارنة بالدول المجاورة المستورة للنفط تركيا مثلاً [25].

2.4 الصعوبات والتحديات التي تواجه صناعة التكرير في العراق.

إن صناعة التكرير في العراق تواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات التي سببت في تدهورها وعدم أداء دورها بشكل المطلوب ومن هذه التحديات ما يأتي [26]:

1ـ انخفاض مستوى الأداء التشغيلي والقدرة على مواكبة متطلبات المعايير البيئية الدولية، والتباين بين هيكل الإنتاج والطلب على المنتجات في الأسواق المحلية، وضعف تطبيق برامج الصيانة والاعتماد على استيراد المعدات الأساسية من الأسواق الخارجية [27].

2ـ تدهور البنية الارتكازية للمصافي النفطية وتقادمها بسبب عدم توفر الآلات والمكان الحديثة، فالآلات والمكائن المستخدمة في المصافي العراقية الكبيرة كمصفى البصرة ومصفى بيجي ومصفى الدوره وعدداً من المصافي الصغيرة الأخرى تعاني من تقادم والتآكل معداتها، ويعود نشؤها إلى ثلاثة عقود من الزمن. وهذا التقادم أدى إلى حدوث ضغط شديد على طاقات المكائن والمعدات في هذه المصافي بقصد استثمار طاقاتها بحدود قصوى دون إدامة تلك المعدات أو تحديثها، وهذا الأمر جعل البنية الارتكازية تحتاج إلى مليارات الدولارات لضمان استعادة طاقات المصافي من جديد.

3ـ تردي الوضع الأمني في العراق والذي اثر تأثيراً مباشراً على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ومنها الصناعة التكريرية، إذ أدى إلى تردي هذه الصناعة الحيوية وتأخرها بشكل واضح، لاسيما بعد تعرض عدداً من المصافي إلى عمليات التدمير والسلب والنهب بسبب العصابات الإرهابية، مما سببت إلى انخفاض الطاقة التكريرية للمصافي.

4. عدم الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعد من أهم عوامل النهوض بالصناعة التكريرية وتطويرها وفق احدث التطورات التكنولوجية في العالم، وعدم احتضان الكفاءات العلمية والمتميزة وحمايتها من الإغراءات الخارجية من الدول الأخرى التي تعمل على احتضانهم والاستفادة من عقولهم.

5. ضعف دور الاستثمار في الصناعة التكريرية، وعدم وجود تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذه الصناعة.

6. عدم حماية الصناعة التكريرية والمنتجات النفطية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح أبواب الحدود على مصارعيها أمام الاستيراد العشوائي لجميع أنواع المنتجات النفطية في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الاستيرادية في العراق.

3.4 إستراتيجية تطوير صناعة التكرير في العراق.

من اجل مواجه التحديات التي تعاني منها الصناعة التكريرية في العراق وتحسين واقعها وتطويرها ينبغي وضع إستراتيجية لاستثمار إمكانيات البلد النفطية واستغلالها لتطوير واقع الصناعة التكريرية مما يساهم في إنعاش الاقتصاد العراقي، لذا عملت وزارة النفط على وضع إستراتيجية لتطوير الصناعة التكريرية، وقد استندت في إستراتيجيتها على مجموعة من الإجراءات والوسائل الفنية والعملية المعتمدة إلى التقييم السليم للظروف والفرص المتاحة للبلد، وهذه الإجراءات هي(28 :(

1. زيادة طاقة التكريرية للمصافي النفطية القائمة حالياً من (530) ألف برميل يومياً لتصبح (1410) ألف برميل في سنة 2020.

2. إنشاء مصافي جديدة لتكرير النفط ومن هذه المصافي ما يأتي :

أ ـ إنشاء مصفى كربلاء في سنة 2018 بطاقة (140) ألف برميل يوميا .

ب ـ إنشاء مصفى ميسان في سنة 2019 بطاقة (150) ألف برميل يوميا.

ج ـ إنشاء مصفى الناصرية في سنة 2019 بطاقة (300) ألف برميل يوميا.

د ـ إنشاء مصفى كركوك في سنة 2020 بطاقة (150) ألف برميل يوميا.

هـ ـ إنشاء مصفى نينوى بطاقة (150) ألف برميل يوميا.

و- إنشاء مصفى شرق بغداد ليكون بديلا عن مصفى الدورة.

3- الارتقاء بموصفات المنتجات النفطية وصولا إلى المواصفات العالمية من خلال تطوير المشاريع القائمة حالياً، وتنفيذ عدد من الوحدات التي تسهم في تقليل التلوث البيئي كمشاريع الازمرة والهدرجة ووحداتfcc لإنتاج الغازولين خالي من الرصاص.

4- وضع التشريعات المناسبة لتشجيع الشركات العالمية المتخصصة بالدخول في شراكة مع الشركات في قطاع التكرير وذلك لتجنب المخاطر الفنية والاقتصادية والتسويقية، وذلك لاعتماد نشاط التصنيع على تقنيات معقدة وذات تكلفة عالية، واعتماد جدواها الاقتصادية على الأسواق والمنافسة العالمية.

5- التعاون بين شركات تكرير النفط ومعاهد الأبحاث العالمية لرفد صناعة التكرير بتقنيات جديدة تساهم في تطوير أداء صناعة التكرير لاسيما العمليات التحويلية وعمليات المعالجة الهيدوجينية التي تمكن المصافي من إنتاج مشتقات نفطية متوافقة مع متطلبات المعايير البيئية المحلية والدولية.

6- دعم أنشطة البحث العلمي لما لها من دور كبير في تحسين أداء صناعة التكرير من خلال ابتكار تقنيات متطورة تساعد على رفع كفاءة عمليات التشغيل والصيانة وتخفيض التكاليف (29)

7- الالتزام بمتطلبات التشريعات البيئية الخاصة بالحد من طرح الملوثات الناتجة عن عمليات التكرير إلى البيئة، وذلك من خلال تصميم مصافي جديدة على وفق المواصفات العالمية بحث تكون نسبة الاحتراق فيها بمواصفات تجعل مخلفاتها اقل ضرراً على البيئة.

8- اختيار الكفاءات العلمية التي لديها الخبرة الطويلة في مجال الصناعة التكريرية ووضعها في المناصب القيادية لإدارة هذه الصناعة الحيوية.

6- تحسين الوضع الأمني لجعل العراق بيئة اقتصادية واستثمارية أمنه تعمل على استقطاب الاستثمارات لغرض تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبيرة في الصناعة التكريرية(30).

5. خاتمة

1.5 النتائج

- يشكل قطاع الصناعة التكريرية ركناً أساسياً مهماً في الاقتصاد العراقي، لكونه الدعامة الرئيسة لتوفير المنتجات النفطية، التي تعد المصدر الرئيس لطاقة التي تدخل في استخدامات الإنسان المتعددة.
- إن المصافي التكريرية في العراق تعمل بطاقات منخفضة، لذا فان كمية إنتاجها لا تتناسب مع القدرات النفطية الضخمة التي يمتلكها العراق كما لا تتناسب مع الطلب المحلي من المنتجات النفطية، في الوقت الذي ينبغي أن يصبح العراق مصدراً رئيسياً لتلك المنتجات من خلال امتلاكه عدد كبير من المصافي النفطية.
- تعاني الصناعة التكريرية في العراق من تقادم تكنولوجي، وعدم توفر الآلات والمكائن الحديثة التي تحتاجها المصافي التكريرية، في حين أن المصافي التي تطبق التكنولوجية الحديثة تتميز بمستوى أداء تشغيلي أفضل وقدرة تنافسية أعلى.
- أهملت السياسة النفطية في العراق الصناعة التكريرية، ولم تعمل على إعادة تأهيل المصافي المتوقفة عن العمل لاسيما مصفى بيجي الذي يعد من المصافي الكبيرة في العراق، كما أنها لم تقوم بإنشاء مصافي متطورة بل ظلت تعتمد على مصافي صغيرة لا تنسجم مع إمكانيات العراق النفطية.
- تتأصل المشكلة العجز في المنتجات النفطية في العراق بالمفارقة بين الإنتاج والاستهلاك، فالطاقة الإنتاجية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية، مما أدى الأمر الاعتماد على استيراد المنتجات النفطية لتغطية العجز.
- تراجع أداء صناعة التكرير لاسيما ممن ناحية طاقتها الإنتاجية فبالرغم من ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية، فلم يستطيع العراق رفع طاقته الإنتاجية فمصافي التكرير قديمة ومستهلكة لا تكفي لسد احتياجات السوق المحلية المتنامية .

- وجود خلل في تركيبة إنتاج المنتجات النفطية، إذ تحتل المنتجات النفطية الثقيلة المتمثلة بزيت الوقود الحصة الأكبر في تركيبة الإنتاج، على حساب المنتجات النفطية الخفيفة المتمثلة بالغازولين وغاز البترول المسال والكيروسين وغيرها من الوقود.

2.5 التوصيات

- إعادة تأهيل المصافي المتوقفة عن العمل لاسيما مصفى بيجي الذي يسد نصف حاجة البلد من المنتجات النفطية، وان تأهيل المصافي المتوقفة ستساهم في توفير المنتجات النفطية وتقليل كميات الاستيراد.
- العمل على إنشاء مصافي جديدة مما سيقلل من تصدير النفط الخام والتركيز على تصدير المنتجات النفطية المكررة لتحسين المردود الاقتصادي لبرميل النفط الخام المنتج، إذ يكون الاتجاه نحو إنتاج المنتجات النفطية الخفيفة والتقليل من الكميات المنتجة من الزيوت الثقيلة.
- التوسع في الطاقات التكريرية وذلك باستخدام تقنيات حديثة للتخفيف من الملوثات والانبعاثات الصادرة من مصافي التكرير إلى البيئة .
- تعزيز جهود البحث العلمي في مجال تطوير تقنيات تحسين أداء وكفاءة عمليات التكرير.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لإعادة تأهيل وتطوير المصافي القائمة وإقامة مصافي جديدة، على وفق المواصفات العالمية بحث تكون نسبة الاحتراق فيها بمواصفات تجعل مخلفاتها اقل ضرراً على البيئة.
- زيادة درجة التعقيد التكنولوجي للمصافي القائمة من خلال إنشاء عمليات تحويلية جديدة وعمليات معالجة هيدروجينية، وذلك لرفع معدل إنتاج المنتجات النفطية الخفيفة وتحسين خصائص المنتجات النهائية.

- سن التشريعات والقوانين اللازمة في مجالي التدريب والتأهيل لإفساح المجال أمام العمال والمنتجين لاكتساب الخبرة العملية، بغية تكوين جيل مؤهل للمساهمة في تطوير استثمارات وإمكانيات الصناعة التكريرية.
- العمل على تطوير الكوادر النفطية الوطنية من خلال إشراك الكوادر في دورات تدريبية خارج البلد، أو العمل على استخدام عقود الخدمة الفنية لغرض الاستفادة من خبرة الدول الأخرى في صناعة التكريرية.

6. قائمة الهوامش:

- د. نبيل جعفر عبد الرضا، " اقتصاد النفط "، الطبعة الأولى، (بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص128.
- جعفر طالب الجندل و كوثر محمد دهيم، " واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 المشاكل والمعوقات"، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: www.iasj.net
- نبيل جعفر عبد الرضا، " مصدر مذكور سابقاً "، ص 127.
- د. عايدة سعيد حسين ومثنى فراس إبراهيم، " صناعة تصفية (تكرير) النفط الخام في العراق ومدى التزامها بمتطلبات نظم الإدارة البيئية / دراسة ميدانية في شركة مصافي الشمال بيجي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثنية عشر، العدد42، 2014، ص158.
- د. احمد حسين علي الهيتي، " اقتصاديات النفط "، عدم توافر الطبعة، (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 2000)، ص56.
- د. مالك عبد الحسين احمد، ميادة رشيد كامل، " الآثار الاقتصادية والبيئية لصناعة تكرير النفط ـ دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، كانون الثاني، 2013، ص31.

■ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، " تحسين الأداء والربحية في صناعة تكرير النفط "، الكويت، تشرين الثاني، 2015، ص6.

■ سجاد صادق الهيد، " واقع وآفاق الاستثمار في صناعة تكرير النفط في العراق "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، (البصرة، جامعة البصرة، 2011)، ص20.

■ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، " تحسين الأداء والربحية في صناعة تكرير النفط"، مصدر مذكور سابقا، ص12.

■ سلام كبه، " البارادوكس الصناعي في العراق الجديد"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.ahewar.org

■ المصدر نفسه.

■ مصفى الدورة، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.aiwikipedia. Org

■ جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، " نتائج تقويم أداء سياسة وزارة النفط شركة مصافي الجنوب للفترة من 1/1/ 2014 لغاية 11/30/ 2016"، 2017، ص13.

■ احتست من قبل الباحثة من خلال قسمة الطاقة التكريرية لمصفى (حديثة والقيارة وكركوك والصينة والكسك وبيجي) لسنة 2006 والبالغة (375) ألف برميل يومياً على إجمالي الطاقة التكريرية لسنة 2006 البالغة (597) ألف برميل يومياً في سنة 2006.

■ د. نبيل جعفر عبد الرضا، " مصدر مذكور سابقاً، ص225.

■ احتسبت من قبل الباحثة من خلال قسمة الطاقة التكريرية لمصفى بيجي والبالغة (310) ألف برميل يومياً في سنة 2006 على مجموع الطاقة التكريرية في سنة 2006 والبالغة (597) ألف برميل يومياً في سنة 2006.

■ الطاقة الإنتاجية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

https//ar.wikipedia.org

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2017، الكويت 2017، ص28.
- معدلات استهلاك المشتقات النفطية تفوق طاقات إنتاج المصافي العراقية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.ikhnews.com

- مستقبل تكرير النفط الخام بالتركيز على قطاع التكرير في المملكة العربية السعودية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.mubasher.info

- الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية، " المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة الجماهيرية والليبية المنعقد في25/ 26 "، سبتمبر، 2010، ص 22.
- قصي عبد الكريم إبراهيم،" أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوي أنموذجا"، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص193.
- مايح شبيب الشمري و زمن راوي سلطان،" الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 2012،23، ص212.
- انظر في ذلك:
- د. محمد أزهر السماك، " نحو إستراتيجية هادفة لتحقيق التكامل الصناعي البتروكيمياوي العربي "، مجلة بحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، السنة السابعة، بغداد، حزيران 1979، ص45.
- سلوى توفيق محمد، "صناعة تكرير النفط في محافظة كركوك وآفاقها المستقبلية للمدة 1973-2003"، عدم توافر الطبعة، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2010)، ص147.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،" التقرير الإحصائي السنوي 2017"، الكويت 2017، ص5 و28.

- د. عباس علي التميمي،" النمو الصناعي في الوطن العربي"، (الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، 1985)، ص23.
- سلوى توفيق محمد، " مصدر مذكور سابقاً"، ص123.
- رائد سالم الهاشمي،" قطاع الصناعة في العراق (المشاكل والحلول) "، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي :

wwww.Kitabat. Com

- صناعة تكرير النفط في الدول العربية الواقع والتحديات، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 43، العدد10، أكتوبر 2017، ص5 .
- الطاقة والتعاون العربي، " مؤتمر الطاقة العربي العاشرة المنعقد في 21ـ 23"، كانون الأول، 2014، ص7.
- صناعة تكرير النفط في الدول العربية الواقع والتحديات، " مصدر مذكور سابقاً "، ص5.
- رائد سالم الهاشمي، " مصدر مذكور سابقاً."

7.قائمة المراجع:

مؤلفات:

- د. احمد حسين علي الهيتي، " اقتصاديات النفط "، عدم توافر الطبعة، (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 2000.
- سلوى توفيق محمد، "صناعة تكرير النفط في محافظة كركوك وآفاقها المستقبلية للمدة 1973ـ 2003"، عدم توافر الطبعة،(السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2010.
- د. عباس علي التميمي، " النمو الصناعي في الوطن العربي "، (الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، 1985.
- قصي عبد الكريم إبراهيم،" أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوي أنموذجا"، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

■ د. نبيل جعفر عبد الرضا، " اقتصاد النفط "، الطبعة الأولى،(بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

أطروحات:

■ سجاد صادق الهيد، " واقع وآفاق الاستثمار في صناعة تكرير النفط في العراق "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، (البصرة، جامعة البصرة، 2011.

مقالات:

■ د. عايدة سعيد حسين ومثنى فراس إبراهيم، " صناعة تصفية (تكرير) النفط الخام في العراق ومدى التزامها بمتطلبات نظم الإدارة البيئية / دراسة ميدانية في شركة مصافي الشمال بيجي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثنية عشر، العدد42، 2014.

■ مايح شبيب الشمري و زمن راوي سلطان،" الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 23،2012.

■ د. مالك عبد الحسين احمد، ميادة رشيد كامل، " الآثار الاقتصادية والبيئية لصناعة تكرير النفط ـ دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، كانون الثاني، 2013.

■ د. محمد أزهر السماك، "نحو إستراتيجية هادفة لتحقيق التكامل الصناعي البتروكيمياوي العربي "، مجلة بحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، السنة السابعة ، بغداد، حزيران 1979.

■ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،" تحسين الأداء والربحية في صناعة تكرير النفط "، الكويت، تشرين الثاني، 2015.

التقارير والنشرات.

■ الطاقة والتعاون العربي، " مؤتمر الطاقة العربي العاشرة المنعقد في 21ـ 23"، كانون الأول، 2014.

■ جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، " نتائج تقويم أداء سياسة وزارة النفط شركة مصافي الجنوب للفترة من 1/1/ 2014 لغاية 11/30/ 2016"، 2017.

- صناعة تكرير النفط في الدول العربية الواقع والتحديات، " نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"، السنة 43، العدد10، أكتوبر 2017 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، " التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017)"، الكويت، سنوات متعددة.

مواقع الكترونية:

- الطاقة الإنتاجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

https// ar.wikipedia.org

- د. جعفر طالب الجندل و كوثر محمد دهيم، " واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 المشاكل والمعوقات"، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.iasj.net

- سلام كبه، " البارادوكس الصناعي في العراق الجديد"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي :

www.ahewar.org

- مصفى الدورة، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.aiwikipedia. Org.

- معدلات استهلاك المشتقات النفطية تفوق طاقات إنتاج المصافي العراقية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.ikhnews.com

- مستقبل تكرير النفط الخام بالتركيز على قطاع التكرير في المملكة العربية السعودية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي:

www.mubasher.info

دور إدارة التكلفة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية ، دراسة في الشركة العامة للصناعات الجلدية – بغداد

The role of environmental cost management in achieving competitive advantage Applied study on the general company for the leather industry in Baghdad

م. د. محمد حازم الغزالي[1]، أ.م. د. خولة حسين حمدان[2]

[1]جامعة الموصل، رئاسة الجامعة، قسم الشؤون المالية– العراق، mhialgazale@yahoo.com

[2]جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– العراق، Khawla966@yahoo.com

تاريخ النشر: 2019/01/31

مخلص:

يسعى البحث الى الخوض في مغمار التكاليف البيئية والميزة التنافسية أذ ان الاهتمام المتزايد من قبل الشركات بالميزة التنافسية من خلال المحافظة على البيئة من التلوث والوصول إلى جودة عالية لمنتجات وبكلفة منخفضة ودون الهدر في الوقت، وكذلك يسعى الى التعرف على العلاقة المعنوية بين ادارة التكاليف البيئية والميزة التنافسية من خلال توزيع استبانة للحصول على اراء مدراء في الاقسام الانتاجية والمالية في شركة العامة للصناعات الجلدية، تتمثل مشكلة البحث في عدم اهتمام البيئة العراقية بشكل عام وعينة البحث بشكل خاص بدور ادارة التكاليف البيئية مما انعكس سلبا على اسبقيات الميزة التنافسية يقوم البحث على فرضية مفادها" توجد علاقة واثر ذات دلالة إحصائية بين ادارة التكاليف البيئية وأسبقيات الميزة التنافسية (الجودة الوقت الكلفة).

وتوصل البحث الى وجود علاقة إيجابية بين التكاليف البيئية والميزة التنافسية حيث تؤثر التكاليف البيئية إيجابياً في الميزة التنافسية إن تحديد التكلفة البيئية تساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية تعد إحدى أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة والتي تساهم في رفع الميزة التنافسية،

المؤلف المرسل: محمد حازم الغزالي، **الإيميل**: mhialgazale@yahoo.com

حيث تؤثر التكاليف البيئية إيجابياً في الميزة التنافسية من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى.

كلمات مفتاحية: إدارة، التكلفة، البيئة، الميزة التنافسية.

Abstract

The research seeks to delve into environmental costs and competitive advantages. The increasing interest of companies in the competitive advantage by preserving the environment from pollution and access to high quality products at low cost and without waste in time, and also seeks to identify the relationship between the management of environmental costs and advantage Competitiveness through the distribution of a questionnaire to obtain the views of managers in the productive, marketing and financial sectors in the State Company for Leather Industries, the problem of research is the lack of interest in the Iraqi environment in general and the sample of research in particular the role of environmental costs management The research was based on the hypothesis that "there is a significant statistical relationship between the management of environmental costs and the priorities of competitive advantage (quality and cost time)."

The quality of accounting information is one of the most important elements of decision-making based on fair information, which contributes to increasing the competitive advantage. The environmental costs positively affect the competitive advantage by providing the necessary data and information about the risk facing the institution and the ease of dealing with the risk and minimizing its effects to the minimum. , As the disclosure of environmental costs contributes to reducing the risk of effective participation in reducing administrative and financial corruption in those industrial companies, which will lead to the achievement of competitive advantage.

1. مقدمة:

لقد ادى الانفتاح الكبير للأسواق والتطور السريع في المجالات التكنولوجية البحث عن عملية توزيع التكاليف بصورة عادلة أدى الى ارتفاع وتيرة المنافسة بين الشركات، فأصبحت كل منظمة تسعى الى تحقيق التفوق والتميّز والمساهمة في اتخاذ القرارات لتحقيق إنجاز أهداف الشركة والحاسمة في عملية ديمومة الشركات الصناعية، وكما تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل تنتهي باتخاذ القرار المناسب، كما أنها تخضع لتأثيرات عدة عوامل داخلية وخارجية وبدرجات مختلفة، لذلك فقد أصبحت الميزة التنافسية تشكّل الورقة الرابحة لكل مؤسسة تسعى للتحكم في السوق، حيث أغلب المؤسسات الصناعية بدأت تدرك أهمية التميز ودوره كنشاط منظّم ومنهجي في التوصل الى أفكار جديدة ومنتجات متنوعة واستخدام تقنيات وأساليب جديدة تحقق لها ميزة تنافسية تمكنها من الصمود ومواجهة التغيّر، وكذلك ليصبح التميّز والابتكار النشاط الأكثر أهمية في شركات الأعمال المتقدمة فهو أكثر أهمية من أجل البقاء والنمو، ومن خلاله تتحول الشركات بشكل متزايد الى نمط جديد يمكن وصفه بالشركات القائمة على التميّز والإبداع، وعليه التكاليف البيئية ينبغي أن تشمل جميع المكونات، لئن التكاليف البيئية ينظر إليها بأنها ذات مردود إيجابي فهي أحد أهم عناصر التكاليف الخفية أو المستترة التي تؤثر على كلفة المنتج بصورة مباشرة، أو قد تكون داخلة ضمن العمليات الإنتاجية، والتي تنشأ من خلال العلاقة ما بين أنشطة الوقاية البيئية أو الضارة للبيئة، والتي تشمل تكاليف الاجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها لإدارة الآثار البيئية التي تترتب على نشاط ما والمهمة من أجل اتخاذ قرارات إدارية جيدة.

1.1. مشكلة البحث

تعد التكاليف البيئية من أهم العوامل التي تدخل في القرارات الادارية للشركات الصناعية وترجع اشكالية الدراسة الى أسباب تفوق اهتمام الشركات الأجنبية بالإنتاج الاخضر على الشركات العربية من حيث اهتمامها بالبيئة في تحقيق ميز تنافسية ضمن الأساليب المتطورة التي تتبعها تلك الشركات في المحافظة على البيئة وتحقيق التكلفة الامثل.

2.1. أهمية البحث

تستمد اهمية البحث الى الاهتمام المتزايد من قبل الشركات بالميزة التنافسية من خلال المحافظة على البيئة من التلوث والوصول إلى جودة عالية للمنتجات والتي تكون صديقة للبيئة والتي تعمل علىتحقيق ميزة تنافسية لاستمرارية الشركات الصناعية.

3.1. هدف البحث

يتمثل هدف البحث لتحقيق ادارة التكلفة البيئية لتحقيق التنافسية في المحافظة الشركات الصناعية لإيصال النتائج للجهات المستفيدة مع الأخذ بالاعتبار الآثار البيئية والالتزامات والتكاليف المترتبة عليها.

4.1. فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها" **توجد علاقة واثر ذات دلالة إحصائية بين ادارة التكاليف البيئية و الميزة التنافسية**".

وتتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة واثر ذات دلالة احصائية بين ادارة التكاليف البيئية وبين اسبقية الجودة التنافسية.
- توجد علاقة واثر ذات دلالة احصائية بين ادارة التكاليف البيئية وبين اسبقية الوقت.
- توجد علاقة واثر ذات دلالة احصائية بين ادارة التكاليف البيئية وبين اسبقية الوقت.

5.1. منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع الى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي من خلال الاستبيان لدى افراد عينة البحث.

6.1. مجتمع البحث

المدراء العامين في اقسام الحسابات والإنتاج والتكاليف والتدقيق الداخلي في الشركة.

2. مفهوم أنظمة التكاليف البيئية

إن مصطلح التكاليف البيئية قد ورد في معجم المهتمين بالبيئة، وأشير إليه بطرق مختلفة، فقد أشير الى التكاليف التي تحصل لأجل الاستجابة مع المعايير التنظيمية، أو انها هي التي تحصل لأجل تقليل أو إزالة الملوثات أو الحد من تحرير المواد الخطرة، فضلا" عن أشارته إلى كل من التكاليف الأخرى المرتبطة بممارسات المنشأة التي تروم من ورائها إلى تقليل الآثار البيئية والتكاليف الناجمة عن عدم الاهتمام بذلك[1]. وكما أن هنالك أسباب كثيرة استدعت الاهتمام بهذه التكاليف، حيث أن التكاليف المنسوبة إلى البيئية قد تكون تكاليف سببية، أو تكاليف مـولودة بالفطرة (cost caused and cost borne) أي إنها موجودة منذ النشأة أو التصميم، وإن التكاليف البيئية السببية تعني تلك التكاليف المرتبطة مع الشركات المسببة فعلاً تدهوراً بيئياً بفعل الأنشطة التي تقوم بها، أما التكاليف المولودة بالفطرة فهي تلك التكاليف البيئية المولودة من لدن الشركات مستقلة فيما إذا كان لديها سبب فعلي أو محتمل للتدهور البيئي[2].

وإن تعريف التكاليف البيئية يعتمد على استخدام المعلومات للشركات الصناعية، حيث أن المشكلة الأساسية في المحاسبة الإدارية البيئية هي أنها تفتقر إلى تعريف معياري أو قياسي للكلف البيئية فهي تتضمن كلفاً متنوعة مثل كلف التخلص، وكلف الاستثمار، وأحياناً أيضاً كلفا" خارجية (كلفاً متحققة خارج الشركة)، فإن أغلب تلك الكلف لا يتم تتبعها عادة بصورة نظامية ولا يتم عزوها إلى العمليات والمنتجات ذات العلاقة ولكن ببساطة يتم تضمينها في حساب المصاريف الصناعية غير المباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تحميل تلك التكاليف على الأنشطة والمنتجات المسببة لها، فضلاً عن الإخفاق في تشخيص فرص تخفيض الكلفة وفرص التحسين الأخرى، واتخاذ قرارات غير صحيحة لتسعير المنتوج أو الخدمة، وقرارات غير صحيحة بخصوص المزيج والتطوير، وهذا يقود إلى الفشل في تعزيز قيمة

[1] US EPA: Incorporating Environmental cost and Consideration into decisionmaking. Washington، 1996.p:6.

[2] الشعباني، صالح إبراهيم. (1998): معايير التكاليف البيئية في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ص 47.

الزبون في الوقت الذي تزيد فيه المخاطر الجانبية للاستثمارات والقرارات الأخرى التي تنطوي على نتائج طويلة الأمد[3].

1.2 مبررات وأسباب الاهتمام بالتكاليف البيئية.

لقد تزايد الاهتمام بالتكاليف البيئية بصورة كبيرة، حيث قدرت التكاليف في المملكة المتحدة (UK) بمقدار(14) بليون جنيه إسترليني والذي يخص قطاع الأعمال منها(8) بليون جنية إسترليني، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (USA) قدرت التكاليف البيئية في عام 1991 بحوالي (752) بليون دولار، إذ وصلت التكاليف البيئية في "Amoco Yorktown" وهي شركة لتكرير البترول في عام 1995 إلى (22%) من تكاليف التشغيل وهي نسبة عالية جداً، وعليه تعد التكاليف البيئية متعددة ومتنوعة حسب طبيعة أنشطة وأعمال كل شركة صناعية[4].

ونظرا" لكون الأداء البيئي أحد المقاييس المهمة لنجاح المنظمة فأن الكلف والأداء البيئة يستحقان اهتمام الإدارة للأسباب الآتية[5]:

1. تعد التكاليف البيئية هي واحدة من بين أنواع الكلف المختلفة التي تتحملها منظمات الأعمال عند قيامها بتصنيع السلع أو تقديم الخدمات لعملائها.

2. تعمل على تقليل أو تجنب الكثير من الكلف البيئية نتيجة قرارات المنظمة بدءا" من التغييرات التشغيلية والداخلية إلى الاستثمار في تكنولوجيا "العمليات الخضراء" لإعادة تصميم العمليات/المنتجات، إذ إن الكثير من الكلف البيئية مثل (مواد أولية تالفة) قد لا توفر قيمة مضافة إلى العملية، النظام أو المنتوج، عليه فبالإمكان تجنب مثل هذه الكلف.

[3] PA، Victoria ،(2003)، What is Environmental management Accounting ،General publishing ،14 July ، http:// epa.vic.gov.uk

[4] Heller، M.، Shields، D.، and Boloff (1995)، "Environmental Accounting- Case Study" Amoco Yorktown Refinery in green Ledgees: Washington Dc، World Resource Institute، PP7.

[5] US EPA : an introduction to environmental accounting As a business management tool ; Key Concept and terms. Washington, June , 1995, p:2-1.

3. ساعدت الكثير من الشركات في اكتشاف الكلف البيئية التي يمكن تخفيضها عن طريق توليد الإيرادات من خلال بيع المخلفات والمنتجات العرضية أو تراخيص التكنولوجيا النظيفة.

4. إن فهم التكاليف البيئية وأداء العمليات والمنتجات يمكن أن يعزز إنشاء أنظمة أكثر دقة لتحديد الكلفة وتسعير المنتجات، مما يساعد الشركة في تصميم عمليات أكثر تفضيلا" من الناحية البيئية في المستقبل.

5. تمكن الإدارة من تحقيق الميزة التنافسية التي تنتج من العمليات، المنتجات، والخدمات بشكل أفضل لتكون مقبولة من الناحية البيئية.

6. تعمل على زيادة التحاسب عن الكلف البيئية والأداء يمكن أن يدعم تطور الشركة وعملياتها على مستوى نظام الإدارة البيئية الشاملة، مثل هذا النظام سيكون ضروريا" للشركات المرتبطة بالتجارة العالمية من خلال اتفاقية المعيار العالمي (ISO 14001) المطورة من قبل المنظمة العالمية للتقييس.

ويرى آخرون أن هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ضرورة الاهتمام بمعلومات التكاليف البيئية وتتمثل تلك العوامل وفق الآتي[6]:

✓ الطبيعة الكمية المالية للكثير من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية وتؤثر تأثيراً جوهرياً على أصول المشروع ونفقاتهِ والتزاماتهِ.

✓ الحاجة إلى المساهمة في اعداد تقرير تكاليف التلوث على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة وإجراءات الدراسات اللازمة التخصصية.

✓ إن الكثير من التكاليف البيئية يمكن تخفيضها أو حتى تجنبها نهائياً نظراً لكون هذه التكاليف لا تضيف أي قيمة للمنتجات، كما يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء البيئي للشركة، بالإضافة إلى توفير معلومات أدق

[6] الصوفي، فارس جميل حسين، وآخرون. (2012): " أهمية التكاليف والافصاح البيئي في ترشيد القرارات الادارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، ص 220.

للشركة عن التكاليف البيئية، وتسعير منتجاتها، وتحقيق المنافسة لمنتجات الشركة من خلال الإعلان والترويج لمنتجات ذات مواصفات بيئية أفضل.

وعليه يرى الباحث أن زيادة وتنامي الوعي والاهتمام بالبيئة بشكل عام والتكاليف البيئية بصفة خاصة في الشركات المسببة للتلوث أو التي لها تأثير على البيئة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تأثرت بالقوانين والتشريعات البيئية وذلك بفرض ضرائب إضافية على الشركات المسببة للتلوث، إذ أن حساب التكاليف البيئية يُساعد على وضع القواعد والأسس لصنع القرارات الإدارية، والرقابة على العمليات الإنتاجية، وتقديم معلومات كافية للغير مثل المساهمين والموردين والضرائب، كما أن حساب هذا التكاليف يُساعد على زيادة العائد وتعظيم الأرباح وذلك عن طريق خفض أو التقليل من تكاليف الإنتاج، لذلك فإن تحديد عناصر التكاليف البيئية يُسهم في تحديد تكلفة المنتج الصحيحة وهذا بدوره يسهم في ترشيد قرارات التسعير وبالنهاية يؤدي إلى تحسين الأرباح وحماية البيئة.

2.2 التكاليف البيئية ومكوناتها.

لقد تباين المحاسبون الإداريون بوجهات النظر حول تصنيف التكاليف البيئية وذلك من خلال التعرف على طبيعة ومكونات التكاليف البيئية, ولإعطاء صورة شاملة وواضحة عنها والتي يجب ان تأخذ حيزاً كافياً لكي يتم تصنفها عبر مجموعات شاملة وتكون وفق الاتي:

1. تكاليف المواد للمخرجات السلعية (Materials costs of product output):

تغطي هذه المجموعة كلف شراء المواد التي تتحول في النهاية إلى مخرجات سلعية (منتجات، منتجات عرضية، تعبئة وتغليف) هذه المواد ذات آثار بيئية محتملة عندما تغادر المنظمة، على سبيل المثال، المنتوج الحاوي على مواد سمية بعد أن يتم التخلص منه من خلال طمره في نهاية حياته، فضلا" عن ذلك، فإن استخراج جميع الموارد الطبيعية سيكون له آثار بيئية مثل إزعاج النظام البيئي في موقع الاستخراج[7].

لذا فأن هذه المجموعة للتكاليف تتضمن كلف شراء المواد الداخلة التي يتم تحويلها الى منتجات،

[7] International Guidance workbook، IFAC workbook، Environmental Management Accounting , 2005، p:39.

منتجات عرضية، وتعبئة وتغليف، وهذه البيانات الكلفوية تساعد الشركات الصناعية لكي تدير بفاعلية الآثار البيئية لمنتجاتها، فقد تقوم باستبدال المحتويات السمية للمنتوج ببديل أقل سمية وذو فاعلية من الناحية الكلفوية، كما إن الجانب الكمي للمحاسبة البيئية يوفر معلومات محاسبية مطلوبة لتقدير هذه التكاليف البيئية والتي ضمنها كلف شراء المواد والتي تحتاجها الشركات الصناعية باعتبارها كلف شراء المواد الداخلة التي تصبح جزءً من مخرجات المنتوج النهائي، وتشمل، (مواد أولية ومساعدة، مواد تعبئة وتغليف، الماء)[8].

كما أنه لا يتم تضمين كلفة شراء المواد التشغيلية في هذه المجموعة لأن هذه المواد لا يمكن أن تصبح أبدا" جزءا" من المنتج النهائي المادي. وبالنسبة للماء فقد يصبح جزءا" من المنتج النهائي أو يستخدم مادة تشغيلية، وهنا يمكن تضمين نسبة من الماء الداخل في المنتجات النهائية[9].

2.تكاليف المواد للمخرجات غير السلعية (Materials Costs of Non-Product Output)

على الرغم من أن المخرجات السلعية عادة ما تشكل المقادير الأكبر من المخرجات المادية في العمليات التصنيعية، فأن المخرجات غير السلعية (الفضلات والانبعاثات المتولدة في العمليات التصنيعية) يمكن أن تشكل نسبة كبيرة ومكلفة بالإضافة الى كونها مهمة من الناحية البيئية، لذلك فإن جميع المواد الداخلة تغادر الشركة كمخرجات سلعية وغير سلعية، بالإضافة الى أن كلف شراء المواد الداخلة المتحولة إلى مخرجات تكون ايضاً غير سلعية، على الرغم من أن الكثير من الشركات الصناعية قد تعدُّ هذه الكلف بأنها ذات علاقة بالكفاءة، أو النوعية فهي أيضا" ذات علاقة بالبيئة لأنها تساعد المنظمة على أدارة الآثار البيئية للفضلات والانبعاثات بفاعلية كلفوية. مثال ذلك قد يمكن اعتبار شراء معدات أكثر فاعلية (تولد

[8] Strobel: Flow Cost Accounting. Augsburg, Germany: Institute for Management Accounting, 2005, http://www.emawebsite.org/documents/emaric_347.pdf, In (IFA) international guidelines on environmental management Accounting (EMA), 2005. p.14

[9] International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p:42.

فضلات أقل لكل وحدة منتجة)، في الواقع فأن كلف المواد للمخرجات غير السلعية غالبا" ما تكون أعلى من كلف الحماية البيئية المألوفة الظاهرة في المجاميع[10].

وعليه فإن هذه المجموعة تتضمن أيضا" كلف معالجة المواد الأولية والمساعدة إلى النقطة التي تتحول فيها إلى فضلات وانبعاثات، حيث أن كلف المعالجة هذه هي نسبة من اندثار المعدات وكلف العمل التي تستخدم للمساعدة في توليد الفضلات والانبعاثات، ويمكن تقدير هذه الكلف على الأغلب كنسبة من الكلف المعيارية للإنتاج[11].

3. تكاليف الرقابة على الفضلات والانبعاثات (Waste & Emission Control Costs)

إن هذه المجموعة تتألف من الكلف الاتية [12]:

(كلف المناولة، كلف المعالجة والتخلص من الفضلات، كلف الإصلاح والتعويض المتعلقة بالضرر البيئي، اندثار معدات السيطرة على الفضلات والانبعاثات، مواد تشغيلية، رسوم وضرائب وإجازات، غرامات، تأمين، أية كلف إلزامية متعلقة بالضوابط ذات الصلة بالرقابة على الفضلات والانبعاثات).

أي إن هذه المجموعة تتعامل مع كلف الرقابة ومعالجة جميع أشكال الفضلات والانبعاثات حالما يتم توليدها مثل فضلات صلبة، فضلات خطرة، ماء الفضلات وانبعاثات الغازات، بالإضافة الى انها تتضمن أنشطة الرقابة على الفضلات والانبعاثات مثال على ذلك، كصيانة المعدات، ومناولة الفضلات الداخلية، ومعالجة الفضلات والانبعاثات، وتدوير الفضلات بعيداً عن الموقع، والتخلص من الفضلات، ومعالجة المواقع الملوثة، وعمليات أخرى لتنظيف التلوث، وأية كلف إلزامية تفرضها الضوابط البيئية ذات الصلة بالفضلات والانبعاثات المتولدة.

[10] Schaltegger , S., K. Müller and H. Hinrichsen. Corporate Environmental Accounting. Chichester, UK: John Wiley & Sons, 1996.
[11] International Guidance workbook، IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005.
[12] International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p: 44-45.

4. تكاليف البحث والتطوير (Research & Development Costs):

تتكون هذه المجموعة من كلف أنشطة البحث والتطوير ذات العلاقة بالبيئة كالأبحاث حول السمية المحتملة للمواد الأولية، وتطوير المنتجات ذات الطاقة الكفؤة، واختبار تصاميم المعدات الجديدة ذات الاستخدام العالي الكفاءة). وكما تتضمن كلف البحث والتطوير ذات العلاقة بالبيئة كلفاً من جميع الأصناف مثل اندثار المعدات، مواد تشغيلية، ماء وطاقة، كلف الإفراد والخدمات الخارجية. قد يتم تصنيف كلف البحث والتطوير في مجموعة خاصة لأنها أحيانا" قد تكون مؤثرة مقارنة بالكلف الأخرى ذات العلاقة بالبيئة[13].

5. تكاليف الوقاية وكلف الإدارة البيئية الأخرى: (Prevention & other Environmental Management Costs)

إن تكاليف الوقاية مرتبطة ارتباطاً مباشرة بالسعي البناء لمنع تراكم الفضلات والانبعاثات السامة، وإن تكاليف الوقاية تتضمن الاتي[14]:

أ- كلف أنشطة الإدارة البيئية المانعة مثل أدارة النظام البيئي الفعال، أنتاج أنظف، الشراء الأخضر، الإدارة البيئية لسلسلة التجهيز والمسؤولية الواسعة للمنتج. كما تتضمن كلف أنشطة الإدارة البيئية العامة الأخرى مثل التخطيط البيئي والنظم (نظم الإدارة البيئية، المحاسبة المالية البيئية، المحاسبة الإدارية البيئية) القياس البيئي (المراقبة، تدقيق الأداء، تقييم الأداء)، الاتصال البيئي (الإبلاغ عن الأداء، مجاميع الضغط على الحكومة)، وأية أنشطة أخرى ذات علاقة مثل (الدعم المالي للمشاريع البيئية في المجتمع). تتضمن هذه المجموعة كلفا" مثل، (اندثار المعدات، مواد تشغيلية، ماء وطاقة، خدمات خارجية، كلف أخرى).

ب- كلف أخرى: أية كلف أخرى ذات علاقة بمنع التلوث والإدارة البيئية يجب تضمينها في هذه المجموعة، مثال ذلك كلف أدارة النظم البيئية أو الهبات الممنوحة للمبادرات البيئية أو الاحتياطيات

---

[13] International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p: 48.

[14] International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p: 47.

الطبيعية. وفي الوقت الذي تعدّ فيه الهبات لأغراض المبادرات البيئية والاحتياطيات الطبيعية جزءً من سياسة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، فقد يتم استخدامها أيضاً تعويضاً للآثار البيئية في البلدان التي تكون فيها الضوابط البيئية غير صارمة.

6. التكاليف شبه الملموسة (Less Tangible Costs)

جميع الكلف في المجاميع السابقة متوفرة نظرياً في مكان ما في نظم المعلومات المحاسبية والإدارية في المنظمة، وكل ما سيحتاجه المحاسبون والكوادر الأخرى هو التعاون لتشخيص تلك الكلف ثم القيام بالتحقق من عمليات التلوث البيئي). فبعض الكلف الأقل أهمية ذات العلاقة بالبيئة هي كلف فعلية ولكن يصعب تقديرها. مثال ذلك قد يمكن الاستدلال على الزيادة في إيرادات المبيعات من خلال الصورة البيئية الايجابية للشركة في أذهان زبائنها أو كلف الإنتاجية، وقد تكون الصورة مخالفة في حالة انخفاض الإنتاجية المقترنة بالعمليات التي تتضمن نسب هدر عالية. ومن الجدير بالذكر إلى أن مفهوم " الهدر" ذو معنى مزدوج فالهدر يمثل مادة قد تم شراؤها ودفع ثمنها ولكنها لم تتحول إلى منتوج قابل للتسويق، عليه فهو إشارة إلى عدم كفاءة الإنتاج، لذا لابد من إضافة كلف المواد المهدورة، رأس المال والعمل للوصول إلى الكلف الكلية البيئية للشركة وللحصول على قاعدة واضحة في الاحتساب واتخاذ القرارات. فالهدر في هذا السياق يستخدم كمصطلح عام (للفضلات الصلبة، ماء الفضلات، والانبعاثات إلى الهواء)، ولذا فأنه يشتمل على جميع المخرجات الغير مادية. أن جميع المواد المشتراة (من ضمنها الماء والطاقة) وفي ضوء الحتمية الطبيعية يجب أن تغادر الشركة أما كمنتوج أو فضلات وانبعاثات.

3. ماهية الميزة التنافسية.

إن تحديد فترة ظهور المنافسة يعتبر أمر في غاية الصعوبة لأنها موجودة منذ وجود المؤسسات الصناعية الى حد الآن لكن بنسب ودرجات متفاوتة من فترة لأخرى، أما الأمر الذي لا يمكن الاختلاف عليه هو درجة التأثير الذي يفرضه عدد المؤسسات الصناعية وكثرة المنتجات التي تحمل صنف ومعايير واحدة، الأمر الذي يزيد من حدة المنافسة بشكل عام[15]. وتمثل الميزة التنافسية العنصر الاستراتيجي المهم والحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها[16]. وكما أنّ للميزة التنافسية اهداف تحققها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، بالإضافة الى القدرات والكفاءات التي تتمتع بها المؤسسة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية[17].

1.3 مفهوم الميزة التنافسية

تعد العوامل التي تحدد الميزة التنافسية التي انصبت لاهتمام علماء الإدارة على تنافسية المؤسسة أو الصناعة من المواضيع الفريدة الذي تطور المؤسسة مقابل منافسيها عن طريق نمط نشر الموارد، حيث تعتبر الميزة التنافسية بأنها هدف الاستراتيجية وليس شيئاً آخر يستخدم ضمن الاستراتيجية، وتبريرهم لذلك هو إنّ الاداء المتفوق يرتبط ارتباط وثيق بالميزة التنافسية[18]. وقد عرفها (M. porter) بأنها "تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة الى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، أي بمعنى آخر إحداث عملية ابداع

---

[15] علاء فرحات طالب، زينب مكي محمود البناء، (2012م)، "استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة"، الاردن، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، ص .141.

[16] عاصم فايز الزعانين، (2010م)، "الميزة التنافسية في المنتجات الدوائية للشركات الوطنية وأثرها على زيادة الحصة السوقية من وجهة نظر الزبون في قطاع غزة "، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ص 7.

[17] نصيرة بن عبدالرحمن، (2006م)، "آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ص .53.

[18] حجاج عبد الرؤوف، (2007م)، "الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها"، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، الجزائر، ص 3.

حقيقي في المؤسسة"[19].في حين عرّف (Kotler Philip) الميزة التنافسية بأنها "القدرة على أداء الأعمال بأسلوب معين أو مجموعة من الاساليب التي تجعل المؤسسات الصناعية الأخرى عاجزة عن مجاراتها في الأمد القريب أو في المستقبل"[20].

وعليهما أرادت المؤسسات المحافظة على الميزة التنافسية يجب ان تجعلها أكثر استمرارية وأن تعمل على بناء استراتيجيات مركّزة يصعب تقليدها من قبل المنافسين، ويمكن تلخيص خصائص الميزة التنافسية كما يلي[21]:

1. هي نسبية أي أنها تتحقق بالمقارنة مع المنافسين وبالتالي فهي ليست مطلقة.
2. في حال تطبيق قواعدها بشكل جيد فإن المؤسسة ستتفوق على الآخرين.
3. يجب أن يكون لها دور في التأثير على المشترين وإدراكهم للأفضلية في ما تقدمه المؤسسة من منتجات وتحفزهم للشراء منها.
4. هي مستمرة ومستدامة، أي أنها تحقق السبق على المدى الطويل وليس القصير.
5. أن يتناسب استخدام هذه الميزة التنافسية مع أهداف المؤسسة ونتائجها التي تسعى الى تحقيقها.

2.3 أهمية الميزة التنافسية

إنّ الميزة التنافسية تعد معياراً مهماً للمنظمات التي تريد النمو والبقاء وكلما كانت نماذج الميزة صعبة التقليد وعالية المعايير كلما حافظت المؤسسة على ميزتها التنافسية أطول فترة ممكنة[22].

---

[19] عمار بوشناف، (2002م)، "الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية مصادرها، تنميتها وتطويرها "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بالخروبة، ص 15.

[20] أمينة بن علي، العجال بوزيان، (10-11/نوفمبر/2009م)، "الميزة التنافسية المفهوم والمحددات"، ورقى مقدمة الى ملتقى علمي وطني حول "استراتيجيات التدريب في ظل ادارة الجودة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية "، الجزائر، جامعة د. الطاهر مولاي بسعيدة، ص 4.

[21] باسل فارس قنديل، (2008م)، "اثر تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة على السياسات التنافسية في المنشآت الصناعية"، دراسة تطبيقية على منشآت القطاع الصناعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ص 62.

وبذلك يرى (Macmillan & Tampoe) إنّ نجاح المؤسسات الصناعية مستقبلاً سوف يعتمد على ايجاد نماذج جديدة للميزة التنافسية، طالما أنّ النماذج القديمة لها قد أصبحت معروفة ومتاحة بشكل شائع.في حين ان أهمية الميزة التنافسية تنبع من كونها[23]:

1. سلاحاً لمواجهة تحديات السوق والمؤسسات الصناعية المنافسة من خلال قيام المؤسسة بتنمية معرفتها التنافسية وقدرتها على تلبية احتياجات الزبائن في المستقبل.
2. معيار لتحديد المؤسسات الصناعية الناجحة من غيرها لكونها تتميز بإيجاد نماذج جديدة منفردة يصعب تقليدها ومحاكاتها باستمرار.
3. تحدّد مدى توفر عناصر النجاح الأساسية مقارنة بالمنافسين، وتتمثل في أنّ المؤسسة تبني استراتيجياتها اعتماداً على ميزة تنافسية مستدامة لا تتوفر لدى المنافسين وأن تكون طويلة الامد.
4. هدفاً اساسياً وضرورياً تسعى اليه جميع المؤسسات الصناعية التي تريد ان تكون متفوقة ومتميزة.
5. مرتبطة أساساً بالأداء المتحقق من المؤسسة والعاملين فيها.

3.3 العوامل المؤثرة في الميزة التنافسية

تنشأ الميزة التنافسية نتيجة لتأثير نوعين من العوامل هي العوامل الداخلية والعوامل الخارجية والتي تتمثل بالاتي:

أ– العوامل الداخلية: والتي تتمثل في قدرة المؤسسة على الحصول على موارد أو شراء قدرات لا تكون موجودة لدى المنافسين الآخرين.

على سبيل المثال المطعم الذي ينتج آيس كريم ذو طعم مميز ومقبول لدى المستهلك يتمكن من خلق ميزة تنافسية عن طريق بناء خبرات في اعداد الآيس كريم، كما أن الإبداع والابتكار لهما دور كبير

---

[22] ياسر محمد عبد الله الذهب، (2004م)، " استراتيجية التمكين وأثرها في الميزة التنافسية"، دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض المصارف اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ص 56.

[23] علاء فرحات طالب، زينب مكي محمود البناء، (2012م)، مرجع سبق ذكره، ص 148.

ومؤثر في خلق ميزة تنافسية، فالإبداع يساهم في رفع مستوى الأداء والتكنولوجيا المستخدمة، كما انه يساهم في خلق فائدة جديدة وقيمة اضافية للعميل[24].

ب– العوامل الخارجية: تتمثل في تغيير احتياجات العميل أو التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية والتي قد تخلق ميزة تنافسية لبعض المؤسسات نتيجة لسرعة رد فعلهم على التغيرات الحاصلة.

على سبيل المثال يمكن القول ان المؤسسة تستورد تكنولوجيا حديثة تكون هذه التكنولوجيا مطلوبة في السوق أسرع من غيرها من المؤسسات الصناعية المنافسة، تستطيع خلق ميزة تنافسية عن طريق سرعة رد فعلها على تغيير التكنولوجيا واحتياجات السوق، ومن هنا تظهر أهمية وقدرة المؤسسة على سرعة الاستجابة للمتغيرات الخارجية ويعتمد هذا على مرونة المؤسسة وقدرتها على متابعة التغيرات عن طريق تحليل المعلومات وتوقع التغيرات المفاجئة[25].

4. ميزة التكلفة البيئية الامثل

تعمل معظم المؤسسات الصناعية بشكل عام على خفض التكلفة الاجمالية وذلك بتجريد التكاليف الثابتة والمراقبة المستمرة للتكاليف الصناعية غير المباشرة، وبذلك تكون قد حققت اعلى مستوى من الانتاجية[26]. وكما يعتبر عامل الكلفة البيئية هو البُعد الأساسي الاول الذي يجب ان تستند اليه الكثير من المؤسسات الصناعية، ويقصد ببُعد الكلفة البيئية من وجهة نظر المؤسسة"انتاج وتوزيع منتج بأقل النفقات او الموارد الضائعة والبحث عن الهدر الذي تحدثه التكاليف البيئية كونها تكاليف مستترة، وذلك بما يسمح للمؤسسة بتحقيق ميزة التكلفة البيئية" في حين يقصد ببُعد الكلفة البيئية من وجهة نظر

---

[24] جان بولس، وليد أ. مزهر، وآخرون، (2011م)، "مدخل الى الإدارة الاستراتيجية"، منشورات الجامعة اللبنانية، ص 168.

[25] عبد الله بلوناس، أمينة قذايفة، (27-29/نيسان/2009م)، "دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال"، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث، ادارة منظمات الاعمال: "التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، ص7.

[26] Mohammad Safari Kahreh, HeidarAhmadim , And Others, (2011), "Achieving competitive advantage through empowering employees" An empirical study, Far East journal of psychology and business, vol 3, no 2, may 2011, page 29.

الزبون "الكلفة المالية التي يتحملها لقاء شراء واستخدام المنتج الصديق للبيئة"[27]. وعليه فإن الشركات الصناعية التي تسعى للحصول على حصة سوقية اكبر كأساس لتحقيق نجاحها وتفوقها هي فقط الشركات التي تقدم منتجاتها بكلفة ادنى من منافسيها، فالكلفة البيئية هي هدف العمليات الرئيسي للشركات التي تتنافس فيما بينها من خلال التكلفة البيئية، وحتى الشركات التي تنافس من خلال الابعاد التنافسية الأخرى غير الكلفة فإن هدفها الاساسي هو تحقيق كلفة منخفضة للمنتجات التي تقوم بإنتاجها، حيث أنّ تخفيض التكاليف يمكن ان يتم عن طريق التحسين البيئي المستمر لجودة المنتجات الصديقة للبيئة، وبالتالي الوصول الى اسعار تنافسية تعزز من الميزة التنافسية للمنتجات في السوق[28].

وعليه ان وجود الميزة التنافسية للتكاليف البيئية يساهم في خلق مصدر قوة يسمح للشركة بالتغلب على منافسيها من خلال الانتاج الاخضر وتحقيق أرباح أعلى منهم من خلال قدرة الشركة على تمييز منتجاتها بتكلفة منخفضة أو من خلال التميز عن المنتجات المنافسة غير الصديقة للبيئة, بالإضافة انه قد يتم غلق المصانع التي لا تعير للتكاليف البيئية اهمية وبالتالي يؤدي الى فقدان الشركة حصتها السوقية، حيث تعد ميزة التكلفة البيئية أو قيادة التكلفة الشاملة, هي لتمكين المؤسسة من تصميم وتصنيع وتسويق منتج بتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات الصناعية المنافسة مما يؤدي الى تحقيق عوائد كبيرة تعود بالنفع على المؤسسة [29]. ويمكن للمؤسسة امتلاك ميزة التكلفة البيئية اذا استطاعت ممارسة نشاطاتها المنتجة للقيمة وفق تكاليف متراكمة تقل عن تكاليف إنتاج الشركات المنافسة، فالتكلفة البيئية تعتبر حجر الأساس بالنسبة لتنافسية المؤسسة تجاه حماية البيئة، لأنها تؤثر على الأسعار التنافسية للمنتجات والخدمات،

---

[27] ايثار عبد الهادي الفيحان المعموري، (1999م)، "أثر انشطة المنظمة في اسناد ابعاد التنافس"، اطروحة دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال، العراق، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 13.

[28] بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، (14-15/ فبراير/ 2012)، "أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية في مؤسسات الصناعة الجزائرية"، دراسة حالة ولاية بسكرة، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول، "منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، الجزائر، ص 5.

[29] باسل فارس قنديل، (2008م)، مرجع سبق ذكره، ص 63.

لحصولها على امتيازات من خلال اللوائح والقوانين حماية البيئة, وقد تكون معفاة من الضريبة لكون الشركة تحمي البيئة, وتستطيع المؤسسة الحيازة على ميزة التكلفة البيئية من خلال مراقبة عوامل عدة منها[30]:

- ✓ مراقبة الحجم من خلال توسيع تشكيلة المنتجات التي تلوث البيئة، وامتلاك وسائل انتاج جديدة تحافظ على البيئة والتوسع في السوق.
- ✓ مراقبة استعمال قدرات وإمكانيات المؤسسة تجاه حمايتها للبيئة ومدى مطابقتها لمتطلبات السوق والانتاج الاخضر.
- ✓ مراقبة الاتصال بين وحدات المؤسسة من خلال نقل معرفة كيفية العمل بين النشاطات البيئية المتماثلة.
- ✓ مراقبة الاجراءات البيئية التقديرية وإلغاء بعض الاجراءات البيئية المكلفة التي تعيق عملية التميز.
- ✓ مراقبة العوامل الحكومية والسياسية كالتشريعات الموضوعية لحماية البيئة لتنظيم النشاط البيئي.

وعليه فإنّ مراقبة عوامل التكاليف البيئية تطور التكلفة، لكن يجب على المؤسسات الصناعية التي تسعى للحصول على ميزة التكلفة البيئية الاقل أن تتجنب الوقوع في بعض الاخطاء لأنه مع مرور الوقت قد يؤدي ذلك الى فقدان الميزة التنافسية التي تمتلكها، وأهم هذه الاخطاء[31]:

1. التركيز في أغلب أعمال الشركة على تكاليف الأنشطة البيئية المتعلقة بالتصنيع، في حين يتم إهمال بعض التكاليف التي لا تضيف قيمة للأنشطة والتي تمثل تكاليف نسبية هامة في التكلفة الكلية.
2. توجيه بعض البرامج المخصصة لتحقيق التكاليف على الانشطة البيئية التي تكون تكاليفها معتبرة، مثل تكلفة معالجة المخلفات.

[30] فلة العيهار، (2005م)، "دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بالخروبة، ص 63.

[31] هلالي الوليد، (2009م)، "الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية ودورها في خلق القيمة"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 28.

3. الاعتماد على التكاليف البيئية للسيطرة على المنافسين المحبين للبيئة والاستحواذ على الحصة الاكبر في السوق قد يؤدي الى تهديد التميز، وذلك إذا تم الغاء المصادر التي تجعل من المؤسسة فريدة في نظر العميل.

1.4 أهمية التكاليف في تحقيق الميزة التنافسية.

أصبحت التكاليف البيئية في الوقت الحالي تشكّل أهم وسيلة لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة في زمن يزداد فيه التقليد والمحاكاة بسرعة هائلة وكبيرة، وبالتالي فإنه يتوجب على المؤسسة الاهتمام بالتكاليف البيئية، وإعطائها الاهمية الكبرى وذلك من خلال تحديد الانشطة البيئية التي تضيف قيمة والتي لا تضيف قيمة، أي أنّ استثمار عنصر التكلفة على الوجه الأمثل يعني تثمين موقع الشركة وتعظيم الارباح لدى المؤسسة، وبالتالي استغلال عناصر التكلفة لدى المؤسسة، أو تطوير وتحديث اساليب العمل والإنتاج والإدارة في المؤسسة، وهذا ما تسعى المؤسسة اليه لتحقيق ميزة تنافسية.

2.4 التكاليف البيئية واستراتيجية التكلفة الأقل

إن احتساب التكلفة البيئية أحدث ثورة في هيكلية المنافسة، والعقد الأخير شهد أشهر نتائج تلك العملية ألا وهو خفض التكاليف الصناعية غير المباشرة للإنتاج والبحث عن مسببات التكلفة والتكاليف المستترة، وعليه يجب على المؤسسات الصناعية أن تركز جهودها على مجال البحث والتطوير عن التكاليف البيئية من أجل تطوير المنتجات النظيفة وتطوير العمليات وفق اسس توزيع عادلة بغية تخفيض التكاليف، بدلا من التركيز على إبداع منتج ذو تكاليف عالية ومصانع تعمل على تلوث البيئة والتي تكون فرص بقائها ضئيلة وبالتالي لا يضمن تحقيق النجاح،إذن يمكن القول بأن البعد الحقيقي والفعلي للتكلفة البيئية في المؤسسة هي ميزة البقاء من اجل الابقاء على محافظة البيئة وانتاج ذو تكلفة منخفضة في تكاليف الانتاج الأخضر، مع تنسيق مستمر بين جهاز الإنتاج ووحدة البحوث والتطوير عن التكلفة البيئية لضمان رفع كفاءة التكاليف والتي سوف توفر معلومات لمتخذي القرار والتي سوف تساعدهم في تطوير عمليات التصنيع النظيف والأمثل بحيث تساعد عمليات التطوير هذه في إعطائها ميزة تنافسية والتي سوف تستمر

في تحقيق أرباح أعلى من منافسيها نظرا لما تتمتع به من مزايا التكلفة لصالحها والاحتفاظ بحصة من السوق وضمان البقاء والاستمرار، ويوضح الشكل علاقة ادارة الكلفة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية .

شكل 1: علاقة ادارة الكلفة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية

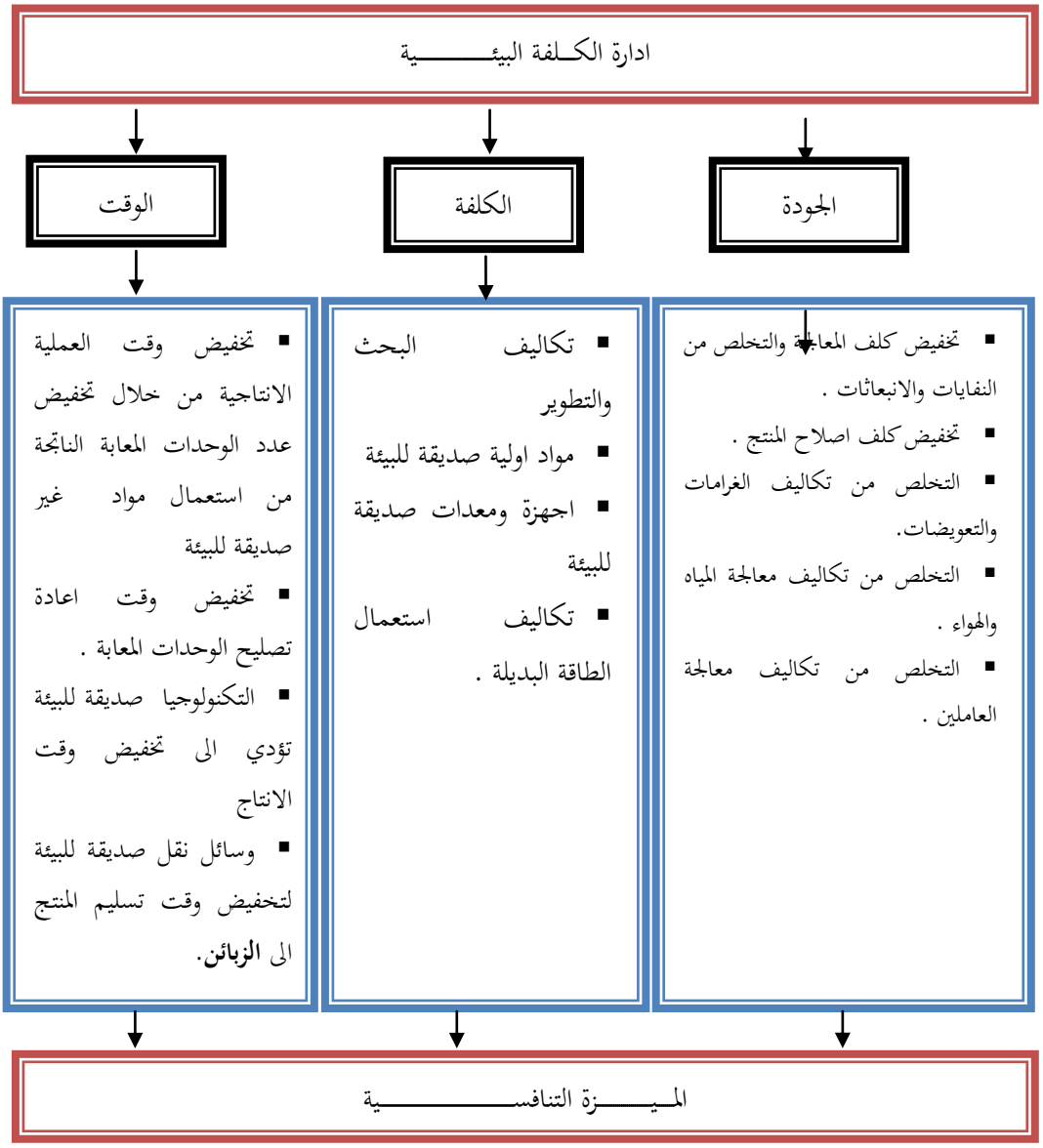

المصدر: من إعداد الباحثان

5. الدراسة الميدانية.

في هذا الفصل الى تعزيز الجوانب النظرية بدراسة تطبيقية يمكن من خلالها التعرف على مدى العلاقة التبادلية بين التكلفة البيئية والميزة التنافسية التي تم الحصول عليها للوصول الى مجموعة من النتائج وذلك عن طريق عرض مجموعة من الأسئلة على العاملين بالشركات الصناعية.

1.5 الصدق والثبات باستخدام التحليل الاحصائي

لاختبار مدى استفادة الشركات الصناعية من هذه العلاقة بين كل من التكلفة البيئية والميزة التنافسية حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على منتسبي الشركات الصناعية والجهات الساندة لها لبيان انعكاسها على العلاقة التبادلية بين التكلفة البيئية والميزة التنافسيةالمقدمة الى صناع القرار، وكانت نتائج تحليل الاستبيان وفق الآتي:

1. الصدق:

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في المحاسبة وإدارة الأعمال، وكانت نسبة الاتفاق للخبراء على فقرات المقياس (100%).

2. الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

أ- الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (21) استمارة وتم تقسيم فقرات المقياس البالغ عددها (35) فقرة إلى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين

فبلغ (0.81) وباستخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (0.91) وهو معامل ثبات عالي.

ب- معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (21) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغ معامل ثبات المقياس (0.829) ويعد المقياس متسقاً داخلياً، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً وفق الجدول رقم(1).

الجدول 1: التحليل الإحصائية لفقرات الدراسة.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.829	35

2.5 تحليل العبارات

لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة الدراسة تم استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي ومعامل الاتفاق والاختلاف والوزن النسبي وذلك وفق الآتي:

1- تحليل العبارات للبيانات الخاصة بالمتغير المستقل التكلفة البيئية: تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افرد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات وسيتم شرحها كالآتي وفق جدول رقم(2):

جدول 2: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاتفاق والاختلاف لبعد التكلفة البيئية N=21

ت	فقرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
1	يساعد التكاليف البيئية لها دور مهم في ترشيد القرارات التسعيرية	4.10	0.77	81%	19%	82%
2	تساعد ادارة التكاليف البيئية على معرفة مجالات الصرف بشكل تفصيلي والذي يدعم تحديد نقاط الضعف يعمل على تحديد الانحرافات في عمليات الصرف الفعلية.	3.67	0.66	82%	18%	73%
3	تزيد ادارة التكاليف البيئية من توفير البدائل المناسبة التي تحتاجها الادارة العليا في تحديد المخاطر المستقبلية.	4.00	0.95	76%	24%	80%
4	ادارة الكلف البيئية تعمل على تحقيق الافصاح الامثل للكلف البيئية	3.71	0.72	81%	19%	74%
5	ان تفصيل التكاليف البيئية تساعد على تحديد المشاكل في تحديد الكلف الواجب الافصاح عنها.	3.76	0.70	81%	19%	75%
6	عجز نظام التكاليف التقليدي على تحديد تكلفة المنتج يشكل حافزاً لتبني أنظمة التكاليف الحديثة للبحث عن تكاليف الأنشطة البيئية.	3.57	0.93	74%	26%	71%
7	يساعد تطبيق أنظمة التكاليف الحديثة في الرقابة على عناصر التكاليف ويساعد على تحليل الأنشطة وتحديد من هو منها ملوث	3.52	0.68	81%	19%	70%

	للبيئة.					
8	تدخل التكاليف البيئية بالعملية الكبرى في تحديد سعر المنتج والتي يحتاجها صناع القرار.	3.67	0.58	84%	16%	73%
9	يستلزم تعقيد المسارات التكنولوجية وتطوير المنتجات تطبيق الأنظمة الحديثة للتكاليف للكشف عن تكاليف الأنشطة البيئية.	3.62	0.67	82%	18%	72%
10	قياس التكاليف البيئية يعد أحد الأدوات التي تساعد في توفير بيانات دقيقة ومحددة عن تكلفة المنتج.	3.76	0.70	81%	19%	75%
معدل المحور للتكلفة البيئية		**3.74**	**0.74**	**0.80**	**0.20**	**0.75**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويبين الجدول رقم (2) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات بيانات التكلفة البيئية، وكل عبارة يكون متوسطها الحسابي أعلى من (3.40) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%). ويمكن الآن ملاحظة قيمة وتوجه إجابات أفراد العينة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور التكلفة البيئية (3.74) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.74) كما بلغ الوزن النسبي (75%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارات وبلغ معامل الاتفاق (80%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون تلك العبارات ضمن المحور وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (20%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى اهمية احتساب التكلفة البيئية لدى افراد المجتمع.

2– تحليل العبارات للبيانات الخاصة بالمتغير التابع الميزة التنافسية: تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افرد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات وسيتم شرحها كالآتي وفق جدول رقم(3):

جدول 3: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاتفاق والاختلاف لبعد الميزة التنافسية N=21

الاسبقية للجودة التنافسية						
ت	فقرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
1	تسعى إدارة الشركة للتحسين المستمر من خلال قسم السيطرة النوعية والبحث عن طرائق أفضل لتقديم منتجات وفقاً لرغبة الزبائن	3.62	0.67	82%	18%	72%
2	مراقبة المنتجات المنافسة بالسوق لتحديد مستوى الجودة الموجودة بغية إنتاج سلع ذات جودة متميزة عن سلع المنافسين وتتفوق عليها من حيث الجودة	3.76	0.70	81%	19%	75%
3	جودة المنتجات في الشركة مطابقة لحاجات ورغبات الزبائن واستخداماتهم من حيث المواصفات المطلوبة	3.81	0.68	82%	18%	76%
4	استقطاب العاملين ذوي المؤهلات العلمية والفنية التي تسهم في تقديم منتجات بجودة عالية	3.86	0.65	83%	17%	77%
5	تركز الشركة في التحسين المستمر لجودة منتجاتها	3.86	0.73	81%	19%	77%
معدل محور الاسبقية للجودة التنافسية		3.78	0.69	82%	18%	76%
الاسبقية في الوقت						

6	تخفيض وقت العملية الانتاجية من خلال تخفيض عدد الوحدات المعابة الناتجة من استعمال مواد غير صديقة للبيئة	3.57	0.75	79%	21%	71%
7	تخفيض وقت اعادة تصليح الوحدات المعابة ويحقق ميزة تنافسية	3.62	0.74	80%	20%	72%
8	التكاليف البيئية التي تتحملها الشركة في اتكنولوجيا صديقة للبيئة تؤدي الى تخفيض وقت الانتاج	3.86	0.79	79%	21%	77%
9	التكاليف البيئة التصميم الداخلي للمصنع مهمة لتخفيض وقت الانتاج	3.14	0.96	69%	31%	63%
10	التكاليف البيئية التي تتحملها الشركة وسائل نقل صديقة للبيئة لتخفيض وقت تسليم المنتج الى الزبائن	3.71	0.64	83%	17%	74%
معدل المحور الاسبقية في الوقت		**3.58**	**0.78**	**0.78**	**0.22**	**0.72**
كلفة المنتج						
11	تتميز الشركة بأن أسعار منتجاتها أقل سعراً من المنافسين	3.81	0.60	84%	16%	76%
12	الرقابة على استخدام المواد الأولية في العمليات الإنتاجية	4.10	0.77	81%	19%	82%
13	يبحث الزبون دائما عن جودة عالية مقابل كلفة	3.67	0.97	74%	26%	73%

	قليلة					
14	الكلف المدرجة (كلف الصيانة، كلف الاجور المباشرة، كلف النشاط، كلف المصاريف الاخرى، كلف اخرى) منخفضة في شركتنا مقارنةً بالشركات المنافسة	3.90	0.54	86%	14%	78%
15	تركز الشركة على تقليل التكاليف بشكل كبير والتركيز على نشاط البحث والتطوير والتكنولوجيا الجديدة في السوق	3.67	0.66	82%	18%	73%
معدل المحور لكلفة المنتج		3.83	0.71	0.81	0.19	0.77
معدل محور الميزة التنافسية		3.73	0.73	0.80	0.20	0.75

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويبين الجدول رقم(3) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات بيانات الميزة التنافسية، ويمكن ملاحظة قيمة وتوجه إجابات أفراد العينة تجاه كل عبارة من عبارات بيانات الميزة التنافسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور الميزة (3.73) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.73) كما بلغ الوزن النسبي (75%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارات وبلغ معامل الاتفاق (80%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون تلك العبارات ضمن المحور وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (20%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى زيادة فرص نجاح الميزة التنافسية.

3.5 اختبار فرضيات:

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وكذلك الاختبار التائي لاختبار معامل الارتباط بين المتغيرات، لاختبار فرضية الارتباط **بين التكلفة البيئية والميزة التنافسية**, ومن خلال الجدول رقم (4) الذي يبين معامل ارتباط بيرسون مع الاختبار التائي للارتباط بين المحورين لتحقيق الأهداف المرسومة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول 4: اختبار الارتباط بين المتغرين

المحاور	معامل الارتباط	الانحدار الخطي	t-test	الدلالة
التكلفة البيئية والميزة التنافسية	0.74	0.55	4.11	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية 21 = 2,73

ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بين التكلفة البيئية والميزة التنافسية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (4.11) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (21) والبالغة (2,73)، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.74) وهي قيمة موجبة وهذا يعني إنه توجد علاقة بين التكلفة البيئية والميزة التنافسية اذ بلغ معامل الانحدار الخطي 55% وهذا يدل على ان التكلفة البيئية تساهم في تغير الميزة التنافسية بمقدار 55%. وبهذه النتيجة قد تم اثبات فرضية الارتباط.

ثانياً: الاختبار التائي لعينة واحدة (t–teas)

لمعرفة هل هناك فروقات بين افراد العينة حول متغيرات الدراسة تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة ثم مقارنة الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي فاذا كان الوسط الحسابي اكبر من الوسط الفرضي هذا يعني بان هناك تطبيق من قبل افراد العينة لهذا المتغير او ان هناك أهمية لهذا المتغير بالنسبة لأفراد العينة، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (5):

جدول 5: الفروقات بين العينة

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الوسط الفرضي	معامل بيتا	الدلالة
التكلفة البيئية والميزة التنافسية	**3.49**	**0.87**	**5.12**	**3**	**0.749**	**دال**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0,01

تم استخراج الوسط الفرضي لكل محور طبقاً للقانون التالي:

مجموع البدائل X عدد الاسئلة

عدد البدائل

من خلال القيمة التائية المحسوبة والبالغة (5.12) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة اقل من (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين أفراد العينة حول العلاقة بين المتغيرين لتحقيق الأهداف المرسومة، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.49) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بأن المعنوية لصالح الوسط الحسابي أي هناك أهمية **التكلفة البيئية لتحقيق الميزة التنافسية** لتحقيق الأهداف المرسومة، من وجهة نظر أفراد العينة.

1. **الفرضية الفرعية الأولى**: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التكاليف البيئية وبين الاسبقية التنافسية للجودة. كما يمكن اثبات الفرضية الاولى من خلال معرفة بان هناك إمكانية تحديد مقدار العلاقة للتكاليف البيئية في تحقيق الميزة التنافسية بالتركيز على الجودةوفق الجدول (6) الاتي:

الجدول 6: إثبات الفرضيةالفرعية الأولى.

مقدار العلاقة R	نوع العلاقة	معامل بيتا B	مقدار التابين F	مقدار الاثر	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة	قبول او رفض الفرضية
.764	طردية	0.341	0.45	60%	8.2	.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

بينت النتائج ان هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين التكاليف البيئية والاسبقية التنافسية للجودة، فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.2) وهي اكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية اقل من (0.05) عند مستوى درجة الحرية (2,73) وهذا دليل على وجود تجانس البيانات، اما قيمة معامل الارتباط فقد بلغت (0.764) وهو ارتباط ايجابي عالي اذا توجد علاقة طردية قوية بين التكاليف البيئية فكلما زاد التركيز على ادارة التكاليف البيئية زادة فرصة الاسبقية التنافسية للجودة بنفس الزيادة في المقدار، وبلغت قيمة التباين (0.45) عند مستوى دلالة اقل من 0.05 وهذا يدل ان هنالك تباين بين إجابات العينة حيث ان مقدار الاثر بين المتغيرين كان 60% وهذا يدل على وجود علاقة قوية من قبل ادارة التكاليف البيئيةفي الاسبقية التنافسية للجودة.

2. **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التكاليف البيئية وبين الاسبقية التنافسية للوقت.كما يمكن اثبات الفرضية الثانية من خلال معرفة بان هناك إمكانية تحديد مقدار العلاقة للتكاليف البيئية في تحقيق الميزة التنافسية بالتركيز على الوقت وفق الجدول (7) الاتي:

الجدول 7: إثبات الفرضيةالفرعية الثانية.

مقدار العلاقة R	نوع العلاقة	معامل بيتا B	مقدار التابين F	مقدار الاثر	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة	قبول او رفض الفرضية
.742	طردية	0.268	0.41	55%	7.9	.001	قبول الفرضية

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

بينت النتائج ان هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين التكاليف البيئية والأسبقية التنافسية للوقت، فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.9) وهي اكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية اقل من (0.05) عند مستوى درجة الحرية (2,73) وهذا دليل على وجود تجانس البيانات، اما قيمة معامل الارتباط فقد بلغت (0.742) وهو ارتباط ايجابي عالي اذا توجد علاقة طردية قوية بين التكاليف البيئية فكلما زاد التركيز على ادارة التكاليف البيئية زادة فرصة الاسبقية التنافسية للوقت بنفس الزيادة في المقدار، وبلغت قيمة التباين0.41 عند مستوى دلالة اقل من 0.05 وهذا يدل ان هنالك تباين بين

إجابات العينة حيث ان مقدار الاثر بين المتغيرين كان 55% وهذا يدل على وجود علاقة قوية من قبل ادارة التكاليف البيئيةفي الاسبقية التنافسية للوقت.

3. **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التكاليف البيئية وبين الاسبقية التنافسية لتكلفة المنتج.كما يمكن اثبات الفرضية الثالثة من خلال معرفة بان هناك إمكانية تحديد مقدار العلاقة للتكاليف البيئية في تحقيق الميزة التنافسية بالتركيز على تكلفة المنتجوفق الجدول (8) الاتي:

الجدول 8: إثبات الفرضية الفرعية الثالثة.

مقدار العلاقة R	نوع العلاقة	معامل بيتا B	مقدار التابين F	مقدار الاثر	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة	قبول او رفض الفرضية
.771	طردية	0.229	0.40	59%	8.1	.001	قبول الفرضية

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

بينت النتائج أن هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين التكاليف البيئية والاسبقية التنافسية تكلفة المنتج، فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.1) وهي اكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) عند مستوى درجة الحرية (2,73) وهذا دليل على وجود تجانس البيانات، اما قيمة معامل الارتباط فقد بلغت (0.771) وهو ارتباط ايجابي عالي اذا توجد علاقة طردية قوية بين التكاليف البيئية فكلما زاد التركيز على ادارة التكاليف البيئية زادة فرصة الاسبقية التنافسية لتكلفة المنتج بنفس الزيادة في المقدار، وبلغت قيمة التباين (0.40) عند مستوى دلالة اقل من 0.05 وهذا يدل ان هنالك تباين بين إجابات العينة حيث ان مقدار الاثر بين المتغيرين كان 59% وهذا يدل على وجود علاقة قوية من قبل ادارة التكاليف البيئية في الاسبقية التنافسية تكلفة المنتج.

6. خاتمة:

1.6 النتائج:

- وجود علاقة إيجابية بين التكاليف البيئية والميزة التنافسية حيث تؤثر التكاليف البيئية إيجابياً في الميزة التنافسية من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى.
- لم تأخذ الشركة الاسعار التنافسية في السوق عند تحديد اسعار منتجاتها مما يضعف قدرتها التنافسية.
- لم تأخذ الشركة بعين الاعتبار التحسين المستمر لمنتجاتها من خلال البحث عن مواد اولية وتكنولوجيا صديقة للبيئة .
- إن تطبيق القواعد المحاسبية المثلى في حساب التكاليف ومنها التكاليف البيئية في الشركات الصناعية يزيد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والذي ينعكس على كفاءة الأداء الإداري للشركة ويعزز الميزة التنافسية بين الشركات.
- إن تحديد التكلفة البيئية تساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية تعد إحدى أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة والتي تساهم في رفع الميزة التنافسية.
- ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بين التكلفة البيئية والميزة التنافسية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (4.11) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.74) وهي قيمة موجبة وهذا يعني إنه توجد علاقة بين التكلفة البيئية والميزة التنافسية اذ بلغ معامل الانحدار الخطي 55% وهذا يدل على ان التكلفة البيئية تساهم في تغير الميزة التنافسية بمقدار 55%.
- ظهرت فروقات ذات دلالة معنوية بين أفراد العينة حول العلاقة بين المتغيرين لتحقيق الأهداف المرسومة، اذ ان القيمة التائية المحسوبة والبالغة (5.12) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.49) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني هناك أهمية لإدارة التكلفة البيئية لتحقيق الميزة التنافسية.

2.6 التوصيات:

- الاحتفاظ بقاعدة بيانات التكلفة البيئية التي تواجهها المنظمة أول بأول.
- أن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات الصناعية بقواعد تقييم التكلفة الأمثل وتشكيل لجان تتولى مراقبة عملية التطبيق.
- إخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم إلى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم، والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الاطلاع على أساليب التدقيق البيئي المتبعة في الدول المتقدمة.
- إلزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات البيئية وتقييم إدارة المخاطر البيئية وتدعيم دور التدقيق البيئي ولجان التدقيق الذين يقومون بدور حيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية البيئية وبالتالي حماية البيئية والآخرين من أصحاب المصلحة.
- ضرورة تدريس موضوع التكلفة البيئية بصورتها الصحيحة من خلال مناهج الكليات ولمختلف الاختصاصات مثل المحاسبة، الاقتصاد، الإدارة، القانون، لتوعية المجتمع بأهمية المخاطر التي يجب أخذ النظر فيها.

7. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- صالح إبراهيم الشعباني. (1998): معايير التكاليف البيئية في حماية البيئة, أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد، ص 47.
- فارس جميل حسين الصوفي، وآخرون. (2012): "أهمية التكاليف والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، ص220.
- علاء فرحات طالب، زينب مكي محمود البناء، (2012م)، "إستراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة"، الأردن، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، صـ141.

- عاصم فايز الزعانين، (2010م)، "الميزة التنافسية في المنتجات الدوائية للشركات الوطنية وأثرها على زيادة الحصة السوقية من وجهة نظر الزبون في قطاع غزة "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، صـ7.
- نصيرة بن عبدالرحمن، (2006م)، "آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، صـ53.
- حجاج عبد الرؤوف، (2007م)، "الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها"، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، الجزائر، صـ3.
- عمار بوشناف، (2002م)، "الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية مصادرها، تنميتها وتطويرها "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بالخروبة، صـ15.
- أمينة بن علي، العجال بوزيان، (10-11/نوفمبر/2009م)، "الميزة التنافسية المفهوم والمحددات"، ورقى مقدمة الى ملتقى علمي وطني حول "استراتيجيات التدريب في ظل ادارة الجودة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية "، الجزائر، جامعة د. الطاهر مولاي بسعيدة، صـ4.
- باسل فارس قنديل، (2008م)، "اثر تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة على السياسات التنافسية في المنشآت الصناعية"، دراسة تطبيقية على منشآت القطاع الصناعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، صـ62.
- ياسر محمد عبد الله الذهب، (2004م)، " استراتيجية التمكين وأثرها في الميزة التنافسية"، دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض المصارف اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، صـ56.
- جان بولس، وليد أ. مزهر، وآخرون، (2011م)، "مدخل الى الإدارة الاستراتيجية"، منشورات الجامعة اللبنانية، صـ168.
- عبد الله بلوناس، أمينة قذايفة، (27-29/نيسان/2009م)، "دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال"، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث، ادارة منظمات الاعمال: "التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، صـ7.

▪ ايثار عبد الهادي الفيحان المعموري، (1999م)، "أثر انشطة المنظمة في اسناد ابعاد التنافس"، اطروحة دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال، العراق، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، صـ13.

▪ بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، (14-15/ فبراير/ 2012)، "أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية في مؤسسات الصناعة الجزائرية"، دراسة حالة ولاية بسكرة، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول، "منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، الجزائر، صـ5.

▪ فلة العيهار، (2005م)، "دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بالخروبة، صـ63.

▪ هلالي الوليد، (2009م)، "الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية ودورها في خلق القيمة"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، صـ28.

المراجع الأجنبية :

▪ US EPA: Incorporating Environmental cost and Consideration into decision making. Washington، 1996, p:6.

▪ EPA، Victoria, (2003), What is Environmental management Accounting ،General publishing ،14 July , http:// epa.vic.gov.uk

▪ Heller, M., Shields, D., and Boloff (1995), "Environmental Accounting-Case Study" Amoco Yorktown Refinery in green Ledgees: Washington Dc, World Resource Institute, p7.

▪ US EPA: an introduction to environmental accounting As a business management tool ; Key Concept and terms. Washington, June, 1995, p:2-1.

▪ International Guidance work book, IFAC work book، Environmental Management Accounting , 2005، p:39.

▪ Strobel: Flow Cost Accounting. Augsburg, Germany: Institute for Management Accounting, 2005, http://www.emawebsite.org/documents/emaric_347.pdf, In (IFA) international guidelines on environmental management Accounting (EMA), 2005. p.14.

▪ International Guidance work book, IFAC work book, Environmental Management Accounting , 2005, p:42.

- Schaltegger, S., K. Müller and H. Hinrichsen. Corporate Environmental Accounting. Chichester, UK: John Wiley & Sons, 1996.
- International Guidance work book، IFAC work book, Environmental Management Accounting , 2005.
- Mohammad Safari Kahreh, Heidar Ahmadim, And Others, (2011), "Achieving competitive advantage through empowering employees" An empirical study, Far East journal of psychology and business, vol 3, no 2

تحليل بيئة أداء الأعمال بين عوامل الجذب والطرد في الجزائر، دراسة تحليلية 2018

Analysis of the business performance environment between attractions and expulsion in Algeria Analytical study 2018

د. عادل بلجبل [1]، د. ميلود بوعبيد [2]

[1] جامعة باتنة– الجزائر، adel_bariji@yahoo.fr

[2] جامعة باتنة– الجزائر

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

انتهجت الجزائر كغيرها من الدول النامية مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية، وشهدت تحولات بارزة في هذا الصدد، وذلك من خلال احداث مجموعة من التغييرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية والمالية تجلت ابرز معالمها في سن حزمة من القوانين والنصوص التشريعية التي تهدف الى تهيئة أرضية ومناخ مناسبين للاستثمار، فالجزائر تملك العديد من نقاط القوة والميزات النسبية التي تزيد من امكانيات الاستثمار، خصوصا في قطاعات واعدة، وعلى هذا الاساس تهدف هذه الورقة البحثية الى معالجة وتحليل بيئة اداء الاعمال في الجزائر بعد التحولات الاقتصادية وأثرها في برامج التنمية.

كلمات مفتاحية: بيئة أداء الأعمال، التحولات الاقتصادية.

Abstract

Algeria, like other developing countries, has adopted a series of economic reforms and has witnessed remarkable changes in this regard through the introduction of a series of changes in the level of its economic and financial institutions, the most prominent features of which were the enactment of a package of laws and legislative texts aimed at creating an appropriate land and climate for investment. Algeria has many strengths and comparative advantages that increase the potential of investment,

المؤلف المرسل: عادل بلجبل ، **الإيميل**: adel_bariji@yahoo.fr

especially in promising sectors, and on this basis research paper is to analyze doing business performance in Algeria after the economic transformations and its impact on development programs.

1. مقدمة

سعت الجزائر كغيرها من الدول النفطية إلى استغلال الوضعية المالية خلال ارتفاع اسعار المحروقات بانتهاجها لإصلاحات اقتصادية عديدة، إذ أحدثت تغييرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، كما قامت بتعديلات مكثفة في مؤسساتها المالية، ويتجلى ذلك من خلال سن حزمة من القوانين، والنصوص التشريعية التي تهدف إلى تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة لجعل مناخ الاستثمار عاملا حاسمًا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.لا يمكن الحديث عن إمكانية استقطاب الاستثمار في ظل غياب مؤشرات واقعية ،. وفي هذا السياق أصدرت مجموعة البنك الدولي المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ليقيس مستوى التشريع الذي وصل إليه البلد ومدى توفره على جملة من التحفيزات والإغراءات المختلفة.

2. تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر

تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة 157 عالميا عام 2018 من مجموع 190 بلدا بعدما كانت تحتل المركز 166 عالميا عام 2017، مثل ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: ترتيب الجزائر في بيئة أداء الأعمال

المؤشرات	الترتيب عالميا (190 دولة)		التغير في الترتيب
	2017	2018	
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	166	157	9 +
مؤشر بدأ المشروع	145	150	3 -
مؤشر استخراج التراخيص	146	129	17 +
مؤشر توصيل الكهرباء	120	106	14 +
مؤشر تسجيل الممتلكات	163	165	2 -
مؤشر الحصول على الائتمان	177	178	1 -

مؤشر حماية المستثمر	170	168	2 +
مؤشر دفع الضرائب	157	156	1 +
مؤشر التجارة عبر الحدود	181	173	8 +
مؤشر إلغاء العقود	103	112	9 -
مؤشر تسوية حالات الإعسار	71	76	5 -

***Source**: World Bank Group, Doing Business Report 2018." Reforming to Create Jobs", Washington (2017), p. 143.*
World Bank Group, Doing Business Report 2019, "Training for Reform", Washington 2018, p. 153.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة عالميا بالرغم من التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر استخراج التراخيص (17 مراكز) ومؤشر توصيل الكهرباء (14 مركز) ومؤشر التجارة عبر الحدود (08 مراكز).

1.2 مؤشر تأسيس المشروع *Starting Business*

تعد عملية تأسيس المنظومة القانونية للمؤسسة من العوامل المحددة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة، لكونها تعتبر أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتكون مؤشر بدأ المشروع (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية، وهي:[1] عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة[2]، والفترة الزمنية لإنجاز لكل الإجراءات[3]، وتكلفة إنجاز لكل الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني،[4] والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.[5]

يتبين من الجدول أدناه أن بدأ مشروع استثماري في الجزائر يحتاج 12 إجراء وفي مدة زمنية قدرها 18 يوما وبتكلفة تمثل 11,8% من متوسط الدخل الفردي. بينما في المغرب على سبيل المثال لا تتجاوز أربعة إجراءات وفي مدة 9,5 يوما وبتكلفة تمثل 7,9% من متوسط الدخل الفردي. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر ألغت الحد الأدنى المدفوع من رأس المال اللازم لتأسيس الكيان القانوني للشركة.

جدول 2: مؤشر تأسيس المشروع في الجزائر عام 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
عدد الإجراءات	12	7.2	4.9
الوقت (أيام)	17.5	20.5	9.3
التكلفة (%متوسط الدخل الفردي)	11,8	26,3	3,1
الحد الأدنى المرفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل الفردي)	0,0	11,2	9,2

***Source** : Doing Business Data*

2.2 مؤشر استخراج تراخيص البناء *Permits Dealing With Construction*

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:[6] عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص بناء مبنى تجاري، والفترة الزمنية لاستصدار تراخيص البناء معبرًا عنها بعدد الأيام والتكلفة الرسمية كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني [7] ومؤشر رقابة جودة البناء.

جدول 3: مؤشر استخراج تراخيص البناء لعام 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA*	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE*
عدد الإجراءات	19	13.4	12.1
الوقت (أيام)	136	116.5	152.1
التكلفة (% من متوسط الدخل الفردي)	7.8	2.9	1.6
مؤشر رقابة جودة البناء (0-15)	12	9.9	11.3

***Source** : Doing Business Data*

لقد شهد مؤشر تراخيص البناء في الجزائر تحسنا كبيرًا حيث احتلت الجزائر عام 2018 المركز 129 بعدما كانت في المرتبة 146 عام 2017، وهذا يعود إلى التسهيلات التي قامت بها الجزائر بهدف تخفيض المدة اللازمة لاستخراج التراخيص وكذا تكلفة إنجازها. وبالرغم من هذا التحسن، إلا أن استخراج التراخيص في الجزائر يتطلب 19 إجراءً وهو معدل أكبر من منطقة إقليم الشرق الأوسط وكذا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي بـ 13.4 و12.1 إجراء على التوالي.

3.2 مؤشر توصيل الكهرباء *Getting Electricity*

ما من شك أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها. ويتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء، وهي:[8] مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيمات التوصيل، [9] والوقت المستغرق لتوصيل التيار،[10] وتكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي، ومؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة.

جدول 4: مؤشر توصيل الكهرباء في الجزائر لسنة 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA*	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OCDE*
عدد الإجراءات	5	4.7	4.8
الوقت (أيام)	93	77.6	76.2
التكلفة (% من متوسط الدخل الفردي)	1478.3	733.1	645
مؤشر موثوقية التغذية وشفافية التعريفة (0-8)	5.0	3.9	7.5

Source : *Doing Business Data*

يتبين من معطيات الجدول أن إجراءات الحصول على الكهرباء في الجزائر يستلزم خمس إجراءات وفي مدة 93 يوما وبتكلفة تقدر بـ 1478.3 من متوسط الدخل الوطني للفرد. ويلاحظ أن عدد

الإجراءات تقريبا هي نفسها في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، لكن مدة وتكلفة الحصول على الكهرباء في دول *OCDE* أدنى بكثير من الأرقام المسجلة في الجزائر حيث لا تتجاوز 76.2 يومًا وبتكلفة تقدّر بـ 62.5% من متوسط الدخل الفردي. ويبدو كذلك أن مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة الخاصة بالتيار الكهربائي المسجل في الجزائر والذي يساوي خمسة نقاط أحسن من الرقم المسجل في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3.9 نقطة)، ويعزى ذلك إلى إضفاء الشفافية المرتبطة بتعريفة الكهرباء من خلال نشرها في موقع الإنترنيت لشركة توزيع الكهرباء.

4.2 مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية *Registering Property*

يرصد هذا المؤشر مدى مرونة أو جودة النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل ملكية الأصول العقارية، وهذا في حالة قيام إحدى الشركات بشراء قطعة أرض أو مبنى لنقل سند الملكية من شركة أخرى حتى يتمكن المشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمان عند حصوله على قروض جديدة. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكوّنات فرعية، هي: [11]عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري،[12] الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل،[13] والتكلفة الرسمية كنسبة من قيمة العقار، [14] ومؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي.

جدول 5: مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر لسنة 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA*	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE*
عدد الإجراءات	10	5,4	4,7
الوقت (الأيام)	55	28,9	22,4
التكلفة (% من قيمة العقار)	7,1	5,6	4,2
مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)	7.5	12,5	22,7

***Source** : Doing Business Data.*

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتبين أن عملية تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر تحتاج لـ عشرة إجراءات وفي مدة 55 يوما. بتكلفة تقدر بـ 7,1% من قيمة العقار، وهي أرقام أعلى من المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. ففي تونس مثلا، لا تتجاوز إجراءات تسجيل الملكية أربعة إجراءات وفي مدة زمنية قدرها 39 يوما وبتكلفة تمثل 6,1% من قيمة العقار.

5.2 مؤشر الحصول على الائتمان *Getting Credit*

يبين مؤشر الحصول على الائتمان مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع، ويتكون من أربعة عناصر، وهي:[15] قوة الحقوق القانونية [16] ومدى عمق المعلومات الائتمانية [17] وتغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين [18] وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين.[19]

جدول 6: مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر لعام 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA*	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE*
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	2	1,4	6,10
مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	0	4,4	6,5
تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من السكان الراشدين)	0	13,5	12,1
تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من البالغين)	3.2	12,8	67,1

***Source** : Doing Business Data.*

تحتل الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان مراكز جد متأخرة على المستوى العالمي، حيث تتمركز في الصف 177 سنة 2018 بعدما كانت تمثل المرتبة 178 عام 2017، مما يدل على صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع الاستثمارية، فضلا عن عدم توافر قدر أكبر من المعلومات

الائتمانية بما يسهل قرارات الاقتراض، وهذا ما يوضحه مؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 12) ومؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (صفر نقطة من 8). ويجب التنويه أن مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية في الجزائر يساوي الصفر، مما يعني أن الجزائر لا تتوافر لديها هذا النوع من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية

6.2 مؤشر حماية المستثمرين *Protecting Investors*

يقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الملكية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاتب شخصية، ويتكون هذا المؤشر الفرعي من مؤشرات فرعية أخرى هي :[20] مؤشر نطاق الإفصاح ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء ومؤشر قوة حماية المستثمرين. وتتراوح قيم المؤشرات الثلاثة السابقة بين الصفر والعشرة حيث تشير القيمة الأعلى إلى دلالات ايجابية ومستويات أفضل.

جدول 7: مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لعام 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA*	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE*
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4	4,5	6,5
مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10)	1	4,7	6,3
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5	4,3	6,6

***Source** : Doing Business Data.*

تحتل الجزائر مراتب متأخرة فيما يخص مؤشر حماية المستثمر، وهذا ما تؤكده المؤشرات الفرعية كمؤشر نطاق الإفصاح (4 نقطة من 10) ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (1 نقطة من 10) ومؤشر قوة حماية المستثمرين (5 نقطة من 10).

7.2 مؤشر دفع الضرائب *Paying Taxes*

يقيس هذا المؤشر الذي تم استحداثه عام 2006 مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة، وكذا السياسة الضريبية المعمول بها في الدول، من خلال تقييم المعدّلات الضريبية وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[21] مؤشر عدد مدفوعات الضرائب،[22] ومؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع الهيئات الضريبية،[23] ومؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.[24]

جدول 8: مؤشر دفع الضرائب في الجزائر في سنة 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
المدفوعات (العدد)	27	27.8	10.9
الوقت (عدد الساعات سنويا)	265.0	208.2	163.4
إجمالي سعر الضريبة (من إجمالي الربح)	66	32.3	40.9

***Source** : Doing Business Data*

يتبين من الجدول 16 أن عدد مرّات دفع الضرائب والاشتراكات في الجزائر هو 27 مرة في مدة قدرها 265 ساعة في السنة. ويبلغ إجمالي سعر الضريبة من إجمالي الأرباح التجارية 66%. وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال تخفيض الضريبة على النشاط المهني وإدخال النظم المحاسبية المتقدمة، إلا أن الأرقام المسجلة في هذا المؤشر تبقى بعيدة عن المعدّلات المسجلة في دول المنطقة. ففي تونس مثلا لا يتجاوز عدد مرات دفع الضرائب 8 مرات وفي فترة زمنية قدرها 144 ساعة سنويا، أما إجمالي سعر الضريبة فبلغ 60.2% من إجمالي الأرباح التجارية.

8.2 مؤشر التجارة عبر الحدود *Trading Across Borders*

يركز هذا المؤشر على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير، معبّرًا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدّ الإجراءات اللازمة

لعملية التصدير أو الاستيراد، وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءًا من الاتفاق التعاقدي بين المصدّر والمستورد إلى غاية تسليم الشحنة.[25]

وقد تم حصر الإجراءات بدءًا من إعداد المستندات الضرورية، وانتهاء بوصول البضائع إلى مخازن المستورد. وتتمثل هذه الإجراءات كافة المستندات الرسمية بدءًا من الاتفاق التعاقدي بين المصدّر والمستورد حتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية. [26]

جدول 9: مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر لسنة 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (ساعات)	149	135	15
تكلفة إتمام عملية التصدير (دولار)	593	685	186
الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد (ساعات)	210	211	13
تكلفة إتمام عملية الاستيراد (دولار)	409	817	141

***Source** : Doing Business Data*

من خلال معطيات الجدول، يتضح أن عملية إتمام التصدير في الجزائر تستلزم 149 ساعة وبتكلفة 593 دولار لكل حاوية. بينما تتطلب عملية إتمام الاستيراد 210 ساعة بتكلفة 409 دولار لكل حاوية وهي أعلى بكثير من المعدّلات المسجلة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. وبالمقارنة مع إسبانيا، يتضح أن الوقت اللازم لإتمام عمليتي التصدير والاستيراد يكاد يكون منعدما، حيث يقدّر بساعة لكل منهما. علاوة على ذلك، فإن تكاليف التصدير والاستيراد في هذا البلد منعدمة.

9.2 مؤشر إنفاذ العقود *Enforcing Contrats*

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة

القضائية، وعملية الفصل في القضايا التجارية، من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع البضائع، وتتبع عدد من الإجراءات اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدّعي للدعوى القضائية، وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات.[27] ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، والفترة الزمنية للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبرًا عنها بعدد الأيام)، والتكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)[28] ونوعية الإجراءات القضائية.

جدول 10: مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر لسنة 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
الوقت (أيام)	630	653.3	553
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.8	25	21.3
نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	5.5	5.8	11

***Source** : Doing Business Data*

يُلاحظ من الجدول 18 أن مدّة الفصل في القضايا التجارية في الجزائر تصل إلى 630 يومًا وبتكلفة 21.8 من قيمة المطالبة. يضاف إلى ذلك رداءة نوعية الإجراءات القضائية (5.5 من 18 نقطة). وبالمقارنة مع الإمارات العربية المتحدة يتضح أن الوقت اللازم للفصل في القضايا التجارية هو 495 يوما بتكلفة 20.1 من قيمة المطالبة. أما نوعية الإجراءات القضائية فهي جدّ مقبولة (12 من 18 نقطة).

10.2 مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع) *Resolving Insolvency*

إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعّال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية. وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط بين عدد الشركات التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى بين إغلاق الشركات الفاشلة وزيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية

هي: معدّل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم لديونهم ومستحقاتهم القائمة اتجاه الشركة المتعثرة،[29] والفترة الزمنية لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط (عدد السنوات)، وتكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال.[30]

جدول 11: مؤشر تسوية حالات الإعسار في الجزائر لسنة 2018

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
معدّل الاسترداد (سنت لكل دولار)	50.8	26.0	73.0
الوقت (عدد السنوات)	1.3	2.2	1.7
التكلفة (% من قيمة الشركة المتعثرة)	7.0	10.8	9.1

***Source** : Doing Business Data*

من خلال أرقام الجدول، يتضح أن الفترة الزمنية لإعلان إفلاس الشركة وتصفية نشاطها في الجزائر هو 1.3 سنة بتكلفة 7% من قيمة الشركة المتعثرة، وهي أقل من المعدّلات المسجلة سواء في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط أو في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادي.

3. مؤهلات الاقتصاد الجزائري بين عوامل الجذب والطرد

تمتلك الجزائر العديد من نقاط القوة والميزات النسبية التي تزيد من إمكانات الاستثمار بها، بالإضافة إلى توفر عدة قطاعات واعدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. علاوة على ذلك، تفتقد الجزائر إلى ما يسمى بخرائط الاستثمار[31] التي تكتسي أهمية كبيرة كونها أداة تنموية تساعد في تحفيز وترويج الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية. كما تساعد خرائط الاستثمار هيئات الاستثمار والجهات الأخرى ذات العلاقة في ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تحفيز المدخرات المحلية وتحويلها إلى ذات استثمارات محلية حقيقية.[32]

يمكن تلخيص أهم نقاط القوة التي تحويها الجزائر فيما يلي:

مواطن القوة	الفرص
▪ استرجاع التوازنات الكلية ▪ انخفاض تكاليف الطاقة ▪ اتساع السوق الجزائرية ▪ وجود يد عاملة ▪ القرب الجغرافي من الأسواق الإستراتيجية ▪ تأسيس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ▪ توفر الموارد الطبيعية بغزارة فضلا عن وجود سياسة تنمية تلك الموارد ▪ وفرة موارد مالية ومرونة سوق العمل	▪ الطاقة ▪ الهياكل على مستوى التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال. ▪ المناجم ▪ الصناعات الغذائية ▪ السياحة ▪ الصناعات الالكترونية ▪ الصيد البحري ▪ توقع انضمام الجزائر لـمنظمة التجارة العالمية

يمكن تلخيص أهم نقاط الضعف التي تحويها الجزائر في الجدول التالي:

مواطن الضعف	التهديدات
تأخر وعجز في الهياكل القاعدية المحيط السياسي والتعديلات الوزارية المستمرة التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية تباطؤ ملموس في إصلاح المنظومة المالية والبنكية تصاعد القطاع غير الرسمي وتفشي الرشوة ثقل النظام الفضائي وعدم فعاليته صعوبة الحصول على العقار الصناعي العجز في تحسين صورة الجزائر الاقتصادية ونقص الاتصال نقص المعلومات الكمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات وحسب المصدر	عدم الاستقرار السياسي البيروقراطية في الإدارة العمومية تأخر في تأهيل الموظفين على مستوى الإدارات العمومية هجرة الأدمغة تداخل الوظائف بين الهيئات المكلفة بالاستثمار عدم إخضاع بعض الأسواق لقواعد المنافسة

4. الخاتمة

لقد تبين من خلال ورقة البحث أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر تحتل مراكز متأخرة عالميا بالرغم من التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر استخراج التراخيص (17 مراكز) ومؤشر توصيل الكهرباء (14 مركز) ومؤشر التجارة عبر الحدود (08 مراكز). ، وهذا دليل على التعقيدات التي يتسم بها مناخ الاستثمار في الجزائر كعدم وضوح القوانين وانتشار البيروقراطية وتفشي الفساد والرشوة والتي ساهمت بشكل كبير في تراجع جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.4 النتائج

انطلاقا مما سبق يمكن حصر نتائج هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- يعتبر المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال مؤشرًا هاما يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشمل على عشرة مؤشرات فرعية يجب على المستثمر أخذها بعين الاعتبار عند قيامها بأي نشاط استثماري في البلد المضيف.
- بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتحسين بيئة أداء الأعمال إلا أنها تظل بعيدة عن المستوى المطلوب.

2.4 التوصيات

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي قد تساعد في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ودفع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

- إزالة كافة التعقيدات والعراقيل الخاصة بمؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات لإعطاء ثقة أكبر لدى المستثمرين.
- تعزيز النظام القضائي من خلال إنشاء محاكم تجارية متخصصة.
- الرفع من كفاءة العاملين في الهيئات الإدارية المختلفة بهدف رفع مستوى أداء الإدارات الرسمية.
- مواصلة العمل على تطوير الهياكل القاعدية لأهميتها القصوى في تحسين بيئة الأعمال.

5. قائمة الهوامش:

[1]- *World Bank Group, Doing Business Report 2018." Reforming to Create Jobs", Washington (2017), p. 143.*
World Bank Group, Doing Business Report 2019, "Training for Reform", Washington 2018, p. 153.

[2]- يقصد بها أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية مثل الأجهزة الحكومية والموثقون والمصالح العقارية...الخ

[3]– يقيس إجمالي عدد الأيام اللازم لتسجيل الشركات.

[4]– تشمل هذه التكلفة جميع الرسوم الرسمية المتعلقة بالخدمات القانونية.

[5]– يقصد به المبلغ الذي يتعين على صاحب الشركة إبرامه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل.

[6]- *Doing Business Data 2018*

[7]- يقصد بها تكلفة إنجاز استخراج تراخيص البناء بدون احتساب الرسوم، مثل الوثائق المطلوبة لإصدار كافة التراخيص المرتبطة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

[8]– *Doing Business Data 2018*

[9]– أي عدد مرّات تردد الزبون على شركة توزيع الكهرباء، ويساعد هذا المؤشر الفرعي في تحديد الاختناقات في عملية التوصيل الكهربائي.

[10]– يقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب زبون تجاري معبرا عنها بعدد الأيام.

[11] - *Doing Business Data* 2018

[12]– تخص أي تعامل من الشركة المشترية أو البائعة أو كلاهما أو العقار نفسه مع أطراف خارجية مثل المحامون ومختلف الهيئات والمصالح الحكومية والموثقون.

[13]– معبرًا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين.

[14]– تكلفة إنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار دون أية رسوم غير رسمية حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي.

[15]- *Doing Business Data. 2018*

[16]- يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 12.

[17]– يقيس القواعد التي تؤثر على توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 8.

[18]– يوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة في السنوات الخمس الماضية.

[19]– يبين عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة في السنوات الخمس الماضية.

[20]- *Doing Business Data. 2018*

[21]- *Doing Business Data. 2018*

[22]– يقصد به عدد مرّات التردد على الهيئات الضريبية لتسديد الضرائب المستحقة على الشركة.

[23]– بخصوص إعداد ملف المحاسبة الضريبية، والسداد لكل من ضريبة أرباح الشركات والرسوم على القيمة المضافة، واشتراكات الضمان الاجتماعي والرواتب الخاصة بالعاملين في الشركة معبرًا عنها بعدد الساعات سنويا.

[24]– يمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، والضرائب والاشتراكات الإجبارية بعنصر العمل، وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية من إجمالي الأرباح التجارية.

[25]– تعرّف الشحنة وفق مؤشر التجارة عبر الحدود على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل تسع 20 قدمًا (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

[26]- *Doing Business Data. 2018*

[27]- *Doing Business Data. 2018*

[28]- لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة.

[29]– معبّرًا عنه بعدد السنتات من دولار قائم في ذمة الشركة لصالح الدائنين.

[30]– معبّرًا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة، وتتضمن هذه التكلفة اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين ... الخ.

[31]- تعرف خارطة فرص الاستثمار بأنها وثيقة توضح قائمة الأفكار والفرص للاستثمار الكامنة في بلد أو مدينة أو قطاع معين. كما تعرف على أنها دليل جغرافي وتشريعي وإجرائي للمستمر المحلي والأجنبي يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار .

[32]- إيهاب مقابله، "خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة جسر التنمية**، العدد 125، المعهد العربي للتخطيط (سبتمبر2017)، ص 7.

الاستمرارية بين بعدي الاقتصاد والبيئة: مشكلة الحلقة المفرغة

Sustainability between two dimensions of economic and environment: the dilemma of vicious circle

لونيسي لطيفة

جامعة باجي مختار، عنابة– الجزائر، latifalounissi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين بعدي الاقتصاد والبيئة ومعرفة الخلل فيها، كما توضح سبل المحافظة على الاستمرارية بين هذين البعدين من وجهة ونظر بيئية ووجهة نظر اقتصادية، نتائج الدراسة كما يلي:

_ المحافظة على الاستمرارية من وجهة نظر بيئية تكمن في إعادة ادماج الآثار الخارجية؛

_ المحافظة على الاستمرارية من وجهة نظر اقتصادية تتمثل في توسيع منطقة الرسكلة الطبيعية.

كلمات مفتاحية : علاقة الاستمرارية، الحلقة المفرغة، الاثار الخارجية، الرسكلة الطبيعية.

Abstract

This study aimed to show the relationship between two dimensions of economic and it highlights means for preserving sustainability between these two dimensions from both environmental as well as economical perspectives. The findings of the study are as following:

_ maintaining the continuation from an environmental point of view is to reintegrate the external influences

_ maintaining the continuation from an environmental point of view is to enlarge the natural recycling area.

Keywords: sustainability relationship, vicious circle, external effects, natural recycling

المؤلف المرسل: لونيسي لطيفة ، **الإيميل**: latifalounissi@yahoo.fr

1. مقدمة

تقوم التنمية المستدامة على أبعاد متداخلة فيما بينها من حيث التأثير المتبادل و يعتبر البعد البيئي هو الأساس باعتباره المصدر الأول للتنمية الاقتصادية والشرط الأساسي لاستمرار النشاط الاقتصادي ولبقاء الإنسان من خلال الموارد الحرة، كما ان عدم الوصول الى تنمية مستدامة يتلخص في وجود ثغرات او فراغات في العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة، وتتمثل **علاقة القابلية للاستمرار** الرابطة بين بعدي البيئة و الاقتصاد مهمة للمحافظة على البيئة من جهة ولاستمرار النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، بالرغم من اختلال التوازن في كلتا البعدين فهذه العلاقة تبقى محافظة على وجودها عند احترام مستوى قابلية الطبيعة لاستيعاب المخلفات الصناعية، وأيضا المحافظة على مستوى من الموارد الطبيعية التي تعتبر مهمة ضمن السياسات الاقتصادية للدول ويكون ذلك باستخدام التكنولوجيا البيئية.

تتمحور **إشكالية** هذه الدراسة حول وجود حلقة مفرغة بين البيئة والاقتصاد وسبل تحقيق تنمية مستدامة .

من خلال هذا البحث نسعى إلى:

- علاقة القابلية للاستمرار من وجهة نظر بيئية والحلول المتبعة من وجهة نظر بيئية للمحافظة على علاقة الاستمرارية.
- توضيح علاقة القابلية للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية.
- الحلول المتبعة من وجهة نظر اقتصادية للمحافظة على علاقة الاستمرارية.
- توضيح الحلقة المفرغة بين البيئة والاقتصاد.

2. القابلية للاستمرارية من وجهة نظر بيئية

يسعى البيئيون الى الحفاظ على استقرار البيئة بالعمل على عدم تغير معالمها لأن خلاف ذلك يعتبر خلل جسيم يفوق قدرتها على استعادة توازنها، كما يسعوا أيضا الى الحفاظ على نقائها بأن لا تتجاوز المخلفات القدرة الاستيعابية لها (إبراهيم، عيسى علي، بدون تاريخ، ص306- 308) و بذلك فان الفكرة تبدأ من أن كمية التلوث لا يمكن لها أن تتجاوز الحد المسموح به بيئيا وهي المنطقة التي يمكن إطلاق عليها مصطلح المنطقة الخضراء أو منطقة الرسكلة الطبيعية ويمكن ان نرمز لها بالرمز V، والتي لها

القدرة البيولوجية على معالجة جميع الملوثات، وهي موضحة في المنحنى البياني التالي:

الشكل 1: المنطقة الخضراء

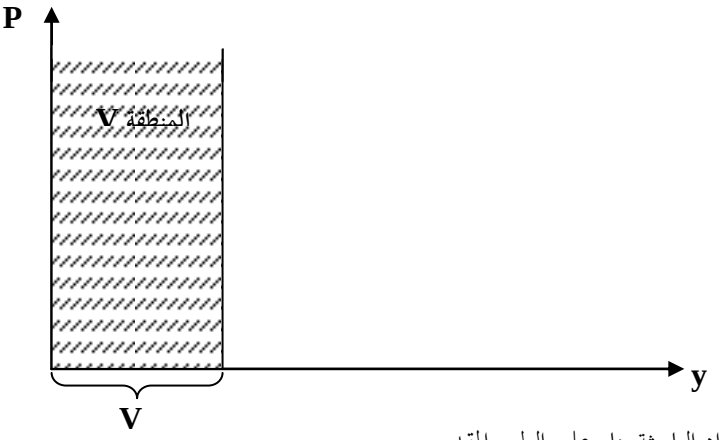

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الطرح المقدم

Y حجم النشاط الاقتصادي / P حجم التلوث / V منطقة الرسكلة الطبيعية.

بمعنى انه مهما يكن مستوى النشاط الاقتصادي فان التلوث لا يجب أن يتعدى المنطقة **V**، إذا توفر هذا الشرط فإن التلوث مسموح به و لا يوجد أي مبرر لوجود ضرائب بيئية ، وبذلك فانه من اللازم معرفة كمية التلوث التي تستوعبها المنطقة **V** من غازات الاحتباس الحراري ، الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون و كمية النفايات السائلة والصلبة والجوية.

فالمشكل من وجهة نضر بيئية يتمحور في جانبين، الجانب الأول تقلص مساحة المنطقة **V** عبر الزمن مع تناقص عدد الأصناف النباتية والحيوانية المتواجدة فيها، والجانب الثاني زيادة في حجم الغازات والنفايات، وهذا أدى إلى أن سرعة اهتلاك الموارد الطبيعية اكبر من سرعة إعادة رسكلتها في الطبيعة، بالنسبة إلى أهمية منطقة الرسكلة الطبيعية في استكمال دورة التلوث بتغير شكله من ملوث الى مادة أولية ونقدم مثالا بسيطا عن ذلك بالنفط فهو موجود في الطبيعة كمادة أولوية على شكل احفوري و بفعل عمليات الاستخراج و التحويل الإنتاج يتحول جزء من المادة الأحفورية الى غازات ملوثة في الجو وهذه الغازات تتركز في الطبقة السفلى من الغلاف الجوي، دون ان تستكمل دورتها في الرجوع الى باطن الأرض لتتحول من غاز ملوث الى مادة أولية مرة أخرى على شكلها الاحفوري، وبالتالي فان بقائها في الغلاف

الجوي يحدث ظاهرة الاحتباس الحراري، فمنطقة الرسكلة الطبيعية دورها هنا هو تحويل الملوثات الى مواد أولية مستكملة بذلك دورة التلوث.

الحل من وجهة نظر بيئية هو الرجوع بمستوى التلوث إلى الحجم الذي يمكن أن تستوعبه المنطقة **V** وذلك عبر استخدام الآليات القانونية والاقتصادية، والتكنولوجيات البيئية كعنصر مساعد للبلوغ إلى النتائج المرجوة، وهنا ما يترتب عليه ادماج الاثار الخارجية التي تحدثها المؤسسات على المحيط المتواجدة فيه.

1.2 نماذج إدماج الآثار الخارجية

تعتبر الآثار الخارجية من بين إخفاقات السوق، وهي اثر بعض فعاليات الإنتاج أو الاستهلاك والتي لا تنعكس في سعر التوازن، وفي هذه الحالة فان سعر التوازن الخاص يفشل في عكس التكلفة الخارجية أو المنافع الخارجية مما يؤدي إلى توزيع غير كفئ اجتماعيا للموارد (رومانو دوناتو، 2003، ص 92)، وقد يكون هذا الأثر مكسبا يتمثل في منفعة إضافية أو إشباع إضافي للمستهلك أو فعالية أكثر في الإنتاج بالنسبة للمشروع ، أما الخسارة فيمكن أن تكون نقصا في المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، أو نقصا في فعالية الإنتاج بالنسبة للمشروع، وهكذا يمكن أن تحدث الخسارة أو المكسب بالنسبة للطلب أو العرض (علتم باهر محمد، 1998، ص 40).

1.1.2 الحل الجبائي (**الضريبة البيئية لبيجو1920**)

أعطى "بيجو" للأثر الخارجي تعريفا بسيطا متمثلا في الآثار التي تحدث خارج السوق، بمعنى هناك عون اقتصادي ما يؤثر على رفاهية عون آخر دون المرور على السعر ولا على السوق أي لا يوجد تعويض نقدي عن هذا التأثير سواء كان إيجابيا أو سلبيا وهو ما يدل على الطبيعة غير المادية للتكاليف والآثار الخارجية، ويقول" بيجو" أيضا أنه يمكننا تحديد التكاليف الخارجية عن طريق حساب الفرق بين التكلفة الاجتماعية والخاصة وبذلك الفرق في التكلفة تحملها المتسبب في الضرر عبر **الضريبة**، وهنا يكون سعر السلعة مساويا للتكلفة الحدية الاجتماعية ،تتمثل هذه الأخيرة في (التكلفة الحدية الخاصة + الضريبة)، وبذلك يصبح التلوث أكثر كلفة للملوث، وهي الحالة المثلى التي يضمن بها مستوى الرفاهية لبارتو .(Faucheux Sylvie, noël Jean-François, 1995, p182.)

الضريبة البيئية هي حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة (الحرتسي حميد عبد الله، 2005، ص 65)، وأيضا هي رسوم تدفع بواسطة الملوث عن كل وحدة تلوث، وتساوي إجمالي الضرر الذي يسببه التلوث لدى تقييمه عند المستوى الكفء للتلوث (شارلس د كولستاد، 2005، ص 220)، كما تلعب الضرائب البيئية دورا في مكافحة التلوث وهي موضحة الشكل البياني التالي:

الشكل 2: أثر سياسة الضريبية في مكافحة التلوث البيئي

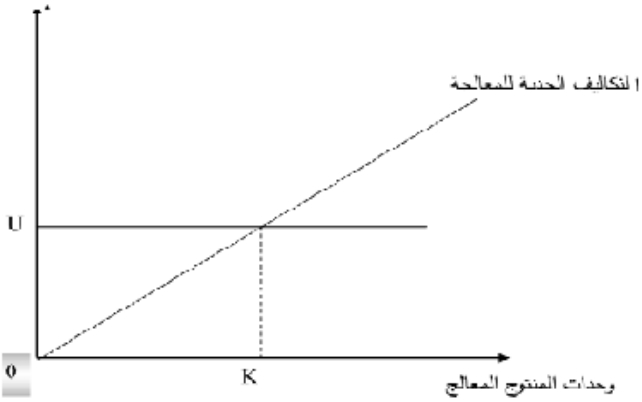

المصدر : دعبس يسري والقمحاوي، محمد، (1998): التلوث البيئي وسبل مواجهته ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ص 200.

بما أن المؤسسات تسعى إلى تحمل اقل خسارة ممكنة أو تعظيهم الربح فإنها ستعمل على رفع مستوى المعالجة إلى غاية k وحدة حيث يتقاطع منحنى التكلفة الحدية مع الضريبة الثابتة المفروضة، فعند مستوى المعالجة من 0 إلى غاية k تكون الضريبة المفروضة على الوحدة من التلوث في حالة عدم المعالجة اكبر من تكلفة المعالجة، فتسعى المؤسسة إلى التقليل من تكاليفها الكلية عن طريق المزيد من المعالجة.

أما بعد المستوى k فان تكلفة معالجة الوحدة الملوثة قبل إلقائها في الوسط الطبيعي تصبح اكبر من الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة، وبالتالي ستتوقف المؤسسة عن المعالجة (دعبس يسري والقمحاوي محمد، 1998، ص 200).

أما بعد المستوى k فان تكلفة معالجة الوحدة الملوثة قبل إلقائها في الوسط الطبيعي تصبح اكبر من الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة ، وبالتالي ستتوقف المؤسسة عن المعالجة (دعبس يسري والقمحاوي محمد، 1998، ص 200) .

2.1.2 حقوق الملكية للأصول البيئية (رونالد كوس 1960)

إن تحديد الحقوق على ملكية الأصول البيئية يسمح بإبرام العقود بين ملاك الأصول البيئية من جهة والمؤسسات الملوثة من جهة أخرى، مما يرغم الملوث بتعويض صاحب الأصل البيئي لقاء الأضرار التي يسببها التلوث أو تجرى مساومة على حوافز يدفعها المتضررون إلى المنشاة لتقليل التلوث، فالتعويض عن التلوث عندئذ لن يكون تكلفة خارجية بل تكلفة مباشرة تتحملها المؤسسة، إذن فالأصل في نظرية كوس هو التعويض عن الضرر في حالة وجود مطالب بذلك، أما التقليل من التلوث فتكون في حالة ما إذا قدم المتضرر حافزا ماليا للمؤسسة من اجل التحسين في سلوكها البيئي وبذلك تستطيع المؤسسات الوصول إلى مستوى امثل من الخارجيات دون فرض للقيود التنظيمية عليها. ويتم شرح تحليل كوس حسب الشكل البياني رقم (3) (رومانو دوناتو، 2003، ص119-120) حيث :

Q مستوى الفعالية الاقتصادية

MEC منحنى التكاليف الخارجية الحدية

MNPB منحنى المنفعة الخاصة الحدية الصافية.

في حالة يكون للمتضرر حقوق في عدم تعرضه للتلوث، وفي نفس الوقت يكون للمتسبب في الضرر ليس له الحق في إحداثه ففي هذه الحالة يفضل المتضرر أن لا يكون هناك تلوث بحث انه يملك حقوق الملكية البيئية.

اذا انتقلنا للنقطة D فسوف يكسب المتسبب بالتلوث OABD كربح اجمالي و لكن المتسبب في التلوث فسوف يخسر OCD، ولكن بما انOABD> OCD فليس هناك إمكانية للمساومة، كما يمكن للملوث أن يعرض تعويضا على المتضرر بمقدار OCD وأقل من OABD، ويبقى للملوث ربحا صافيا وقد يكون المتضرر في حالة أفضل، وبذلك يكون الانتقال إلى D على أنه تحسن باريتو ، وهذا

نفس الشيء بالانتقال منD إلى E وحتى Q^* ، ولكن أن أي تحول من Q^* غير مجدي لأن صافي الأرباح يصبح أقل من خسائر المتضرر و بالتالي فلا يمكن للملوث لأن يعوض المتضرر للانتقال إلى Q^* ، و هكذا فاذا بدأنا عند O وكانت حقوق الملكية تابعة للمعاني فيكون هناك توجه طبيعي للانتقال الى Q^* مما يشكل الحد الاجتماعي المثالي .

في حالة يكون للملوث حقوق الملكية فانه يبدأ إنتاجه من Q_{MAX} لان له الحق في إحداث التلوث مهما كان حجم إنتاجه، لكن من الممكن للطرفين التساوم لدراسة امر الانتقال من Q_{MAX} الى F، و هذه الحالة يمكن للمعاني ان يعوض المتسبب بالتلوث للتخلي عن قدر معين من الفعالية، وبما انه يستوجب على المتضرر ان يتحمل خسارة $FHIQ_{MAX}$، اذا لم يتم التحول الى F فسوف يكون على استعداد لتقديم أي مبلغ اقل من ذلك لتحقيق هذا التحول ، و سوف يكون المتسبب بالتلوث مستعدا لقبول أي مبلغ اكبر من FGQ_{MAX} وهو الربح الذي يستوجب عليه التخلي عنه و تتواجد إمكانية المساومة ثانية و يحدث التحول الى F.و لكن اذا كان التحول الى F هو تحسن اجتماعي وكذلك التحول من F الى J و من J الى Q^*، وهكذا فتصبح Q^* هي مستوى الفعالية الذي يعمل في النظام.

الشكل 3: التلوث المثالي من خلال المساومة

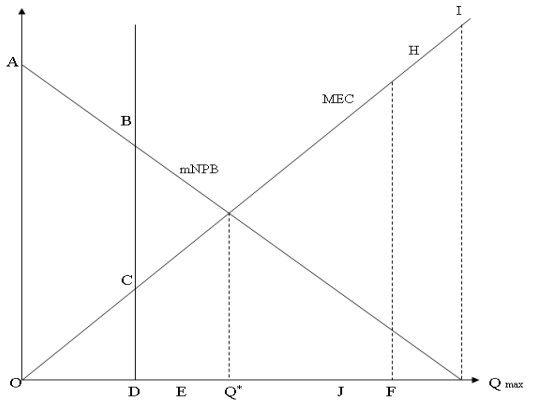

المصدر: رومانو دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق سوريا، 2003، ص 118.

3.1.2 بيع حقوق التلوث

تقوم الفكرة على أن السلطات العمومية تستطيع أن تقدر مسبقا كمية التلوث المقبولة في البيئة وتقوم ببيع وصل حقوق التلوث، و تقوم السلطات بوضع تقييم نقدي لقيمة الأضرار عند تقدير ضريبة التلوث، وبذلك فان شهادات التلوث هي أداة كمية تهدف إلى ترشيد كمية ثابتة من السلعة وهي التلوث واعتبارها كأحد أدوات السياسة البيئية (طعمة محمد حلمي محمد، 2001، ص 235) كتحديد المستوى المرغوب فيه من الجودة البيئة، إصدار شهادات للتلوث تسمح لمالكها بالتخلص من كمية محددة من التلوث في الطبيعة، مطالبة من يرغب في تصريف وحدات تلوث تنشأ عن نشاطه بشراء هذه الشهادات، ويمكن أن نوضح فكرة J.Dales بالشكل البياني التالي (زرواط فاطمة الزهراء، 2006 ، ص 104):

φ2 : تمثل كمية التلوث المقبولة والمحددة من طرف السلطات العمومية.

$A\varphi_1$: العرض الثابت للتلوث.

DP: يمثل طلب التلوث فيحدد السعر لتقاطع DP مع $A\varphi_1$.

الشكل 4: حقوق التلوث في حالة منح وصلات حق التلوث

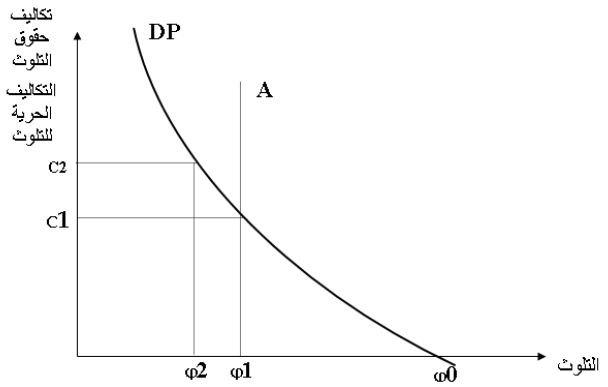

المصدر: زرواط فاطمة الزهراء، إشكالية تسيير النفايات وأثره على التوازن الاقتصادي والبيئي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية (2005_2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ص 104.

حسب نظام J.Dales فإن عدد الوصلات، يمكن استبدالها حسب العرض والطلب، واستعمال هذه الحقوق ليتنقل من النقطة C_1 إلى النقطة C_2.

لكن في الواقع العملي تواجه أسواق شهادات التلوث عوائق و مشاكل تؤثر سلبيا في كفاءتها وفعاليتها ويرجع ذلك إلى عدم وضوح القواعد المنظمة خاصة فيما يتعلق بالآجال الطويلة لتخصيص تلك الشهادات ، كما تفرض قيود متنوعة على جواز وإباحة تجارتها ،كما أن تجارة الشهادات لا تأخذ وضعها عند المستوى الفعال الكفء في حالة تمتع الملوثين بنفوذ قوي في السوق مما يتيح لهم التأثير على السعر الذي به تسوق الشهادات (طعمة محمد حلمي محمد،2001، ص 237).

4.1 التلوث الأمثل

للوصول إلى التلوث الأمثل يتطلب أن تكون المنفعة الاجتماعية الحدية الناجمة عن تخفيض التلوث مساوية للتكاليف الاجتماعية الحدية للتخفيض، و تحدث المساواة عندما تتساوى المنافع الحدية لتخفيض التلوث بمقدار وحدة واحدة مع التكاليف الحدية لذلك التخفيض، و الرسم البياني التالي يوضح كيفية تحديد المستوى الأمثل والكفء للتلوث أو المعالجة.

الشكل 5: المستوى الامثل والكفئ للتلوث

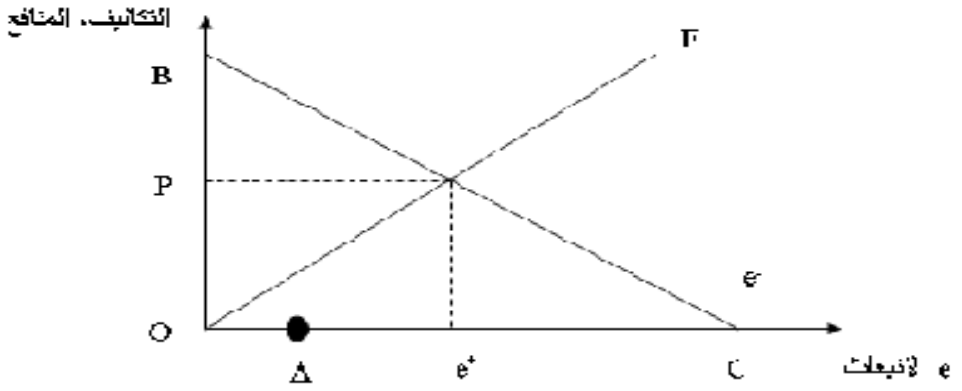

المصدر: بول آ. ساموبلسون، ويليام د. نوردهاس، **الاقتصاد**. ترجمة : هشام عبد الله، دار الأهلية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن ، 2006، ص 382.

BC: المنفعة الحدية لتخفيض التلوث.

OF: التكاليف الحدية لتخفيض التلوث.

e: الكمية أو المستوى الأقصى من الانبعاث.

P: سعر تخفيض التلوث بحيث يمكن تثبيت p وتأسيسه كسعر ثابت في حالة الرسم وسعر محدد من طرف السوق في حالة رخص الانبعاث القابلة للتفاوض.

e^*: المستوى الأمثل (الكفء) للتلوث.

من هذا الشكل نلاحظ أن المستوى الأمثل للتلوث يهدف إلى الوصول إلى مستوى التلوث المقبول اقتصاديا والذي يقع بين النقطتين Δ و C بحيث Δ تمثل مستوى التلوث الكفء المقبول بيئيا الذي يسمح للبيئة باستيعاب التلوث ، فالوصول إلى المستوى الأمثل للتلوث يعتمد بشكل أساسي على الاستثمارات البيئية وهي تابعة إلى حقوق الاستخدام للوسط الطبيعي ونستطيع توضيح ذلك عبر الشكل البياني التالي (Pillet Gonzague, 2006, P20):

الشكل 6: التلوث الأمثل

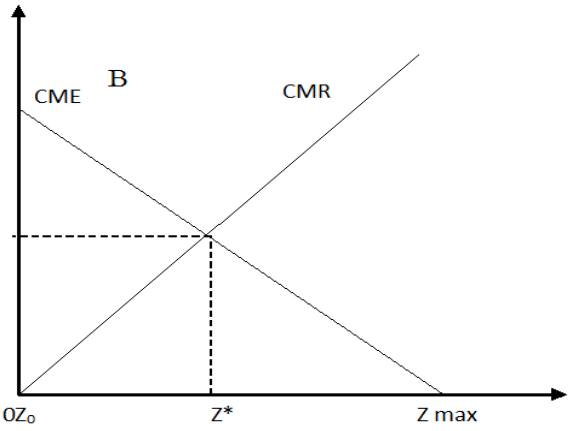

source : Pi cologie de l'économie Helbing et lightenhahn, 2006, p20.

- CME: التكلفة الحدية الخارجية التي يتحملها الضحايا (المنفعة الاجتماعية الحدية).

- CMR: التكلفة الحدية للمعالجة: التكاليف تتحملها المؤسسة لمعالجة التلوث الصادر عنها.

حيث إذا كان للملوث حق في الاستخدام التام للطبيعة، فلن توجد أي قوة تجبره على الالتزام بوضع استثمار بيئي يخفف من الضرر الناتج، فتكون دالة الاستثمار دالة معدومة ($Z=0(Z°)$، أي مهما كان حجم التلوث الناتج فإن المؤسسة لن تلزم بالتخفيض منه، وبذلك ترتفع تكاليف المعالجة إلى أقصاها $(B،0)$ و تكون محملة على عاتق الضحية.

- إذا كانت الضحية لها حق في الاستخدام التام للطبيعة، سيمنع منعا باتا ظاهرة التلوث، في هذه الحالة يصل حجم الاستثمار البيئي إلى أقصاه Z تصبح (Z max) تكون التكاليف محملة على عاتق الملوث فتنخفض بذلك التكاليف التي يتحملها المجتمع إلى الصفر، تؤدي هذه الحالة بالمؤسسة إلى المفاوضات من أجل شراء حق في التلويث.

- النقطةZ^* تمثل الحالة المثلى بالنسبة للضحية حيث تمثل مستوى أمثل من التلوث، أما بالنسبة للمؤسسة فهي تمثل مستوى أمثل من الاستثمارات الخاصة بحماية الوسط الطبيعي(Pillet Gonzague,

(2006, P20

4.1.2 منح الإعانات الحكومية: تقوم الحكومات بتشجيع المنشاة بتقديم إعانة على كل وحدة يتم معالجتها قبل إلقائها في الوسط الطبيعي وذلك للتقليل من حجم التلوث الذي تطرحه المؤسسات ، ويوضح ذلك حسب الشكل البياني رقم (7) التالي :

الشكل 7: أثر تقييم الإعانات في الحد من التلوث البيئي

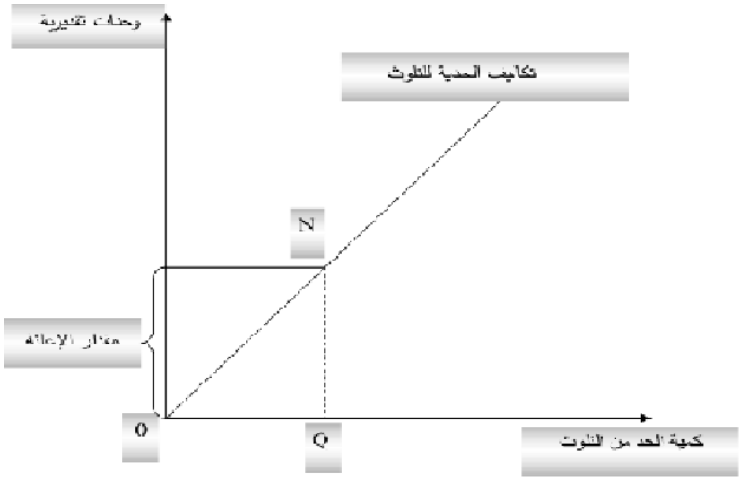

المصدر : فيشر، إنطوني، ترجمة عبد المنعم ابراهيم العبد المنعم و آخرون: اقتصاد الموارد والبيئة، دار المريخ للنشر الرياض السعودية، 2002، ص 25.

بتقديم إعانة ثابتة بمقدار OV وهي تكلفة الوحدة الغير معالجة، الحجم الأمثل للمعالجةOQ فقبل هذا المستوى تكون الإعانة الممنوحة في حالة المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة ، فتستمر المؤسسة في معالجة نفاياتها. وبعد المستوىOQ تصبح تكلفة المعالجة اكبر من الإعانة وعندها تتوقف المنشاة عن المعالجة عند الحجم الأمثل للمعالجة OQ تحقق المؤسسة ربحا صافيا يساوي عند OQ إيرادات الدعم عند OQ _ تكلفة المعالجة عند OQ وبذلك فهو يساوي بيانيا [OQNV] _ [OQN]، فإذا استمرت المؤسسة في إلقاء النفايات فان الإعانة تصبح إيرادات مفقودة ، وعليه فان الإعانات تؤخذ في الحسبان فتحول الآثار الخارجية إلى آثار داخلية (فيشر إنطوني، 2002، ص 25).

5.1.2 الرقابة الحكومية

يعتبر وضع المعايير، المنع ، اللوائح التنظيمية والقوانين من مهام الرقابة الحكومية، وهي من أوائل أدوات السياسة البيئية التي تم استخدامها منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وزاد الاعتماد عليها إلى حد الآن بفضل الاهتمام المتزايد والمتنامي بالقضايا البيئية من جانب الرأي العام، التوسع الصناعي وما يسببه من استنزاف للموارد الطبيعية وما يتخلف عنه من انبعاثات ومخلفات إضافة إلى انتشار التحضر وما سانده من الاستهلاك من السلع والخدمات وتشتمل الرقابة الحكومية على القيود الفنية و تتخذ واحدا أو أكثر من الأشكال التالية (طعمة محمد حلمي محمد ،2001 ، ص 210-211):

– وضع مواصفات معينة بالنسبة لمدخلات العملية الإنتاجية،

– تحديد أنواع معينة من الوقود أو الطاقة التي يتعين استخدامها كاستبدال إحلال الطاقة الكهربائية محل المازوت أو الفحم.

– تحديد طرق أو نسب استخدام مدخلات العمليات الإنتاجية المختلفة.

إن قانون المنع لإلقاء النفايات يعتبر وسيلة من الوسائل لمواجهة المشاكل البيئية، ولكن سن مثل هذا القانون يأخذ في الاعتبار لمدى توفر البدائل القريبة من النشاط الإنتاجي المسبب في التلوث، في حالة وجوده يجب أن يكون بتكلفة خارجية اقل و لمستوى التكلفة الاجتماعية التي يفرضها النشاط الإنتاجي على المجتمع.

3 . القابلية للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية

إن تعامل الاقتصاد مع البيئة يكون من جانب استخراج الموارد ومن جانب إعادة طرح الملوثات والنفايات، إذا فالمشكل الأساسي من وجهة نظر اقتصادية هو النقص في رصيد الموارد الطبيعية الأساسية في العملية الإنتاجية والتي تعتبر حق للأجيال القادمة، (نفط، غاز، مسطحات مائية، أصناف حيوانية، أصناف نباتية ....الخ)، أما من جانب تراكم الملوثات والنفايات فمن المعلوم أن سرعة إعادة تحللها في الطبيعة بطيئة جدا.

الحل من وجهة نظر اقتصادية هو إحداث توسيع في المساحات الخضراء خاصة إعادة غرس الغابات والمحميات الطبيعية، التي تساعد على إعادة امتصاص الغازات الجوية ، وتحلل النفايات الصلبة والسائلة والتي تعاد إلى التربة بفعل التفاعلات البيولوجيا.

4. الحلقة المفرغة بين بعدي الاقتصاد و البيئية

تتشكل الحلقة المفرغة نتيجة لوجود مجموعة من العوائق تمنع استمرارية العلاقة بين لاقتصاد والبيئة مع مرور الزمن، فتمنع تجديد الطاقات البيئية مما يؤدي الى عدم قدرة النشاط الاقتصادي على المواصلة، وبذلك فهي منطقة الرسكلة الطبيعية التي يجب المحافظة عليها و تعرف بأنها القدرة الذاتية للطبيعة على المعالجة الذاتية للملوثات الصادرة عن الوسط الصناعي، ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل 8: الحلقة المفرغة بين الاقتصاد والبيئة

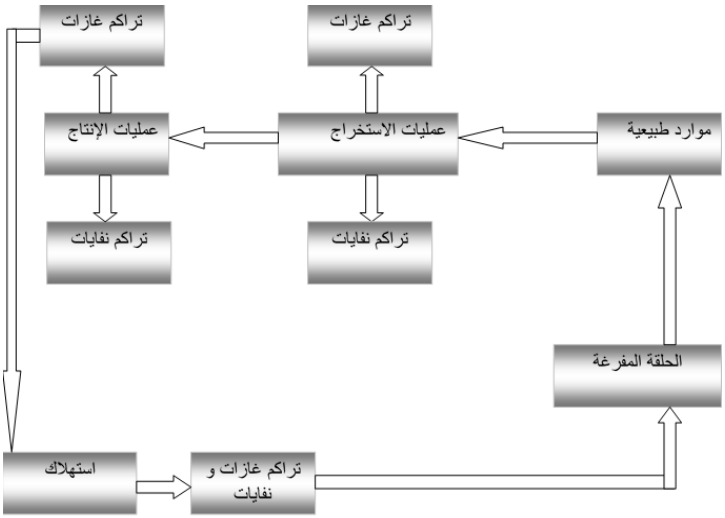

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الطرح السابق

أما في حالة توسيع المنطقة **V** (**منطقة الرسكلة الطبيعية**) فان اثرها يظهر في امتصاص الغازات مباشرة، أما بالنسبة للنفايات الصلبة فان سرعة تحللها مرتبطة أساسا بشدة تركيز المواد الموجودة فيها، ويبقى الحل بالنسبة للنفايات الصلبة والسائلة خاصة الخطيرة والسامة منها في إيجاد طرق صديقة للبيئة

للتخلص منها وذلك باستخدام أساليب تسيير النفايات ومختلف تقنيات المعالجة كالمعالجة الحرارية، الكيميائية، البيولوجية والفيزيائية.

الشكل 9: أهمية المنطقة V

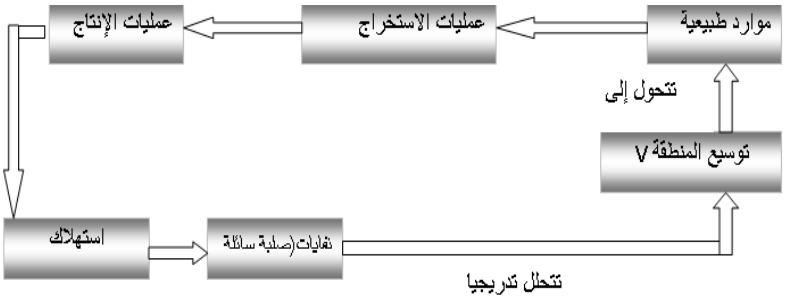

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الطرح المقدم

5.خاتمة

ان المحافظة على استمرارية العلاقة بين الاقتصاد و البيئة تستلزم وضع قيود تنظيمية على المؤسسات من اجل الزامها على احترام الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه بإدماج الاثار الخارجية التي تسببها و ذلك بالالتزام بالضريبة البيئية، امتلاك حقوق للأصول بيئية، الوصول الى الحد الأمثل للتلوث، الحصول على الإعانات البيئية والالتزام بالرقابة الحكومية على أنشطتها، كما ان العمل على توسيع الأصول البيئية التي تعمل على المعالجة الطبيعية للمخلفات يعتبر مهم جدا للمحافظة على الوسط الطبيعي.

6. قائمة المراجع

- إبراهيم عيسى علي، جغرافية التنمية والبيئة دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- الحرتسي حميد عبد الله ، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر للفترة 1994_2004 (أطروحة دكتوراه)، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية، الشلف ، الجزائر ،2005.
- بول آ. ساموبلسون، ويليام د. نوردهاس، الاقتصاد. ترجمة : هشام عبد الله، دار الأهلية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

- دعبس يسري والقمحاوي محمد، التلوث البيئي وسبل مواجهته، الملتقى المصري للإبداع والتنمية،جامعة القاهرة، مصر ، 1998.
- رومانو دوناتو ،الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، مواد تدريبية المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا ، 2003.
- زرواط فاطمة الزهراء، إشكالية تسيير النفايات وأثره على التوازن الاقتصادي والبيئي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005_2006.
- شارلس د كولستاد، الاقتصاد البيئي، ترجمة، عبد الخير احمد يوسف، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض ، السعودية، 2005.
- طعمة محمد حلمي محمد، دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة بين النظرية والتطبيق، مطبعة العمرانية للأوفست، القاهرة، مصر، 2001.
- علتم باهر محمد، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، ط 01، مكتبة آداب القاهرة، مصر، 1998.
- فيشر إنطوني، اقتصاد الموارد والبيئة، ترجمة عبد المنعم ابراهيم العبد المنعم و آخرون دار المريخ للنشر الرياض السعودية، 2002 .
- Faucheux Sylvie, noël Jean-François, économie des ressources naturelles et de l'environnement ; ARMANDCOLIN, France, 1995.
- Pillet Gonzague, économie de l'environnement, écologie de l'économie Helbing et lightenhahn, 2006.

التجديد الترابي: هل هو ضرورة أم صدفة في الذكاء الترابي وخلق المشاريع؟

سعيد ابناي،[1] مريم آيت نيصر[2]

[1] طالب باحث في الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة القاضي عياض، مراكش– المغرب
مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، abannay.said@gmail.com

[2] طالبة باحثة في الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش– المغرب
مختبر (LIMPACT/ LERMA)، mariam.aitnicer@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

يناقش هذا المقال أهمية التجديد الترابي باعتباره بناء اجتماعي لمواجهة الديناميات والتحولات السوسيو–اقتصادية الناشئة والتغيرات البيئية التي يشهدها المجال الترابي في مستوياته المتعددة. هذا التجديد يشارك من خلال رؤية للتراب كمجال في تثمين الموارد وتعزيز تبادل المعلومات من خلال تبني مشروع ترابي مجدد يهدف الى خدمة خصوصيات المجال وتحقيق التنمية الترابية.

يهدف هذا البحث الى قراءة في العلاقة بين التجديد والتراب من خلال إبراز أهمية التراب في إنتاج الذكاء الجماعي كمدخل في بلورة المشروع الترابي من أجل تنمية الهوية الجماعية وتحقيق التنمية الترابية.في هذا الإطار، يمكن القول إن التجديد والذكاء الترابيين هي مفاهيم ترتكز على القناعة بأن التنمية من خلال بلورة مشاريع ترابية هي نتيجة قدرة مختلف الفاعلين على التنسيق وتحديد بشكل جماعي التوجهات التي يجب اتباعها ووضع الوسائل من أجل بلوغها.

كلمات مفتاحية: التجديد الترابي، الذكاء الجماعي، المشروع الترابي، التنمية.

Résumé

L’innovation territoriale: une nécessité ou une coïncidence pour l’intelligence territoriale et le montage de projets ?

Cet article traite l’importance de l’innovation territoriale, considérée

المؤلف المرسل: ابناي سعيد، **الإيميل**: abannay.said@gmail.com

comme un construit social confrontant les dynamiques et les mutations socio-économiques émergentes et les transformations environnementales que connait l'espace territorial sur ses niveaux divers. Cette innovation participe, par une considération du territoire comme espace, à l'activation des ressources et encourage l'échange d'informations à travers l'adoption d'un projet territorial innovant qui vise à servir les spécificités de l'espace et à réaliser un développement territorial.

L'objectif de l'article est de discuter la relation existante entre l'innovation et le territoire en montrant l'intérêt du territoire dans la production d'une intelligence collective comme entrée pour cristalliser les projets territoriaux afin d'assurer un développement de l'identité collective et la réalisation du développement territorial.

Dans ce cadre, nous pouvons dire que l'innovation et l'intelligence territoriale sont des notions basées sur la réalité que, le développement des projets territoriaux; est le résultat de la capacité des divers acteurs à coordonner et préciser, de manière collective, les orientations qu'il faut suive et les moyens pour les réaliser.

Mots clés : Innovation territoriale, intelligence collective, projet territorial, développement.

1. مقدمة

أصبح اليوم مشروع التجديد يطرح إشكالا عميقا للدراسات الاجتماعية ومدى قدرتها على الإجابة عن الإشكالات المطروحة، ليس فقط من وجهة نظر معرفية ولكن أيضا من خلال قدرة الترابات على إنتاج الجديد وتبني مشروع ترابي مجدد يعكس التوافق في الرؤى والتشاور بين مختلف الفاعلين بغض النظر عن اختلاف منطقهم وتوجهاتهم، وبالتالي يسعى الى خدمة خصوصيات المجال ويطمح لتحقيق التنمية الترابية.

إن دراسة التجديد في المجالات الهامشية هو في الواقع فرصة مناسبة للشروع في دراسة دقيقة للتجديد في التصور العلمي الحديث وكذلك لمعالجة ومواجهة التحولات السوسيو اقتصادية الناشئة والتغيرات البيئية والانتظار القوي من الجانب المؤسساتي، العلمي، السوسيو اقتصادي والسياسي وبالتالي

إعادة دراسة مسارات التغيير عبر الزمن.

البعد المجالي للتجديد فتح النقاش نحو إشكالية جغرافية جديدة، تنخرط في مقاربات براكماتية وبنائية، من خلال الارتباط بعلاقة التراب/التجديد. وذلك من خلال اعتبار أهمية تأثيرات التراب في التجديد. وهكذا يشكل موضوع التجديد الترابي حقلا معرفيا جديدا لطرح الإشكاليات الجغرافية حول الديناميات والتحولات التي يشهدها المجال الترابي في مستوياته المتعددة، ولطرح القضايا الجوهرية ليس فقط بالنسبة للباحثين الجامعيين ولكن كذلك بالنسبة لمختلف السياسات العمومية والفاعلين.

في هذا السياق، فإن الذكاء الترابي يمكن التفكير فيه من خلال تظافر جهود الفاعلين باختلاف مرجعياتهم واستراتيجياتهم، يتقاسمون قيم مشتركة. هذا الذكاء الترابي يقدم رؤية ديناميكية للترابات من خلال التوفيق بين مؤهلات خدمات المجال الجغرافي والقدرات الجماعية. ونتيجة لهذه الرؤية الجماعية للديناميات الترابية، فإن الذكاء الترابي يشمل الجماعات، الفاعلين والباحثين لتعزيز مشاريع التنمية المجددة وللسماح للفاعلين بتطوير، إدارة وتقييم هذه المشاريع.

من هذا المنطلق، نسعى إلى تسليط الضوء وفتح النقاش حول أهمية باراديكم[1] التجديد في ترابات المعرفة من خلال الوقوف على علاقة التجديد بالتراب، ثم إبراز أهمية التراب في إنتاج الذكاء الجماعي وأخيرا إظهار مقاربة الذكاء الترابي كمدخل في بلورة المشروع الترابي من أجل تنمية الهوية الجماعية وتحقيق التنمية الترابية.

2. التجديد: موضوع غامض في ترابات المعرفة

1.2 الابتكار أصل التجديد

قبل معالجة هذا الموضوع، نعتبر أنه من الأفضل توضيح بعض المفاهيم والتصورات التي نريد أن نستعملها خلال هذا المقال. وبالتالي لابد من تسليط الضوء على أوجه التشابه والتقارب بل أحيانا الخلط

[1] يمكن تعريف "الباراديكم" (باللاتينية: Paradigma) بأنه النموذج الفكري. وقد ظهرت هذه الكلمة منذ أواخر الستينات من القرن العشرين في اللغة الانجليزية لتشير إلى نمط تفكير ضمن أي تخصص علمي أو موضوع متصل بنظرية المعرفة (الإبستيمولوجيا). وهذا المفهوم أدخله الفيلسوف "طوماسكون"، والباراديكم هو انجاز علمي مميز يصبح نموذجا جديرا بالمحاكاة من جانب باحثين آخرين. يقول عبد الفتاح أبو العز في كتابه: "قضايا المنهج في العلوم الإنسانية المعاصرة": "هو مجموعة متناسقة من المفاهيم تسود خلال عصر ما، مشكلة أفقها الذهني. ويتطور الباراديكم بالتراكم إلى أن ينفصل عنه الواقع وتحدث أزمة معرفية تتيح الفرصة لظهور وتبلور باراديكم جديد، يشكل قطيعة نهاجية مع الباراديكم القديم. ويصبح ما كان مركزيا للباراديكم القديم من قيم معرفية ومفاهيم، محيطيا للباراديكم الجديد والعكس بالعكس".

والغموض بين مفهومي التجديد/الاختراع (الابتكار). (Innovation/invention).

في البداية يمكن القول، إن الاختراعات تصبح تجديدات فقط عندما يتم تطبيقها وتتسبب في الآثار التي صممت من أجله. حيث أن "الاختراع" هو تحويل فكرة الى واقع، بينما "التجديد" هو أيضا فكرة تصبح واقعا وتمارس بنجاح. وبالتالي فالفرق بين الاختراع والتجديد هو مستوى النجاح وتحقيق الرواج (أي التسويق). كذلك يجب الإشارة الى أن الاختراع هو أصل التجديد وبالتالي فإن التجديد هو طريقة جديدة لتسويق الأشياء.

في عمق التجديد نجد مفهوم الإبداع الذي هو شرط أساسي وخطوة سابقة لخلق تركيبات جديدة. ولكن التجديد هو أكثر من مجرد فكرة مبدعة، حيث أن في بعض الأحيان نجد أفكار تبقى على مر الزمان وتتحول الى تجديد.الهدف الأساسي إذن من التجديد هو التغيير وإعطاء قيمة مضافة وتحسين العمليات، المنتوجات أو التجارب. ولذلك فإن المفهوم يضم أيضا التنفيذ.

وإذا كان مفهوم التجديد يقود الى التسويق لترويج منتوج جديد، فإن البعض يعتبره مقاربة تنطلق من الاختراع (أي البعد التقني) وتنتهي بمحاكاة المجتمع لهذا التجديد. حيث أنه إذا كان التجديد أيضا يتميز بإنتاج الجديد (منتوج، تنظيم، أنشطة...) فإن دراسته العلمية لا ترتكز فقط على تقديم متميز لتاريخ التكنولوجيا والممارسات الاجتماعية ولكن أيضا تعتمد على دراسة المسارات التي من خلالها يتم إنتاج وبناء التغيرات.

2.2 التجديد: باراديكم أكثر تنقلا وترحالا بين التيارات الفكرية

يعتبر مفهوم التجديد من أكثر المفاهيم التي تناولتها التيارات الثقافية والفكرية المختلفة، وقد انعكس هذا على المفهوم ذاته من حيث معناه ودلالاته. إذ يرجع أصل مصطلح "التجديد" باللاتينية الى (innovatio) ويعني خَلق شيء جديد. "التجديد هو تصور وإنجاز شيء جديد، غير معروف" (Peter Drucker, 1986).

والتجديد في اللغة العربية من أصل الفعل " تَجَدَّدَ " أي صَار جَديدًا، وكذلك أجَدَّهُ واستجَدَّهُ، ومن خلال هذه المعاني اللغوية، وبناء على ذلك، فإن عملية التجديد تعتبر ضرورة لإعادة التأهيل، وهي تشير إلى التغيير الجذري والانقلاب في وضعية المجتمع.

وهكذا يمكن القول إن مفهوم التجديد يرتكز على مبدأين أساسيين:

إن عملية التجديد مرتبطة بمنظور التكيف في إطار غياب العلاقة الواضحة بين الثابت والمتغير، إذ تعتبر كل قيمة قابلة للتغير والتحول وعلى الإنسان أن يستجيب لهذه التغيرات بما يسمى التكيف.يعني مفهوم التجديد، تجاوز الماضي من خلال الانقلاب والتغيير الجذري في وضعية المجتمع.

في الواقع، يرتبط مفهوم التجديد بمجموعة من المفاهيم النظرية المرتبطة بالتأصيل النظري للمفهوم، والمفاهيم الحركية المتعلقة بالممارسة الفعلية لعملية التجديد.أما على مستوى المفاهيم الحركية والتي تُوحي بالدينامية، فإن التجَدُّد والتَّجْديد في قضايا الفكر كما هو الحال بالنسبة للتغَيُّر والتغْيِّير في قضايا الاجتماع

إن التجديد إذا خطة واعية فردية أو جماعية لوضع هذا التجَدُّد ضمن منظور معقول ومنسق. فالتجديد ليس بظاهرة عصرية، بل تعتبر ظاهرة قديمة بقدم الإنسان، هذا الأخير يتجه دائما للبحث عن طرق جديدة لتحسين استعمال الأشياء والحصول على حلول لمختلف المشاكل. لكن ظهور مفهوم التجديد في العلوم الاجتماعية هو حديث، يرجع إلى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، من خلال النموذج الخطي للتجديد والذي يفيد أن التجديد هو نتيجة تطور مراحل منظمة. لكن هذا البارادايكم لم يعرف شعبيته حتى مجيء الاقتصادي النمساوي (Joseph Schumpeter, 1883-1950).

وبالتالي فإن التجديد يتميز بمجموعة من المميزات، نذكر منها:

- مسلسل معقد، بمعنى أنه لا يتخذ تطورا خطيا.
- مسار/مسلسل تعاوني.
- مسار/مسلسل نسقي ومحلي.

حسب "كتاب أوسلو" (OCDE, 1997)[2] ارتبط مفهوم التجديد في بدايته الأولى بتطوير المقاولات، التكنولوجيا، البحث واقتصاد المعرفة. إذ يعتبر التجديد التكنولوجي أساسي في عالم الشركات

[2] حسب (Manuel d'Oslo)، والذي يعتبر كمرجع في تحديد مفهوم التجديد، حيث تم تحديد أربع أشكال أساسية للتجديد، وهي كالتالي: * تجديد المنتوج: أي جلب منتوج أو خدمة جديدة والتي تم تحسينها بواسطة التكنولوجيا أو تحسين المواد المكونة أو المندمجة لاعتبار منتوج جديد. * تجديد المسار: هذا المفهوم يستعمل عند الحديث عن مجالات الإنتاج والبرامج المستخدمة بهدف نقص مصاريف الإنتاج/التوزيع وبالمقابل الزيادة في جودة هذين العاملين الأخيرين. * التجديد في التسويق: بمعنى استعمال طريقة تسويق غير مستعملة من قبل، ينتج عنها تغيرات في المنتوج، سواء على مستوى الشكل، طريقة التعليب أو غيرها، على مستوى قنوات البيع، التحفيز والثمن. * التجديد في التنظيم: يهم مختلف التغيرات الايجابية على مستوى إنتاجية الشركة. وكذا التعديلات التي تمس العلاقة مع الزبائن والمسؤولون المشاركون في عملية/ أو مسار الإنتاج.

والسوق. لكن هذا المفهوم لم يعد يقتصر على تنمية المقاولات، بل أصبح يهم أيضا الترابات والمجتمع بمختلف مكوناته، الأمر الذي انبثق عنه مفهوم التجديد المجتمعي والترابي. إن هذه المفاهيم هي ليست جديدة، ذلك أن الاهتمام بمفهوم التجديد في الميدان المجتمعي والترابي عرف توسعا كبيرا خلال العقدين الأخيرين، خاصة من طرف علماء الاجتماع والمسؤولون عن التنمية.

- التجديد الترابي: يرتبط بمفاهيم التنمية المستدامة، بتشكيل الترابات. إذ أن التجديد الترابي يمُس جميع المبادرات المرتبطة بالتراب والتي تحمل صفة التجديد أو تخرج عن نطاق المعتاد بهذا التراب.
- التجديد المجتمعي: يرتبط بسلوكات الفاعلين في المجتمع سواء أفراد أو جماعات، من خلال السياسات المجتمعية. هذا التجديد المجتمعي يمكن أن يساهم في إعادة تحريك الأفكار المتواجدة من خلال تبنيها ثم تصديرها لترابات جديدة.

على المستوى الإجرائي، يمكن القول إن التجديد الترابي يعتبر دعامة لتنمية تراب معين وله دور متميز من خلال خلق أشكال مجتمعية جديدة. ولهذا السبب يتم تجميع هذين المفهومين الترابي والمجتمعي في شكل واحد وداخل نفس الهدف الاستراتيجي. إذ أن تحديد مفهوم التجديد المجتمعي والترابي يستجيب لحاجة مَا، وفهم واقع معقد، والهدف هو محاولة جلب عناصر الإجابة لهذه الحاجة من خلال إنتاج خدمات ومنافع لصالح المجتمع.

إن مفاهيم التجديد (المجتمعية، الاجتماعية، التكنولوجيات) هي معقدة، يجب الكشف عنها بدقة لتجنب الخلط، وبالتالي نميز فيها بين:

التجديد التكنولوجي.

ومن جهة أخرى، التجديد المجتمعي والترابي، فكل تجديد هو مجتمعي، بمعنى له علاقة بالمجتمع.

3.2 التجديد والتراب: أية علاقة؟

إن عولمة الاقتصاد (بالرغم من أن الظاهرة تهم أيضا الثقافة والسياسة) تؤدي إلى إنشاء نظام تنافسي عالمي قوي يفرض على المقاولات والترابات أن تكون في الموعد. وبالتالي يصبح مفهوم التجديد هو العامل الحاسم لتقوية المنافسة وتطوير الترابات واندماجها في الفضاء العالمي، الذي يتميز بعدم التوازن وسرعة التغيير. في هذا السياق، تتشكل المجالات المحلية والجهوية حيث تتركز مواهب ومهارات المجتمع أمام مواجهات تحديات جديدة، وهكذا فإن التجديد هو عامل مهم في الدينامية الاقتصادية وأيضا في التنمية

الترابية. بل أكثر من ذلك أصبح التراب يشكل في آن واحد، مُستقبِل لتأثيرات العولمة وكذلك مُرسِل للاستجابات لهذه التحديات.

يُفهم من التجديد في نطاقه الواسع، على أنه القدرة على خلق وإدماج معارف، وبالتالي يعتبر عاملا أساسيا في القدرة التنافسية لدرجة أنه يسمح ليس فقط بزيادة الإمكانات الإنتاجية ولكن أيضا بالمساهمة في استعمال معقلن للموارد.

والجدير بالذكر، أنه خلال فترات طويلة، ارتبط مفهوم التجديد بالتكنولوجيات الجديدة، حيث تم التركيز فقط على التجديد التكنولوجي باعتباره يرتبط بعوامل داخلية ترتبط بالمقاولة. لكن خلال السنوات الأخيرة، بدأت تظهر رؤية جديدة حول التجديد، باعتباره ظاهرة ذات طابع جماعي وليس فردي كما كان يُعتقد من قبل. ومن تم، أصبح التركيز حول قدرة مختلف الأوساط الترابية على إنتاج واستعمال المعارف وأفكار جديدة تسهل إيجاد حلول جادة. وهذا يسمح بإدماج تصورات مثل التجديد الترابي، التجديد الاجتماعي، أوساط مُجدِدة، الترابات الذكية. حيث أن التجديد الترابي قد يغطي مبادرات عدة ومتنوعة: المقاولة الاجتماعية، الديمقراطية التشاركية المحلية، الجمعيات التضامنية، ...

من خلال ما سبق، يمكن القول، إن "التجديد الترابي هو بناء أصيل، يتموقع في الزمان والمجال، فهو ذو بُعد زمني وبُعد ترابي. هذه التجديدات المجتمعية لها مجموعة من المخرجات، من أهمها التجديدات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان التجديد الاقتصادي هو تثمين اقتصادي وظهور أفكار جديدة تهُم الإنتاج، الخدمات وتضم التجديد التكنولوجي للمواد والعمليات وأيضا التجديد المؤسساتي والتسويق. فإن تجديد المجتمع يضم مقاربة جديدة، تهم ممارسة أو منتوج جديد يستجيب لمشكل اجتماعي"[3].

يتبين أن التجديد يتأسس دائما من قدرات التكيف للفاعلين المحليين من أجل الإجابة على أسئلة خاصة. حيث أن التجديد يفيد معرفة الإجابة في ظرف ما لمشكل ما. ومفهوم التنمية المستدامة والذكاء الترابي مرتبطان بشكل قوي حول مفهوم التجديد الاجتماعي، حيث أن الذكاء الترابي يتمحور كأساس للتجديد الاجتماعي لتراب محلي وبالتالي يصبح هذا الذكاء أداة في خدمة الفاعلين من أجل التنمية الترابية

[3] Séminaire d'échange et de valorisation des travaux des réseaux ruraux régionaux du réseau rural Français., « Innovation territoriale », Atelier 5 : Comment favoriser l'innovation territoriale ? 15 Novembre 2011 ; Paris. p 28

المستدامة.

3. التراب: مقاولة لإنتاج الذكاء الجماعي وبناء المشروع الترابي

أصبحت الترابات في "مجتمع المعرفة" مطالبة بإدماج تكنولوجيا المعلومات والتواصل، حيث أن عملية الذكاء الترابي الذي نسعى الى تأهيله من خلال مقاربة المعلومات والتواصل الترابي، تجد تفسيرها في بناء الرأسمال الاجتماعي على المستوى الترابي. هذا الرأسمال يشكل تمهيدا لكل سياسة تنموية سواء تعلق الأمر بسياسة التحولات الترابية أو التجديد.

1.3 التجديد كمسار مدمج في التراب

مما لا شك فيه، إن استحضار مفهوم التجديد كمشروع وبناء يقودنا مباشرة الى تناول أبعاد التراب. وذلك من خلال البعد الهوياتي حيث أن التراب له شخصيته وهويته التي تتحدد من خلال اسمه، حدوده، تاريخه وتراثه وأيضا من خلال تمثلات الجماعة البشرية التي تتملكه. كذلك هناك البعد المادي الذي يعكس المعطى الفيزيائي والطبيعي للتراب، هذا المعطى قد يكون عامل جذب ونقطة قوة وقد يكون عائق للتنمية. ثم أيضا البعد التنظيمي باعتبار التراب كيان سوسيو-اقتصادي يضم مؤسسات وفاعلين تحكمهم علاقات السلطة، التعاون والصراع. وبالتالي فإن مختلف أبعاد التراب الى جانب الرأسمال الترابي (الطبيعي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي) تنخرط في مسار ديناميكي للتفاعلات داخل نسق مركب ومعقد. هذه الرساميل الترابية تعبئ من طرف الفاعلين في خدمة التنمية من منظور التجديد.

إن فكرة التراب بدأت تشق طريقها ابتداء من عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي تجاوز تلك النظرة الضيقة من خلال قراءة عميقة في هذا التراب. ومنه الحديث عن مجال ذي حمولة اجتماعية، ثقافية، مشحون بقوة الأحاسيس والرموز، ولكن مبني من خلال التدخل المنهجي والنسقي الدائم للفاعلين، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. من خلال هذا المعطى الأخير، فإن التراب يأخذ شكله ومفهومه الحالي وبالتالي انطلاق مسلسل "التنمية الترابية".

إن تأثير القرب سواء (المعرفي، المؤسساتي أو التنظيمي) والذي يميز التراب فهو يساعد على خلق الثقة وكذلك يساهم في تسليط الضوء على القضايا والمبادرات وعلى حاملي المشاريع. وهكذا فإن مسألة القرب الترابي تضفي الانسجامالترابي على أنظمة الفاعلين من خلال إمكانية اللعب والقيام بالقدرة على الابداع، سواء من خلال الديمقراطية التشاركية، التعبير عن موقف لصالح التجديد، التغيير، التعاون والالتزام

الجماعي. حيث أن التراب يتشكل من خلال الممارسات، الأنشطة المتملكة والمعاشة على المستوى المحلي من طرف الأفراد والجماعات. هذا البناء يتضمن مسألة القرب التي قد تؤدي الى تثمين الموارد ذات الخصوصية وتساهم في نشأة الترابات المبدعة. وبالتالي فإن التراب يرتبط بشكل أساسي بمفهوم القرب الجغرافي والاجتماعي الذي يوجد في قلب الديناميات الجماعية للتملك وتثمين الخصوصيات للمؤهلات والإمكانات. وفي هذا السياق يظهر التراب كمقياس للتجديدات التي تتساءل حول مفهوم التنمية.

2.3 الذكاء الترابي والمشروع الترابي: أي تمفصل؟

تشكل صياغة المشاريع وبناء الترابات نقطة أساسية في إشكالية دراسة وتحليل ديناميات المجال من طرف الفاعلين المسؤولين عن التنمية الترابية. وفي سياق تسارع مسلسل العولمة، أصبح القرب بين الفاعلين في التنمية المحلية وتماسكها ضرورة مطلقة، حيث أظهرت التجارب السابقة خلال السنوات الأخيرة أهمية التنسيق بين الفاعلين من منظور إنمائي محلي.

خطاطة 1: الذكاء الترابي والمشروع الترابي: أي تمفصل؟

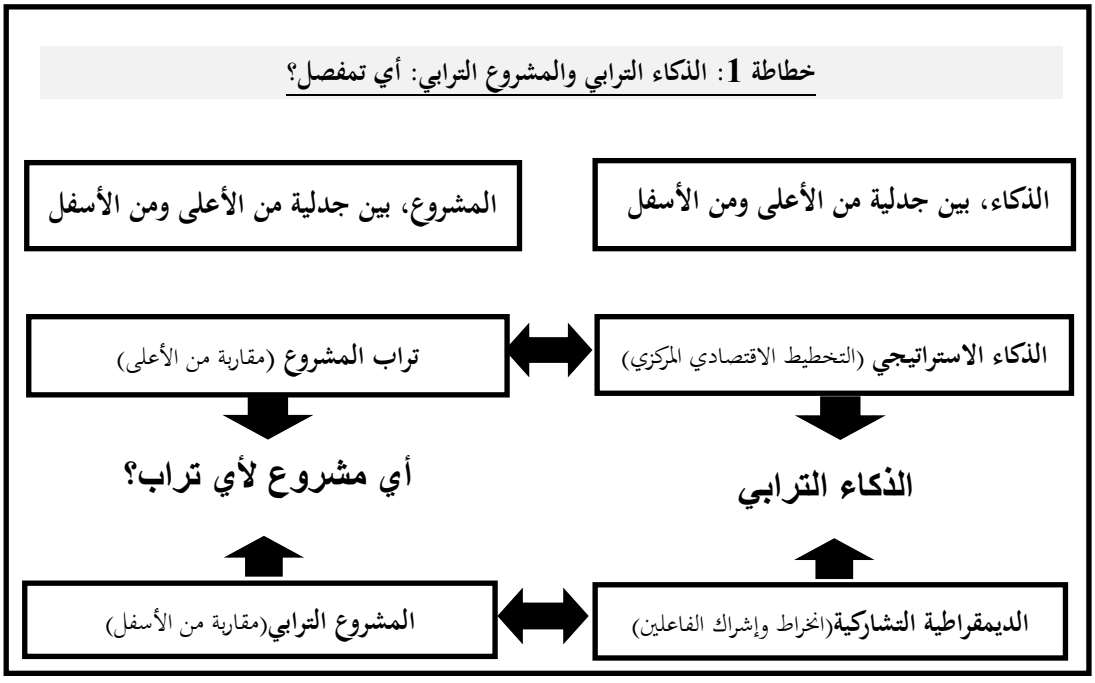

Source : Ph, Dumas, 2011(بتصرف)

من خلال هذا الخطاطة التوضيحية، الأمر يتعلق بمنظور يهم مقاربتان للذكاء الترابي: الأولى تهم مقاربة استراتيجية نابعة من مقاربة مؤسساتية، حيث أن الذكاء الاقتصادي هو مفتاح استراتيجي للتأثير في يد الدولة. أما الثانية، فهي تتلاءم والتنمية المحلية وتعتبر التراب كمجال لتثمين الموارد حسب منطق

داخلي. هذا الأمر يساعد على إعادة التشكيل المحلي من خلال تظافر وتأزر جهود الفاعلين وإشراكهم، حيث توافق رؤية شاملة ومركبة للتنمية من خلال إدماج ليس فقط أسس التنمية المستدامة ولكن تنخرط أيضا من منظور تحقيق الرفاه الاجتماعي.

من جهة أخرى، نجد أن المشروع الترابي اليوم يشكل أحد الركائز الأساسية في تنمية الترابات. حيث ينتقل التراب من لعب دور سلبي كمزود للموارد الى تراب نشيط وفاعل في تنميته. في الواقع أي مشروع ترابي إلا ويلازمه خطاب سياسي حول المجال، الانسان والتنمية. وهكذا فإن مسألة تحديد دلالاته تستعصي عند استحضار مفهوم المشروع الترابي باعتباره موضوع يحمل خطابين: أحدهما سياسي والآخر تنموي وتطرح إشكالا حقيقيا على مستوى الاستعمال والتوظيف في خطاب مختلف الفاعلين. فإذا كان الأول الأكثر توظيفا للتعبير عن مختلف العمليات التنموية التي تؤطرها الدولة، فإن واقع الحال أبان على أن الأمر لا يتعدى مفهوم تراب المشروع.في هذا الإطار، يمكن القول إن الذكاء الترابي هو مفهوم يرتكز على القناعة بأن التنمية من خلال بلورة مشاريع ترابية هي نتيجة قدرة مختلف الفاعلين الترابيين على التنسيق وتحديد بشكل جماعي التوجهات التي يجب اتباعها ووضع الوسائل من أجل بلوغها.

3.3 تراب المشروع أم المشروع الترابي؟

من خلال ما سبق، أصبح التراب عامل محدد في التنمية، إذ لم يعد بمثابة وعاء سلبي (Greffe, 2000)، ولكن كدافع محلي للدينامية في سياق مقاربة جديدة للتنمية المحلية أو الترابية. ففي إطار المستوى المحلي تتحدد التفاوتات للولوج للتنمية أو تطوير مشاريعها، انطلاقا من مسلمة مفادها أن عملية التنمية يمكن أن تبدأ انطلاقا من مساعدة الكفاءات الداخلية المحلية. وبالتالي فالتراب مدعو ليصبح مجال للعلاقات والانفتاح وبالتالي خلق انسجامه الخاص وعلاقته بالعالم.

وفي هذا الإطار، في السياق المغربي، ارتبط المشروع الترابي بالمركزية التي اعتبرها المشرع الشرط الأساسي لبلوغ المراقبة، الأمن والتسيير. حيث أن الدولة المركزية تتخذ من التقطيعات الترابية ستارا للنفوذ عبر توجيه المجتمع بواسطة مخططات التنمية الاقتصادية. وهنا يتعلق الأمر بالتخطيط الذي يستند على فلسفة الدولة الوحدوية التي تبرمج من المركز وبالتالي فإن التصورات المركزية لا تتماشى ولا تراعي الخصوصيات المحلية والفاعلين ضمن المجال الترابي. خاصة أن الدولة تهيمن على تحديد الاختيارات التنموية وما يتبع ذلك من عدم إشراك الفاعلين في صياغة وتنفيذ الاختيارات الترابية. فالدولة هي التي تبرمج، تقرر

وتضع التوجهات الكبرى. في حين يلتزم الإطار المحلي بالتطبيق والعمل ضمن الاختيارات. هذا الأمر يعني أن التراب بمختلف مستوياته يكون محل إسقاط للبرامج الحكومية.

لكن في المقابل، يقدم المشروع الترابي مقاربة جديدة على مستوى تدبير وتنمية المجالات الترابية ومنظورا ذا خصوصية في بناء المشاريع من السافلة، فإنه بهذا المعنى يقدم تصورا للتراب باعتباره نظاما معقدا يبنى من قبل الفاعلين ونظرة شمولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يساهم في إنتاج القرار على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، تعتبر مشاركة وانخراط مختلف الفاعلين ضمن النظام الترابي أحد مرتكزات التنمية الترابية. لاسيما أن المشروع الترابي يعكس الديناميات التي يعرفها المجتمع من الأسفل.

من خلال ما سبق، يمكن القول إن المشروع الترابي يتميز بخصوصية من خلال تكيفه مع السياق المحلي، وبذلك يختلف في مضامينه عن سياسات التخطيط والاعداد التي تنبثق من "الأعلى". وبالتالي من المستحيل نقله كما هو الحال لمكان آخر. لذلك من الضروري فهم ومعرفة "خصوصية وروح التراب" من خلال تكييف المشروع مع إمكانات المجال. ومنه فإن المشروع الترابي ينبني على المقاربة التشاركية بغية الاستجابة للرهانات الترابية المحلية وكذا تحقيق الأهداف بشكل جماعي، من أجل تجاوز التوترات الاجتماعية وبناء دينامية تقوم على التحكيم بين الرهانات الخارجية القوية وبين التنمية الداخلية الذي تلعب على التنافسية الترابية.لكن هذه التوازنات المختلفة تتطلب وضع برنامج شامل يحقق التماسك بين مختلف أنواع القرارات[4].

4. خاتمة

يجب الاشارة، بأن التجديد في مجال التنمية الترابية والاجتماعية لا يجب أن يؤخذ في الاعتبار كنهاية في حدِّ ذاته، بل وسيلة من أجل الفعالية وتطور المجتمع ومسار لإنتاج التنمية المستدامة. وهذا نظرا لعدة أسباب، نذكر منها:

- إن التجديدات ليست بالضرورة هي الحلول المتكيفة من خلال الفعالية للإجابة على مشكل اجتماعي، حيث أن هذه التجديدات قد تنطوي على أخطار غير فعالة.

[4] Courlet C., El Kadiri N., Fejjal A., Jennan L., « Le projet de territoire comme construit d'acteurs et processus de révélation des ressources : l'exemple marocain ». 2013. Vol 1. GéoDév.ma

- إن جلب واستيراد التجديدات الفعالة من أجل تراب معين أو واقع ما، من تراب آخر أو وضعية مشابهة. ذلك أن الحكم المسبق حول الطبيعة "المجدِّدة" للمشاريع هي تبقى دائما ذاتية في السياق المجتمعي والترابي، على عكس المجال التكنولوجي.
- يظهر من خلال الفاعلين، أن التنمية المستدامة هي تصور مندمج في أبعاد التجديد المجتمعي والترابي.

وإذا كان ظهور التجديد الاجتماعي كتنظيم جديد وإجابة لأزمة السياسات العمومية المحلية، فإن دراسته وتحديده يظهر كمسلسل ترابي معقد. وبالتالي فإن نشوء هذا التجديد يكشف عن نوعين من الأعراض على مستوى تطور المجتمعات ما بعد الصناعية: الأول سلبي، حيث إن مناشدة التجديد قد تترجم من خلال إنهاك قدرة الترابات على إعادة تجديد طرق الإنتاج. أما الثاني فهو إيجابي، إذ أن تزايد الوعي بأهمية التجديد الاجتماعي قد يشكل إشارة نحو الاهتمام بالانشغالات المجتمعية حول مسألة العيش الكريم وتحسين إطار الحياة. وهكذا فإن التجديد الاجتماعي يسمح بالخروج من السياق التقني (أي التجديد التكنولوجي) لإعادة خلق الروابط الاجتماعية التي اندثرت من جراء تقسيم العمل، وبالتالي قد يكون وسيلة لإعادة تحريك المجتمع في خدمة المصلحة الجماعية. خاصة أن التجديد الترابي يهدف الى التنمية وتحقيق العدالة للجماعات الترابية. فهو يشارك من خلال رؤية للتراب كمجال لتثمين الموارد حسب منطق داخلي ويعزز تبادل المعلومات حسب منطق تعاوني.

5. قائمة المراجع

- Bertacchini Y., (2004) ; « Le territoire, une entreprise d'intelligence collective à organiser vers la formation du capital formel local ». *Communication et organisation*. 25 | 2004 : Les vallées : sens, territoires et signes. Consulté le 01 Novembre 2018.
- Courlet C., El Kadiri N., Fejjal A., Jennan L., (2013) ; « Le projet de territoire comme construit d'acteurs et processus de révélation des ressources : l'exemple marocain ». GéoDév.ma. Vol 1.
- Drucker P F., (1986); « Innovation and entrepreneurship: practice and principals ». Harper &Row, p 277 .
- Dumas PH., (2011) ; « L'intelligence territoriale dans le champ des sciences de l'information et de la communication ». La première conférence

intercontinentale en intelligence territoriale du 12 au 14 octobre 2011 à Gatineau <sic_00808096>.

- Glon E & Pecqueur B., (Sous-direction), (2016) ; « Au cœur des territoires créatifs » Préface de Guy Di Méo. Collection « Espace et Territoires ». Presse Universitaire de Rennes.
- Janin C., et all., (2011) ; « L'ingénierie, signe d'intelligence territoriale ? Paris, Economica-Anthropos, p142.
- Lajarge R., Roux E., (2007) ; « Ressource, projet, territoire : le travail continu des intentionnalités ». La ressource territoriale, Economica, pp.133-146, 2007, Géographie. <halshs00329318>. Soumis en 2008.
- Manuel d'Oslo., (2005) ; «La Mesure des activités Scientifiques ; Principes Directeurs proposes pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation Technologiques». 3rd édition ; Commission Européenne. Eurostat. p188.
- Moulin F., (2003) ; « Innovation et invention comparaison du point de vue juridique ». 20p. <hal-00451615. Soumis le 29 Janvier 2010.
- Séminaire d'échange et de valorisation des travaux des réseaux ruraux régionaux du réseau rural Français., 2011 ; « Innovation territoriale », Atelier5 : Comment favoriser l'innovation territoriale ? 15 Novembre 2011 ; Paris. p 28.

الاستثمار في الطاقات المتجددة عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة

Investment in renewable energy is an important factor for achieving sustainable development

د. إلهام نعيم

المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان – الجزائر، ilham_pub@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

إن هدف تحقيق تنمية مستدامة لا يقتصر على تحقيق تنمية اقتصادية فحسب، وإنما يقصد به حسب المفاهيم الجديدة للتنمية، تحقيق رفاهية في المجتمع الحاضر والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة بما في ذلك الحد من ظاهرة التلوث والتدهور البيئي التي تفاقمت في أواخر القرن الماضي نتيجة الاستهلاك الغير عقلاني للطاقة واصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية.

أمام هذه الأوضاع ورغبة في تحقيق تنمية تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع، أصبح من الضروري التوجه إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة واستغلال كل الموارد المتاحة بطريقة تساهم في دفع عجلة التنمية من جهة والمحافظة على متطلبات البشرية من جهة أخرى.

لهذا الغرض سنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى أهمية الطاقات المتجددة على اعتبار أن الطاقة هي أحد محركات الاقتصاد العالمي من خلال تحقيق الاستقرار والنمو وتوفير فرص العمل والحد من الفقر

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، الاستثمار

تصنيف JEL : Q42

Abstract

The aim of sustainable development is not limited to the economic

المؤلف المرسل: إلهام نعيم، **الإيميل**: ilham_pub@yahoo.fr

development but to the new development of concepts. In fact, it focuses on ensuring the well-being of today's society and preserving the rights of future generations, particularly by reducing pollution and degradation oft he environment that exacerbated at the end of the 20 th century because of the irrationality consumption of energy and the collision between the protection oft he environment and the requirements of economic development.

Accordingly, these conditions and the desire to achieve a development both in the environment, the economy and the society. Yet, it has become necessary to invest in renewable energies and to exploit all available resources in order to contribute in the progress of the development and the preservation of human needs.

Thus, we intend in this article to develop the importance of renewable energy as one of the engines of the global economy through stabilization, growth, job creation and reduction of poverty.

Keywords: development, sustainable development, renewable energies, investment

JEL Classification Codes: Q42.

1. مقدمة

يعيش العالم حاليا تحديا جد صعب يتمحور حول التدهور البيئي ومشكل استغلال الطاقة، خاصة بعد تفاقم مشكل التلوث البيئي في السنوات الأخيرة مما جعل هذه المشكلة لا تقتصر على الأكاديميين والباحثين فقط، وإنما تعدت ذلك لتصبح مشكلة عالمية بين مختلف الدول والأمم. فمجمل التقارير والأبحاث الأخيرة تشير إلى خطورة استمرار سيناريو الطاقة الحالي نتيجة قابلية الموارد للفناء. هذا ما يفرض ضرورة اللجوء إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة بغية الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة من جهة والحد من مشكل التلوث من جهة أخرى إضافة إلى إيجابيات أخرى كالحد من الفقر وفتح فرص شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة وغيرها.

نتيجة لهذه الأوضاع ورغبة في تحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها معظم الأجيال سواء الحاضرة أو

المستقبلية، أصبحت الطاقات المتجددة الوجهة الرئيسية لمعظم الدول والبديل المناسب لمصادر الطاقة التقليدية خاصة مع التطور والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يعرفه العالم وما يحتويه من ثروات طبيعية (يرجى استغلالها بطريقة رشيدة) وتذبذب أسعار النفط واستمرار المخاوف من ظاهرة الاحتباس الحراري وانعدام الاستقرار الأمني وانتشار الأوبئة في العديد من الدول.

انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية الأساسية التي سنحاول الإجابة عليها هي كالتالي: ما هو دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة؟
- ما هو دور الطاقات المتجددة؟
- ما هي أهم الطاقات القابلة للتجدد والمتاحة في معظم الدول وما هي المعوقات التي تواجهها؟

للإجابة على هذه التساؤلات قسمنا الدراسة إلى ثلاث أقسام. أولا تطرقنا إلى مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد تسعى إليه معظم الدول وأهم مؤشراتها، ثانيا تطرقنا إلى الطاقات المتجددة وأبرزنا أهم المعوقات التي تواجه تطويرها، وفي الجانب الثالث عرضنا دور الاستثمار في هذا المجال ومختلف الجهود التي تسعى إليها الجزائر لاستغلال الطاقات المتجددة والخروج من التبعية النفطية.

2. التنمية المستدامة

1.2 مفهوم التنمية المستدامة:

عرف مفهوم التنمية المستدامة اهتماما وانشغالا واسعا من قبل العديد من الباحثين والمنظمات الدولية خاصة بعد ظهور تقرير لجنة Brundtland نسبة لرئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland الذي ترأسته سنة 1987 بعنوان مستقبلنا مشترك (ريدة ديب، سليمان مهنا.2009. ص 488)، حيث عرفت اللجنة التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية الحاجات الخاصة بها"(حنيش أحمد، بوضياف حفيظ. 2018. ص:2). إن هذا المفهوم أخذ بعين الاعتبار الجانب الانساني وضرورة المحافظة على الحياة البشرية مما جعل

التنمية المستدامة تأخذ عدة تعاريف ندرج بعضها فيما يلي:

فقد عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1989 التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي، كما أكد سولو أن التحدث عن الاستدامة لا يقتصر على ما يرثه الجيل القادم من مخلفات الجيل الحالي فحسب، وإنما يقصد بذلك الاهتمام بالبيئة التي يخلفها الجيل الحالي وما تشتمل عليه من طاقة إنتاجية للاقتصاد وهذا مايجعل مشكلة التنمية المستدامة حسب سولو مشكلة ادخار واستثمار نتيجة ارتباطها بالاستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد.(سايح بوزيد. 2013.ص 78).

كما عرفت الفاو التنمية المستدامة سنة 1989 كما يلي: "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"(كربالي بغداد، حمداني محمد. 2010. ص 11).

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (عماري عمر. 2008. ص 4).

بينما عرفت هيأة الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"(سايح بوزيد.2013. ص 80).

انطلاقا مما سبق نجد أن مجمل التعاريف اتفقت على فكرة واحدة تمثلت في الحفاظ على البيئة مهما كانت نسبة التطور التي عرفتها الأمم والشعوب. فمن خلال التعريف الذي تبنته لجنة

Brundtland، فإن التنمية المستدامة تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية ينبغي المحافظة عليها وتحقيقها مما يستوجب ضرورة اعتماد التصرف العقلاني والرشيد لكل ما هو متاح على وجه الأرض.

إن هذا المفهوم الجديد لا يقتصر على التطور التكنولوجي او الاقتصادي فحسب وإنما نحاول به المحافظة على البيئة من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة بغية إشباع حاجات الأفراد. من هذا المنطلق نجد أن التنمية المستدامة حاليا تأخذ في عين الاعتبار كما سبقت الإشارة ثلاث عناصر أساسية البيئة، المجتمع والاقتصاد.

2.2 أبعاد التنمية المستدامة

أكد المفهوم الجديد للتنمية المستدامة على ضرورة الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة. مما يجعلها تنمية ثلاثية الأبعاد أساسها الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد الطبيعية.

- **البعد الاقتصادي**

إن من بين المساعي التي تسعى لها التنمية المستدامة هي تحقيق رفاهية ومستوى معيشي أفضل للأفراد وذلك من خلال زيادة دخل أو نصيب كل فرد و الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة بالمفهوم البيئي، وبالتالي فإن الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة تتمثل في: تحقيق التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، الاهتمام بالمجتمعات الريفية وفك العزلة عن المناطق الريفية، الاهتمام بالتنمية الزراعية خاصة في البلدان التي تحتوي على الثروات الطبيعية اللازمة للزراعة ومن ثم تطوير الصناعة الغذائية إضافة إلى تحسين وسائل النقل وشبكات الطرقات و العمل على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات ودعمها كقطاعات الصناعة الزراعة السياحة التجارة فرض رسوم على التلوث لتشجيع الحد من التلوث وكذا الحد من تبذير الموارد الطبيعية تقليص الإنفاق العسكري والاهتمام بالجانب العلمي كمل ينبغي حسب مختلف الاقتصاديين إعادة النظر في طرق وأساليب اتخاذ القرارات في مجمل المؤسسات لاسيما في المؤسسات الاقتصادية و الاهتمام بالتخطيط في كافة المجالات وتكوين المسيرين و التخلص من التبعية الاقتصادية وتنويع الإنتاج.

- **البعد الاجتماعي**

في المجال الاجتماعي تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة، والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية...، ومن أجل تحقيق ذلك يجب (شنبي صورية. ص 3):

- ضبط الزيادة السكانية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والفئات، وكذا بين الأجيال ونشر وتطوير التنمية البشرية؛
- مشاركة الأفراد والتي تعتبر الركيزة الجوهرية لإنجاح التنمية الشاملة والمتواصلة إضافة إلى ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد؛
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ودمج دور المرأة وكدا حرية الاختيار والديمقراطية.

- **البعد البيئي**

يقصد بالبعد البيئي مدى قدرة الموارد الطبيعية والبيئية على مقابلة الاحتياجات الحالية دون تدهور أو نضوب أو تلوث إلا بالقدر الذي لا يهدد الأجيال القادمة. إن فكرة الاستدامة البيئية تقوم على أساس المحافظة على الأرض في حالة جيدة وإبقائها للأجيال القادمة كالمحافظة على المياه الجوفية ومصادر المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية والمحافظة على الحياة البرية لمختلف الحيوانات والحياة البحرية للأسماك والبحث عن أساليب وطرق والبحث عن أساليب وطرق دارة الموارد المتاحة الغير قابلة للتجديد، إن هذه التدابير يعتبر الإنسان هو العامل الوحيد لتحقيقها من خلال العمل على الحد من التلوث الذي أدى إلى تدهور بيئي كبير كثقب طبقة الأوزون أو انقراض بعض الحيوانات أو انتشار العديد من الأمراض والأوبئة الفتاكة خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة التسابق نحو التصنيع من طرف الدول الكبرى على حساب دول الجنوب دون مراعاة متطلبات الحياة البشرية.

3.2 أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور كلها حول أربع نقاط أساسية تتمثل في التقدم، العدالة، الدوام أو الاستمرارية والاستقرار. نلخصها حسب (مراد ناصر. 2010. ص 138) فيما يلي:

- القضاء على الفقر الذي تعاني منه دول الجنوب والرفع من مستوى معيشتهم، وذلك بزيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها مختلف الموارد الاقتصادية وتوفر رؤوس أموال وكفاءات عالية؛
- تحسين مستوى المعيشة للأفراد وذلك بإشباع حاجاتهم اللامتناهية في ظل الموارد المتاحة من خلال توفير فرص العمل وتطوير التعليم وتوفير الرعاية الصحية اللازمة والخدمات الاجتماعية والسكن ومختلف متطلبات الحياة الاجتماعية. غير أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل الوطني يتماشى مع المعدل الزيادة في عدد السكان أو إذا كان توزيع الدخل على الأفراد يكون بطريقة متعادلة ويشمل كل الأطراف؛
- توزيع الثروات على مختلف الأفراد بطريقة عادلة بغية استفادة كل الطبقات وفئات المجتمع من مختلف الموارد ومداخيل الدولة؛
- الاستخدام العقلاني لمختلف الموارد الطبيعية وذلك من خلال منع استنزافها أو استعمالها بطريقة لا تتجاوز معدلات تجددها، إذ يتجلى ذلك من خلال تحسيس مختلف الأفراد بأهمية البيئة عن طريق تعزيز وعيهم بالمشكلات البيئية القائمة والحث على إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال إبراز أهمية استعمال التقنيات الحديثة في حياة الأفراد وما تقدمه من تسهيلات في حياتهم كالتواصل الاجتماعي والنقل و البريد وما تقده من جودة في حياتهم وتحقيق أهدافهم ولكن دون الإضرار بالبيئة أو بروز أي آثار سلبية على المجتمع.
- توفير وسط معيشي ملائم للأفراد بصفة دائمة وذلك من خلال المحافظة على البيئة والعمل على مكافحة التلوث بمختلف أشكاله؛
- مكافحة مختلف المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الأفراد كالبطالة والآفات الاجتماعية والتفكك الأسري؛
- تأمين الحصول على المياه وضمان توفيرها في مختلف المجالات والاستعمالات إضافة إلى ضمان الحصول على الغذاء لمختلف فئات المجتمعات خاصة الفئة الفقيرة.

4.2 مؤشرات التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الذي عرفته التنمية المستدامة من قبل العديد من الدول والباحثين والمنظمات، اتفق الجميع على ضرورة تحديد مجموعة من المؤشرات الكمية تقيس مستوى التنمية الذي توصلت إليه الدول من جهة، تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى. ندرج أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

- المؤشرات الاقتصادية والتي تتمثل أغلبها(سايح بوزيد. 2013. صفحة:126) في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري للسلع والخدمات، نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛
- المؤشرات الاجتماعية (مهدي سهر غيلان وآخرون) تتمثل في معدل البطالة، معدل نمو، معدل الأمية، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي، نسبة السكان في المناطق الحضرية و حماية صحة الإنسان وتعزيزها، توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية؛
- المؤشرات البيئية وتتمثل أساسا في (أسماء حدانة. 2016. ص: 179) متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة، كمية الأسمدة المستخدمة سنويا، الأراضي المصابة بالتصحر، تغير في مساحة الغابات؛
- المؤشرات المؤسسية وتتمثل في الحصول على المعلومات من خلال إعداد التلاميذ والطلبة ومستخدمي الهواتف الثابتة والنقالة إضافة إلى عدد العلماء والباحثين في مجال البحث العلمي وكدا الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (شنبي صورية.ص: 12)

3. الطاقات المتجددة

1.3 مفهوم الطاقات المتجددة

اتجه العالم في الآونة الأخيرة إلى ضرورة اعتماد نظام يعتمد بشكل متنام على الطاقات المتجددة بغية دفع عجلة التنمية دون الإضرار بالبيئة. لذلك فقد عرفت الطاقات المتجددة عدة تعاريف ندرج

بعضها كما يلي:

برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة UNEP عرف الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض.(طالم علي. " 2017 ص 283).

أما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC تعرف الطاقة المتجددة بأنها كل طاقة يكون مصدرها شمسيا، جيوفيزيائيا أو بيولوجيا، وتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح. ويوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.(كافي فريدة. 2002. ص 21)

كما يعرفها بعض الاقتصاديين على أنها تلك المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي مستمر لا ينضب ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بوساطة تقنيات العصر يعيش الإنسان في محيط من الطاقة فالطبيعة تعمل من حولنا من دون توقف مقدمة كميات كبيرة من الطاقة غير المحدودة بحيث لا يستطيع الإنسان أن يستخدم إلا جزءا ضئيلا منها فأقوى المولدات على الإطلاق هي الشمس ومساقط المياه وحدها قادرة على أن تنتج من القدرة الكهرومائية ما يصل إلى 80% من مجموع الطاقة التي يستهلكها الإنسان. (مداحي محمد. 2015. ص 112)

2.3 مزايا وفوائد الطاقات المتجددة

للطاقات المتجددة عدة فوائد ومزايا كونها مصادر لا تنضب ونظيفة وصديقة للبيئة. من بين هذه الفوائد ما يلي (توات نصر الدين. 2015. ص 3):

- ضمان الأمن الطاقوي للبلد المنتج لهذه الطاقة نتيجة الاستخدام المحلي لها مما يخفض من تكاليف استغلالها؛

- الطاقة المتجددة هي طاقة غير مضرة بالبيئة كما أنه لا يمكن أن تنضب؛
- إمكانية الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في نظم توليد الكهرباء غير المركزية، باعتبار أنها منظومة طاقوية فعالة أقل عرضة لانقطاع التيار من الأنظمة المركزية؛
- الطاقة المتجددة هي كذلك مورد مهم ومساعد للاقتصاد ذلك أن استغلال هذا النوع من الموارد يجعل الاقتصاد محميا من تذبذبات أسعار الوقود العادي أو النفط إجمالا الناتج عن المضاربة في الأسواق العالمية؛
- تعتبر عاملا مساعدا في الحد من الفقر نتيجة توافر هذه المصادر محليا مما يجعلها في متناول الجميع وبأسعار ملائمة؛
- فتح فرص عمل جديدة واستغلال الكفاءات مما يحسن مستوى المعيشة للأفراد؛
- تنويع مصادر الطاقة يساهم في تعزيز الاقتصاد مما يجعله أكثر استقرارا وغير حساس أمام مختلف التغيرات العالمي؛
- جد ملائمة للدول النامية نظرا لتناسبها مع الإمكانيات المتاحة لهذه الدول خاصة الاقتصادية مما لا يجعلها حكرا على الدول المتقدمة فقط.

3.3 أهم الطاقات القابلة للتجدد

يمكن تقسيم مصادر الطاقة المتجددة إلى نوعين، طاقات متجددة تقليدية وطاقات متجددة جديدة.

1.3.3 طاقات متجددة تقليدية (غير تجارية):

كما تعرف أيضا بطاقة الكتلة الحيوية وهي من مصادر الطاقة التي تحظى بأهمية بالغة خاصة للدول النامية نتيجة اعتماد مجمل سكان هذه الدول على هذه الطاقات للاستعمالات اليومية خاصة في القرون الماضية قبل ظهور النفط. تمثلت مجمل المواد التي يمكن إنتاجها من مصادر الكتلة الحيوية في الوقود، الديازيل الحيوي والإيثانول الذي يعد من أفضل أنواع الوقود المستخدمة من الكتلة الحيوية رغم التطورات الحاصلة في مجال استعمال الطاقة، ولهذا السبب نجد تركز استعمال الطاقة الحية في بلدان وسط إفريقيا

وجنوب آسيا (فروحات حدة. 2011. ص 150).

2.3.3 الطاقات المتجددة الجديدة:

- الطاقة الشمسية: أطلق البعض عليها شعار "أم الطاقات" (عبد القادر خليل. محمد مداحي. 2014. ص:49) لكونها أهم مصدر للطاقة لا ينضب ومصدرا رئيسيا للعديد من مصادر الطاقات، وهذا ما جعلها من المصادر التي تعقد عليها آمالا مستقبلية بغية جعلها بديل للنفط. وبما أن معظم الدول العربية تقع ضمن منطقة الحزام الشمسي الذي يستفيد من معظم أشعة الشمس الكثيفة فإن الطاقة الشمسية تعتبر أهم مصدر لطاقات هذه الدول مما جعل استعمالاتها في تزايد خاصة خلال السنوات الأخيرة ،حيث تستخدم جميع الدول العربية الطاقة الكهروضوئية. وتتصدر الإمارات المركز الأول بقدرة مركبة تبلغ 5.22 ميغا واط. كما ساهمت مركزات الطاقة الشمسية في زيادة حصة الطاقة الشمسية في المنطقة. وتستحوذ المنطقة العربية في عام 2011 على نسبة 30 %من القدرات المركبة عالميا من محطات الطاقة الشمسية المركزة (سعيدة سنوسي، أحمد جابة 2016. ص 263).
- الطاقة المائية: بعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء،بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل،ومن أجل هذه الغاية،تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار،وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة .وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020 (محمد طالبي، محمد ساحل. 2008. ص 205).
- طاقة الهيدروجين: يعد الهيدروجين من أهم مصادر الطاقة البديلة المستدامة، حيث يمكن أن يجعل تصور التجديد تصورا واقعيا عن طريق تخزين الطاقة المتجددة، بحيث تكون متاحة للاستخدام والأهم من ذلك هو عدم وجود أثار سلبية على البيئة، حيث أن استعمال الهيدروجين في خلايا الوقود يولد الكهرباء ويطلق فقط بخار الماء، كما أن كفاءة السيارات التي تعمل على الهيدروجين أكبر بمرتين من تلك التي تعمل بواسطة محرك البنزين (طالم علي. 2017.ص 284).

- طاقة الرياح: هي الطاقة المتولدة عن تحريك مراوح عملاقة مثبتة على أعمدة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة المراوح والتي تشكل كمحركات(أوتوربينات) وهناك عدة أنواع وأشكال ,وبشكل عام فهي ذات ثلاثة أذرع دواره تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية (حنيش أحمد، بوضياف حفيظ. ص 8).
- الطاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية): توصف طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أحد أهم مصادر الطاقة، ويرى العلماء أنها تكفي لتوليد كميات ضخمة من الكهرباء في المستقبل (عبد القادر خليل. محمد مداحي ص 50) حيث حسب دونالد اتكين فإن طاقة حرارة باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكن إمدادها بالكامل بنسبة 100% (مداحي محمد. ص 115).

4.3 معوقات استخدام الطاقات المتجددة

إن التحول في الطاقة على شكل طاقة قابلة للاستعمال المباشر تحقق متطلبات الأفراد دون إهمال الطبيعة وحقوق الأجيال الحالية أو المستقبلية يواجه مجموعة من المعوقات خاصة لدى الدول النامية، نذكر منها (بن ناصر محمد. 2016. ص 422-423):

- المعوقات المالية التي تعتبر المشكل الأساسي و المهم المتمثل في ارتفاع تكاليف استغلال وتشغيل هذه الطاقات رغم توافرها بكثرة خاصة الشمسية والريحية.
- معوقات مؤسساتية وهيكلية حيث نجد أن إنتاج واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة يحتاج إلى تظافر جهود كل من السلطات التشريعية والتنفيذية كوزارة الطاقة، النقل، البيئة، المالية والبحث العلمي.
- معوقات فنية وتقنية حيث تحتاج إجراءات توطين تكنولوجيات الطاقات المتجددة نقل معرفة تصنيع معدات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، مما يستدعي خبرة وكفاءة فنية عالية في هذا المجال وهذا ما يفرض التوسع في هذا المجال وتطوير اليد العاملة بمختلف التخصصات.
- معوقات متعلقة بالوعي ويرجع ذلك إلى قلة الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة والفهم الخاطئ

لطبيعة عمل وتطبيقاتها وهذا ما يشجع على عدم تطوير مصادر الطاقات المتجددة، وهنا يظهر دور الإعلام في النصح والتوعية بضرورة المحافظة على البيئة وتشجيع الاستثمار في هذا المجال مع مراعاة الجانب البيئي.

4. الاستثمار في الطاقات المتجددة

إن الاستثمار في الطاقات المتجددة أصبح من الاستراتيجيات التي تتوجه إليها معظم الدول بغية استغلال الإمكانيات المتاحة استغلال عقلانيا واحترام مبدأ تحقيق التنمية المستدامة.

1.4 تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة:

إن تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة لا يختلف عن تعريف الاستثمار كثيرا ويمكن تعريفه بأنه "كل الأصول التي يمتلكها مستثمر ما بصفة مباشرة أو غير مباشرة لها علاقة بالطاقات المتجددة ويتوفر فيها شروط الاستثمار العامة كرأس المال والالتزام و البحث عن تحقيق الربح "(Mahnaz Malik, 2008, p4.).

وبالتالي فإنه يمكن تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة هو" محاولة تحقيق أرباح مستقبلية من خلال توظيف أموال أو أصول في أحد مجالات الطاقات المتجددة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف خواص أو حكومات" (سيف الدين رحايلية، عبد الجليل بوداح. 2017. ص 214).

2.4 خصائص الاستثمار في الطاقات المتجددة:

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- المخاطرة الكبيرة في الاستثمار :حيث يتبع الاستثمار في الطاقات المتجددة العديد من المخاطر الاستثمارية مثل مخاطر الإنتاج، المخاطر التكنولوجية، مخاطر الإنشاء إضافة إلى مخاطر قانونية ومالية.
- الأرباح العالية :تميل أغلب مشاريع الطاقات المتجددة إلى تحقيق عوائد عالية وكفاءة تشغيل كبيرة تصل إلى 80%.
- الاستثمارات الكبيرة: تتطلب أغلب مشاريع الطاقات المتجددة رؤوس أموال كبيرة خصوصا في فترة الإنشاء وتقل في فترة الاستغلال.

- طول فترة الاسترداد: تتميز أغلب مشاريع الطاقات المتجددة بطول فترة استرداد رؤوس الأموال، أي أن هذه المشاريع تجذب المستثمرين الذين لا يريدون تحويل أصولهم إلى أموال سريعا.
- لا توجد علاقة بين تدفق المواد الأولية والأوضاع الاقتصادية أو السياسية، أي أن أشعة الشمس أو سرعة الرياح لا ترتبط بالأزمات الاقتصادية، وهذا ما يسمح للمستثمرين في المجال بمواصلة إنتاجهم بصورة عادية.
- العديد من الدول تدعم مشاريع الطاقات المتجددة في ظل السياسات الدولية الحديثة التي تهدف إلى التقليل من التلوث والغازات السامة.

3.4 الهيئات التنظيمية لتطوير الطاقات المتجددة:

- مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (C.D.E.R):تتلخص مهامه في جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية، طاقة الرياح، الأرض الجوفية والكتلة الحيوية، بالإضافة إلى صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالها، وأيضا صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة واستعمالاتها (بودرجة رمزي. 2017. ص 616).
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية(U.D.E.S):هذه الوحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق ب: التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي، التجهيزات الشمسية بفعل الإنارة الفولتية وذات الاستعمال المنزلي والفلاحية والتجهيزات والأنظمة الكهربائية (بودرجة رمزي. 2017. ص 616).
- الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استخدام الطاقة (APRUE): أنشأت بتاريخ 25 أوت 1985 تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، حيث يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق ومتابعة إجراءات سياسة التحكم في الطاقة، واقتراح وتنسيق وتطوير كل تقنيات استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة وتنفيذ واقتصاديتها (حلام زواوية. 2018. ص 57).
- الشركة المتخصصة في تطوير الطاقات المتجددة:تم إنشاؤها في 23 نوفمبر 2002 ، تحت إطار شركة مساهمة تجمع القطاعين العام (وزارة الطاقة والمناجم) والخاص بمساهمة % 45 من شركة سونطراك،

45 % من شركة سونلغاز و بمساهمة 10% لمجمع المطحنة الصناعية للمتيجة سيم، ويتعلق الأمر بمشروع" NEAL نيو إينارجي ألجيريا"، وتتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي (حلام زواوية. 2018. ص 57).

- المعهد الجزائري للطاقات المتجددة:أنشئ سنة 2011 تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم يقدم عدة أصناف من التكوين المتخصص القصير المدى في مجال الطاقات المتجددة لفائدة عمال المؤسسات العاملة في هذا الميدان،.إضافة إلى ذالك فإن المعهد يسهم كذلك في ترقية الأبحاث التطبيقية في مجال الطاقات المتجددة وتثمين نتائجها وانجاز المنشآت النموذجية في مجال الطاقات المتجددة (موقع جزايرس للأخبار).

5.4 تطوير القدرات الصناعية لدعم البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

إن إدماج الطاقة المتجددة (حسب الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار)في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030. تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لا سيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع و إدخال فروع الكتلة الحيوية.

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 000 22 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020.

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي (الوكالية الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار): الطاقة الشمسية: 13 575 ميغاواط، طاقة الرياح: 5 010 ميغاواط، الطاقة الحرارية : 2000 ميغاواط، الكتلة الحيوية: 1000 ميغاواط، التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط، الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط حيث سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء. ووفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، كما أن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على

مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والنتاج المزدوج .

6.4 مخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة:

سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة(ANDI):

منطقة الجنوب، لتهجين المراكز الموجودة، و تغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

منطقة الهضاب العليا، حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي.

المناطق الساحلية، حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات و البنايات والمساحات الأخرى الغير مستعملة.

وقد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال لمرافقة إستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، حيث تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة المتجددة، التحكم في عملية تحويل و تخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت.

5. خاتمة:

إن الاعتماد على الطاقات المتجددة كمصدر من مصادر الطاقة يجعل الاقتصاد أكثر أمانا أمام مختلف التغيرات التي يشهدها العالم، ذلك لكونها مصادر لا تنضب وغير مضرة بالبيئة. إضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على هذا النوع من الطاقات سيوفر فرص عمل جديدة ويساهم في استغلال مختلف الكفاءات المتاحة مما سيساعد على تنويع الإنتاج المحلي وبالتالي فتح المجال للاستثمار والمنافسة. غير أنه تبين من خلال هذه الدراسة ومن خلال اطلاعنا على بعض الدراسات السابقة أن الجزائر لازالت تعتمد على المصادر التقليدية للطاقة أكثر من مصادر الطاقات المتجددة ويرجع السبب أن هذه المصادر الجديدة تحتاج إلى دعم مالي من طرف الدولة (في ظل وضع اقتصادي متذبذب نوعا ما) إضافة إلى قلة اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال مما يجعل بعض صناع القرار لا يشجعون هذا النوع من مصادر الطاقة.

لذلك فإننا نوصي بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال وفتح المجال للشراكة والتعاون، إضافة إلى تشجيع تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة دون أن ننسى العمل على رفع كفاءة استخدام الطاقات المتجددة.

6. قائمة المراجع

- أسماء حدانة. " دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي . دراسة حالة ولاية بسكرة". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد التاسع عشر جوان 2016
- بودرجة رمزي. "الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجا". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. العدد الخامس جوان 2017.
- بن ناصر محمد. "دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة". مجلة معارف. جامعة البويرة. العدد 20 جوان 2016.
- ديب ريدة، سليمان مهنا. "التخطيط من أجل التنمية المستدامة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون– العدد الأول– 2009.
- حلام زواوية. "دوافع وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة: تقييم حصيلة استغلال الطاقة المتجددة بالجزائر خلال الفترة 1980–2016". مجلة دفاتر بوادكس. العدد رقم 09/ جوان 2018.
- حنيش أحمد، بوضياف حفيظ. "التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة". الملتقى الدولي العلمي الخامس حول :استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.23–24 أفريل 2018. نقلا عن الخواجة محمد علا،" العولمة والتنمية المستدامة"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم –ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونيسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2006 .
- طالبي محمد، محمد ساحل. "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة–عرض تجربة ألمانيا–". مجلة الباحث. العدد 2008/06. صفحة: 205. نقلا عن هاني عبيد. "الإنسان والبيئة:

منظومات الطاقة والبيئة والسكان". دار الشروق، عمان، 2000.

- طالم علي. "الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر الإشارة إلى واقع الطاقة الشمسية ". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. العدد 8.جوان 2017.
- طالم علي. "الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر الإشارة إلى واقع الطاقة الشمسية". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد الأول، 2017 حجم 8 نقلا عن موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة،www, unep, org
- كافي فريدة. "الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى مشروع صحراء صولار بريدر مركز تنمية الطاقات المتجددة. 2002. العدد 2 نقلا عن Edenhofer Ottmar, Ramon Pichs Madruga and Youba Sokona, (2012): Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, First published, Cambridge University Press, USA, P 178.
- كربالي بغداد، حمداني محمد. " استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر". مجلة علوم انسانية السنة السابعة العدد 45، شتاء 2010.
- مداحي محمد. "فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–". مجلة الباحث الاقتصادي. العدد 4 ديسمبر 2015. نقلا عن أباظة حسين، صعب نجيب، شارب زيتون" :الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر"، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011 ، المنتدى .العربي للبيئة والتنمية، سنة 2011.
- مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، شيماء رشيد محيسن."دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة". على الرابط: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724
- مراد ناصر. "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر". مجلة التواصل العدد 26/ جوان 2010
- سايح بوزيد. "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر". رسالة دكتوراه

علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية تحت إشراف الأستاذ الدكتور شعيب بغداد. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. السنة الجامعية: 2012-2013.

- سايح بوزيد. "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" . مرجع سابق. نقلا عن بوشوك عز الدين، أتشي شعيب. "التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها". مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة المركز الجامعي يحي فارس المدية يومي 6-7 جوان 2006.

- سايح بوزيد. "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" . مرجع سابق، نقلا عن ف دوجلاس موشيست. "مباديء التنمية المستدامة". ترجمة بهاء شاهين. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة، 2000.
- سنوسي سعيدة، جابة أحمد. "برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية: آلية لتجسيد الاستدامة (دراسة حالة الجزائر). مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة والقانون. العدد 48 ديسمبر 2016.
- عماري عمر. "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها". المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 7-8 أفريل 2008. بجامعة فرحات عباس سطيف.
- فروحات حدة. "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير-". مجلة الباحث. العدد 11 /2011.
- رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل. "آفاق ومعوقات استثمار الجزائر في الطاقات المتجددة من وجهة نظر المستهلك –دراسة عينة من مستهلكي الطاقة الكهربائية في مدينة قسنطينة-". مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، العدد 28 جانفي 2017.
- شنبي صورية، "مفاهيم حول التنمية المستدامة". مطبوعة لطلبة الماستر تخصص إدارة الأعمال قسم علوم التسيير. على الرابط: virtuelcampus.univ-msila.dz/.../CTélch_Et_Concepts_sur_le_dével
- توات نصر الدين، "دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة -دراسة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالجزائر-". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 13 جويلية

2015. نقلا عن بيتر ميسين وليزلي هنتر "الشرق الأوسط واستراتيجيات الطاقة المتجددة بدائل الطاقة النووية" ترجمة عماد شيحة، –75.المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر2009 .

- خليل عبد القادر. مداحي محمد. "فعالية التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية دراسة حالة الجزائر". مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية جامعة أم البواقي. العدد 2014/01.
- Mahnaz Malik,Recent devlopment in the definition of investment in international investment agreement , 2ed annual forum of devloping contry investement negotiators ,3-4 novembre 2008, Marrakech , Maroc
- www.djazairess.com/annasr/8425
- http://www.andi.dz/index.php/ar/
- http://www.andi.dz/index.php/ar/

فرص إعادة التنمية كأداة لاستقطاب العمالة واستبقائها

Opportunities of redevelopment as a tool to attract and retain employment

د. عائشة صفراني
جامعة عمار ثليجي الأغواط– الجزائر، aicha_alg2008@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

إن استقطاب المورد البشري والحفاظ عليه اليوم يعد تحدى كبير أمام العديد من المنظمات خاصة إذا تعلق الأمر باليد العاملة الكفؤة، لذلك هدفت دراستنا للإشارة لأشكال التنمية وإعادة التنمية التي تتبناها المنظمات اليوم لإزالة العقبات المهنية من جهة واستقطاب مواردها البشرية والحفاظ عليها واستبقائها من جهة أخرى، من خلال ما توفره من برامج للتعلم المستمر، والتدريب، والتمكين وفرص للتطور المهني في ظل المنافسة الحادة والفرص المتاحة امام العاملين؛ إضافة للدور الذي تلعبه تنمية المورد البشري في تحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية، التعلم المستمر، التدريب، التمكين، فرص التطور المهني، استبقاء العاملين.

Abstract

Attracting and sustaining human resources today is a great challenge for many organizations, especially when we speak of the competences. This study aimed to show the types of development and redevlopment to remove obstacles and attract, retain their human resources through its programs of continuous learning, training, empowerment and Career development opportunities Under intense competition and opportunities for employees; finaly the role of human resource development in achieving sustainable development.

المؤلف المرسل: عائشة صفراني، **الإيميل**: aicha_alg2008@yahoo.fr

Keywords: Development, Continuous Learning, Training, empowerment, Career development opportunities, employees Retention.

1. مقدمـــة

يعد موضوع الحفاظ على المورد البشري واستبقائه تحديا كبيرا لكافة المنظمات خاصة لما يتعلق الأمر بالفرد الكفء وذو الأداء الجيد، فكثيرا ما تستقطب المنظمة أفرادا ذوي خبرة وكفاءة وتتحمل تكاليف كبيرة لذلك، إلا أنها تفشل في الحفاظ عليهم واستبقائهم، ذلك أن الفرد دائما يطمح لما هو أفضل – فحاجاته مستمرة متجددة وغير متناهية– في غياب الاهتمام به في بيئة عمله.

كما أن تنمية المورد البشري مسألة مهمة على مستوى المجتمع ككل، وعلى مستوى المنظمة أيضا، حيث تشكل احدى الوظائف الأكثر أهمية لإدارة الموارد البشرية خاصة على المدى البعيد وقيل في ذلك: «**إذا كنت تخطط لفترة عام ازرع الارز، ولفترة عشرة أعوام ازرع الأشجار، ولفترة مائة عام علم الناس**».

فتزايد حجم ونوعية المنافسة المحلية والعالمية بين المنظمات على اختلاف انواعها، وتسابقها لتقديم الجديد والأجود فيالسلع والخدمات لتحقيق رضا زبائنها يتوقف بالدرجة الأولى على مواردها البشرية، وبالتالي فبقاء المنظمة واستمراريتها مرهون ببقاء كفاءاتها وجودة عملهم فهم من يخلقون القيمة المضافة للمنظمة، فبالرغم من النظر للإنفاق على هذا المورد البشري على أنه استثمار اليوم، بقدر ما ينظر له تكلفة حال فقدانه بعد استقطابه وتعيينه وبذل الجهد لتنميته وتطويره.

أ. مشكلة البحث

يعد نشاط الاستقطاب أحد أهم النشاطات المؤثرة في أداء المنظمة وتحقيق أهدافها لذلك تسعى المنظمات جاهدة لاستقطاب الكفاءات والحفاظ عليها من خلال ما توفره لهم من أجور ومزايا ومكافآت مجزية، وفرص للتطور المهني، المعاملة العادلة والعلاقات الطيبة مع الزملاء...الخ.

فالعلاقة التي تربط العاملين بمنظماتهم التي يعملون بها يمكن أن تتغير بشكل كبير بين فترة وأخرى من رضاهم والتزامهم وولائهم في بعض الأحيان، لقرار انهاءهم تلك العلاقة والتخلي عن منظماتهم سعيا

لإشباع حاجاتهم المتجددة وتطوير مستقبلهم الوظيفي....الخ، خاصة إنلم يتوفر لهم ذلك.

لذلك جاءت هذه الدراسة في البحث حول أهمية التنمية في الحفاظ على الموارد البشري اضافة لدور فرص اعادة التنمية في استقطاب واستبقاء العمالة من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما الدور الذي تلعبه التنمية في الحفاظ على المورد البشري وما هي فرص إعادة التنمية التي تتيحها المنظمات في إطار ذلك؟

ب. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته، فالتنمية وبرامج إعادة التنمية تفيد المنظمة والفرد، فالعاملون والمدراء ذو الخبرات والقدرات يمكن أن يحسنوا القدرة التنافسية للمنظمة والقدرة على التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة من جهة، وتحسين كفاءاتهم وقيمهم المعنوية بزيادة ارتباطهم بمنظماتهم من جهة أخرى.

ت. أهداف البحث

تمثلت أهداف البحث فيما يلي:

- اظهار مفهوم التنمية، أهميتها، وأهم مداخلها؛
- التأكيد على دورها الاستراتيجي في تمكين مواردها من الابتكار والإبداع وتقديم الأفضل؛
- الإشارة لأشكال التنمية وإعادة التنمية التي تتبناها المنظمات اليوم لإزالة العقبات المهنية والحفاظ على مواردها البشرية واستبقائها في ظل المنافسة الحادة والفرص المتاحة امام العاملين؛
- وأخيرا الدور الذي تؤديه الكفاءات في تحقيق التنمية المستدامة.

ث. محاور البحث

تعد هذه الدراسة دراسة نظرية، تم اعدادها للإشارة لأحد أهم التحديات التي تواجهها المنظمات خاصة في التعامل مع الاختلافات بين الافراد في حاجاتهم لصقل وتحسين مهاراتهم، وذلك بالتطرق لبعض الكتابات التي تناولت أهمية موضوع التنمية بنوع من التفصيل حول فرص اعادة التنمية ودورها في الحفاظ عليهم، من خلال تقسيمها إلى المحاور التالية:

- تنمية الموارد البشرية (مفهومها وأهميتها ومداخلها بالإشارة لأهم الأساليب في اطار ذلك)؛
- إعادة التنمية ودورها في تحسين قدرات الأفراد وزيادة مواهبهم والحفاظ عليهم؛
- تنمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛
- النتائج والتوصيات.

2. تنمية الموارد البشرية

يعتبر موضوع التنمية من المسائل الهامة في ميادين الأعمال العامة والخاصة على حد سواء، حيث استرعى اهتمام الكثير من المختصين في هذا المجال على اعتبار أن التدريب والتنمية وسيلة فعالة بإمكان المنظمات استخدامها، من أجل تجديدحيويتها باستمرار وجعلها قادرة على مواجهة تحديات القرن الحالي الجديد.

2. 1. تعريفتنمية الموارد البشرية

يرتبط مفهوم التنمية Development بالجهود الرامية لتحسين قدرة الأفراد على التعامل مع مهام متعددة وزيادة مواهبهمبدرجة أكبر من تلك التي تتطلبها أعمالهم الحالية. وتختلف التنمية عن التدريب إذ يمكن تدريب العاملين على استخدام الآلات أو تشغيل الحاسب أو..، في حين تشمل التنمية مجالات القدرة على اصدار الأحكام والمسؤولية واتخاذ القرارات والتواصل وهي أكثر تعقيدا من سابقتها، كما أن التنمية لا تشمل المدراء فقط وإنما جميع العاملين وهذا ما يمكن من رفع مستوى المؤهلات الكلي للمنظمة(جاكسون وماتس، 2009، ص 418).

ويمكننا أن نفرق بين تدريب الموظفين وتنمية الموظفين لسبب واحد محدد. على الرغم من أن كليهما متشابهان في الطرق المستخدمة للتعلم، إلاأن اطار الوقت الخاصة بكل منهما يختلف. فالتدريب هو أكثر توجها في الوقت الحاضر، ينصب تركيزه على الوظائف الحالية الفردية بتعزيز هذه المهارات والقدرات الخاصة لأداء وظائفهم الحالية. من ناحية أخرى، تركز التنمية عموما على فرص العمل في المستقبل في المنظمة، أين تكون هنا كحاجة العمل والتقدم الوظيفي، والمهارات والقدرات الجديدة. وبغض النظر اذ كنا نتكلم عن تدريب الموظفين أو تنمية الموظفين، فإن النتيجة نفسها مطلوبة. أي أننا نحاول

مساعدة الأفراد على التعلم. والتعلم أمر بالغ الأهمية لنجاح الجميع، وهو شيء سيستمر معنا طوال حياتنا العملية (Decenzo & Robbins, 1999, pp 227-228).

وفيما يلي شكل يبين الاختلافات بين التنمية والتدريب:

الشكل 1: مقارنة بين التنمية والتدريب

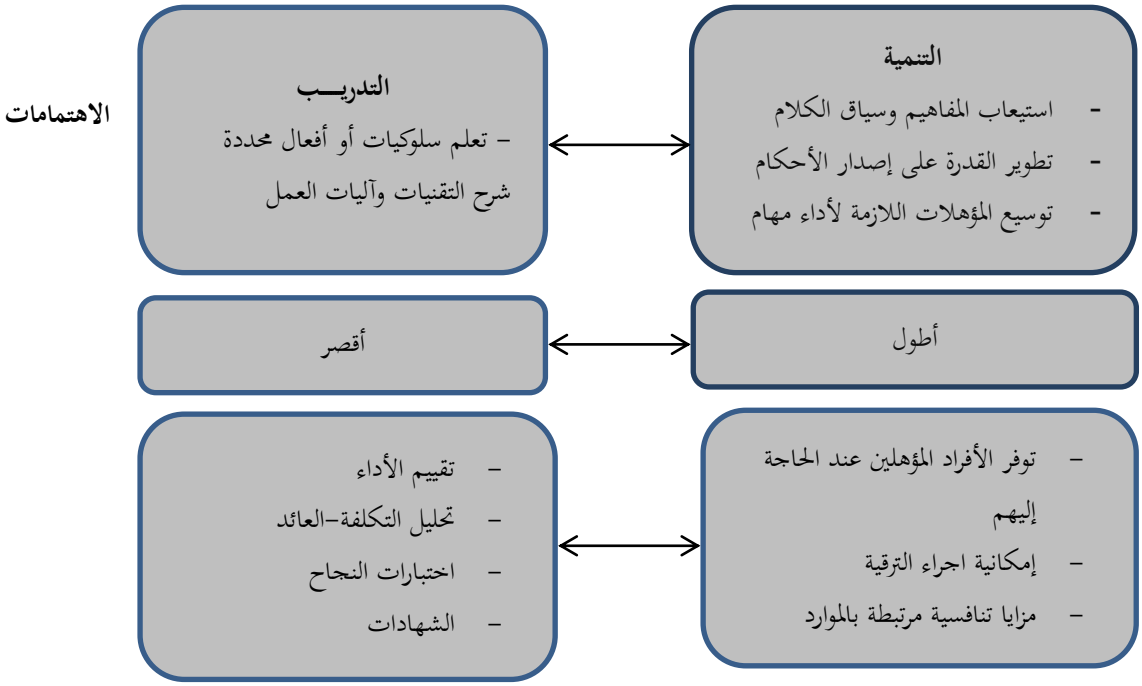

المصدر: جاكسون وماتس، مرجع سابق، ص 419.

فالتنمية في بيئة العمل نشاط مخطط يهدف لإحداث تغييرات في الموظف أو المنظمة من حيث المعلومات والخبرات والأداء والسلوك والاتجاهات وطرق العمل مما يجعله قادراً على أداء وظيفته بكفاءة عالية وإنتاجية أفضل (مفهوم التدريب والتنمية/https://mawdoo3.com).

كما يمكن تعريف تنمية الموارد البشرية بأنها: «مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تأهيل وتطوير الأفراد بطريقة تساهم في تحسين أدائهم» (الفارس وآخرون، 2005، ص 178).

ويمكن النظر إلى تنمية الموارد البشرية كنظام يتكون من عناصر «نشاطات» مرتبط بعضها مع بعض بعلاقة اعتمادية، بحيث أن أي خلل في هذه العناصر يؤدي إلى عدم توازن النظام ككل، وعلى كل

منظمة أن تشكل نظام تنمية الموارد البشرية الخاص بها، يتلاءم مع بيئتها الداخلية والخارجية ويمكن تحديد العناصر التالية لنظام تنمية الموارد البشرية (المرجع السابق، ص 178):

- التدريب المستمر للأفراد.
- تقويم الأفراد من حيث الكفايات والأداء معا.
- نظام المعلومات الخاص بالأفراد.
- نظام معلومات الوظائف.

فالتنمية والتدريب مفهومان مترابطان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فلتحقيق التنمية لابد من الاعتماد على التدريب.

وتعد تنمية الموارد البشرية طريقة لمساعدة العاملين على تنمية مهاراتهم الشخصية والتنظيمية، معارفهم وقدراتهم. وتتضمن التنمية فرصا للتدريب، فرص التطور المهني، إدارة الأداء والتوجيه...، ينصب التركيز في جميع جوانب تنمية الموارد البشرية على تطوير المورد البشري الأكثر تفوقًا، ويمكن أن تتم عملية التنمية بشكل رسمي أو غير رسمي (https://www.thebalancecareers.com/what-is-human-resource-development-hrd-1918142).

كما تشير تنمية الموارد البشرية إلى استخدام الموارد البشرية أفضل استخدام لتحقيق تغيير مقصود بهدف إشباع حاجات الانسان مواجهة مشكلاته وتنمية القدرات الذاتية وتدعيم القيم والاتجاهات ومنهجية التفكير والمعايير والسلوكيات وغيرها من الجوانب الاجتماعية المناسبة مع طبيعة المجتمع وثقافته والتغييرات الايجابية التي تحدث (مدحت محمد أبو النصر، 2007، ص194).

ومن التعاريف الشاملة لتنمية الموارد البشرية "كل جهد علمي منظم يبذل من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية التي تمتلكها المنشأة، وبما يضمن الارتقاء بالمستوى المهاري والمعرفي للعنصر البشري من الوضع الحالي إلى الوضع المستهدف وبصورة مستمرة (https://hrdiscussion.com/hr1938.html)

من خلال استعراض مختلف التعاريف السابقة، يمكننا القول أن تنمية الموارد البشرية هي بمثابة عملية ديناميكية مستمرة، تهدف إلى تحسين واكتساب قدرات ومعارف ومهارات جديدة للأفراد، واتجاهاتهم، والعمل على مواكبة التحولات التي تحصل والتي يشهدها محيط المؤسسة، وما يمكن أن يشغله الأفراد من وظائف مستقبلية تتيح له فرصا للتطور المهني.

2. 2. مداخل التنمية

يتم تصنيف غالبية مداخل التنمية تحت عنوانين عريضين هما التنمية في مكان العمل(On-The Job Development)، والتنمية خارج مكان العمل(Off-The JobDevelopment)، وكل مدخل يشمل مجموعة من الأساليب التي بدورها يمكن تصنيفها في مجموعات مختلفة متمثلة في (مجموعة الأساليب الفردية، الأساليب الجماعية، الأساليب التدريسية، الأساليب المخبرية، أساليب تطوير وتحسين الأداء، الأساليب السلوكية)، نذكر منها(جاكسون وماتس، مرجع سابق، ص ص 429-433) و(عقيلي، 2015، ص ص 464-470):

- **التمرين (Coaching)**: من أقدم تقنيات التنمية في مكان العمل والذي يعني تدريب العاملين وابداء الملاحظات عليهم بشكل مباشر من قبل المشرف، فهو يتضمن آلية مستمرة للتعلم من خلال الأداء الفعلي، ويمكن أن تنفذ عملية التعلم والتدريب هنا من قبل أحد الزملاء في نفس مكان العمل، الذي تكون مهارته وخبرته في العمل عالية، بحيث تؤهله لتعليم زملائه ما يحتاجونه في آداء أعمالهم من معرفة وخبرة ومهارة بآن واحد، ويطلق على هذا التدريب والتنمية بالنصح الارشادي من قبل الزميل (**Mentory Training and Development**)، ويتم هذاالنوع بشكل رسمي بتكليف من الرئيس المباشر أو بشكل غير رسمي بحكم علاقات الصداقة والزمالة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض في نفس مكان العمل.
- **تدوير الأعمال (Job Rotation)**: وهو عملية نقل الفرد من عمل لآخر لفترة زمنية محدودة، مما يتيح للعامل فرصة تكوين فهم أعمق عن طبيعة العمل في المنظمة.
- **التنمية الحية عبر الأنترنت (On-Line Development)**: تأخذ عدة أشكال منها

المؤتمرات الافتراضية وغرف الدردشة الحية (Live Chat) وتشارك الملفات وبرامج التعلم عبر الانترنت.

- **التعيين في مناصب المساعدين:** تنشئ بعض الشركات مناصب مساعدين وهي مناصب تقع تحت المدير مباشرة في المرتبة الوظيفية. ويمكن للعاملين من خلال هذه الأعمال العمل مع مدراء بارعين لم يكونوا ليصلوا إليهم بطريقة أخرى. في حين تنشئ شركات أخرى لجان للمدراء الناشئين أو مجالس إدارة افتراضية يمكن تعيين المتدربين فيها ليكتسبوا خبرات واسعة في مجالات متعددة.
- **التعيين في اللجان:** إن تعيين العاملين الواعدين في اللجان الهامة يوسع خبراتهم ويساعدهم في تفهم الشخصيات والمسائل المختلفة في المنظمة. حيث يمكن للعاملين في لجنة الأمان المهني أن يحصلوا على فهم أكبر لإدارة الأمان في المنظمة، وهذا ما يساعدهم عندما يصبحون مشرفين مستقبلا، ويمكنهم من امتلاك خبرات حول المشكلات المتعلقة برفع وعي العاملين لمسائل الأمان.

في حين تتمثل مداخل التنمية خارج مكان العمل في:

- **الدروس الصفية:** ان معظم الناس متآلفون مع التعليم الصفي ويحبذونه خاصة اذا ما ارتبط بمنح شهادات تزيد من جاذبيتهم في سوق العمل. من جانب آخر ترسل بعض المنظمات العاملين لديها لحضور مؤتمرات أو اتباع دورات تدريبية احترافية، في حين يشجع البعض الآخر على متابعة الدراسة من خلال تعويض نفقات الدراسة الجامعية أو توفير منح دراسية.
- **التدريب على العلاقات الانسانية:** يهدف لإعداد المشرفين للتعامل مع المشكلات الانسانية التي يولدها العاملون تحت اشرافهم، حيث يركز التدريب هنا على تنمية مهارات العلاقات الانسانية التي يحتاجها الفرد ليتعامل بشكل جيد مع الآخرين. تغطي برامج العلاقات الانسانية عادة المشرفين الجدد أو قليلي الخبرة والمدراء في الادارة الوسطى، وتشمل موضوعات الدوافع والقيادة والتواصل مع العاملين وغيرها من المواضيع السلوكية.
- **المحاكاة (Simulation):** تعمل على تهيئة ظروف ومواقف مماثلة لما يمكن ان يتعرض له المتدرب خلال ممارسته لعمله في الواقع الفعلي، ويطلب منه اتخاذ الاجراء أو التصرف أو القرار المناسب حيالها،

ويستخدم اسلوب المحاكاة نماذج مصطنعة (آلات، تجهيزات، أدوات، ...الخ)، تطابق المستخدمة في الواقع العملي من أجل تعلم استخدامها قبل الانتقال لاستخدامها في العمل.

- **التدريب الخارجي**: بموجب هذا الأسلوب، ترسل المنظمة العاملين المراد تدريبهم إلى البرية ليقوموا ببعض المغامرات إن صح التعبير. إن استخدام هذا الأسلوب كأداة تنموية له ما يبرره، حيث أن الخبرات المكتسبة تزيد الثقة بالنفس لدى الأفراد وتساعدهم على إعادة تقييم وبرمجة أهدافهم وجهودهم الذاتية. أما بالنسبة للأفراد العاملين في مجموعات أو فرق، فإن التحديات والمخاطر المشتركة خارج بيئة العمل المكتبي يمكن أن تولد نوعا من العمل الرفاقي.

ويسمى التدريب في الهواء الطلق (**OutdoorTraining**) شهدته التسعينيات، ويشار له أحيانا التدريب في البرية أو البقاء على قيد الحياة (التنمية وفق نمط القدرة على البقاء)، وتتضمن المغامرات تسلق الجبال، البقاء على قيد الحياة لأسبوع في الغابة، والغرض منه معرفة كيفية تفاعل الموظفين مع المخاطر التي تقدمها الطبيعة وهل ينجحون في ذلك، وتبني علاقات الثقة بين الأفراد والنجاح كأعضاء في مجموعة (Decenzo&Robbins, op cit, p236).

على المنظمات أن تأخذ في حساباتها الأخطار الملازمة لهذا النوع، إذ لا يستطيع البعض تحمل الضغوطات الجسدية والنفسية المرتبطة بها ولهذا السبب فإن قرار إقامة مثل هذه البرامج من عدمه لابد وأن يتوقف على شخصيات المشاركين بها.

- **أسلوب الحساسية (Sensetivity Method)**: يعد هذا الأسلوب من الأساليب التي تستخدم في مجال تعديل السلوك، وبموجبه تنظم لقاءات دورية بين المتدربين في أماكن خاصة ولفترة زمنية محددة، يتم خلالها مناقشة وتقييم سلوك بعضهم بعضا بصراحة تامة، ويتم التقييم نتيجة الاحتكاك بين المتدربين خلال الفترة الزمنية المحددة. لا يوجد مدرب وإنما هناك موجه مهمته متابعة المناقشات ومنع حدوث احتكاك بين المتدربين أو حدوث ضغط نفسي على بعضهم نتيجة المصارحة والحرية في انتقاد سلوك بعضهم بعضا. فالمحور الرئيسي الذي يقوم عليه هذا الأسلوب هو مناقشة السلوك وتعديله.

وهناك أساليب أخرى كثيرة كـ: أسلوب النموذج السلوكي (BehaviorModeling) وهو أحد أساليب تعديل السلوك، التدريب والتنمية باستخدام الحاسب الآلي (Computer-Based Training and Development)، المباريات الادارية (Business Games)، المهمات الفردية (Individual Assignement)....الخ.

3. إعادة التنمية ودورها في الحفاظ على العمالة

تظهر بعض التغيرات المهنية خلال الحياة المهنية المتوسطة للأفراد إما رغبة بالتغيير أو لحاجة رب العمل لمؤهلات مختلفة لمسايرة التغيرات في المحيط من جهة والجمود الوظيفي للأفراد من جهة أخرى. فمن الضروري أن تحرص كل منظمة على بذل كل جهد ممكن لتطوير وتشجيع وتحفيز العاملين، ذلك لأن ضمان استمرار نجاح المنظمة وبقائها يتطلب قوى عاملة راضية وذات التزام وانتماء كبيرين للمنظمة. وتشير الدراسات إلى أن الاحتفاظ بالعاملين يساعد على الاحتفاظ بالزبائن.

1.3 التعلم المستمر

تعد **العودة لمقاعد الدراسة** إحدى أشكال إعادة التنمية التي تتيحها المنظمات لأفرادها لتطوير معارفهم وزيادة درجة الرضا لديهم من جهة وتحقيق غاياتها من جهة أخرى، وكذا دعم برامج لتعليم مهنة ثانية (Second-Career Programs).

ويرتبط مفهوم التنمية وإعادة التنمية **بالتعلم المستمر** من خلال مساهمة أرباب الأعمال في دعم التعلم المستمر من خلال برامج **التعلم أثناء العمل وبرامج التعليم التعويضي** (Tuitionreimbursement programs)، بغرض مقابلة التطورات في مجال الاختصاص بشكل دائم حتى يتمكنوا من مجاراة العصر. إضافة لآثار التعلمفي تحسين ثقة الفرد بنفسه وتطوير أفكاره ورفع روحه المعنوية (جاكسون وماتس، مرجع سابق، ص 422).

ويعرف التعلم بأنه: "أي تغيير دائم نسبيا في السلوك الذي يحدث لنا نتيجة للتجربة" (Robbins, 1998, p68)، كما يعرف بأنه تلك العملية التي تؤدي إلى تغيرات في سلوك الفرد والناتجة عن الخبرة أو التجربة. ولا نستطيع أن نقيس التعلم مباشرة، ويمكن فقط قياس التغيرات في السلوك

التي تحدث نتيجة التعلم، كما أن التعلم لا يحدث بمعدل ثابت بل يتغير وفقا لصعوبة المهمة التي يتعلمها الفرد وقدراته (سلطان، 2003، 184). كما أن التعلم يحدث في السلوك والفعل وليس في شيء آخر، فتغيير الأفكار والاعتقادات والاتجاهات لا يعد تعلما إذا لم يصاحب بتغيير في السلوك لأنه قد يكون رد فعل مؤقت وعارضا وسطحيا (النجار، 1995، ص68).

3. 2 التدريب: يعد التدريب أحد أهم مداخل التنمية واعادة التنمية ويعرف على أنه:

عملية مخططة، منظمة ومستمرة مكونة من برامج مصممة لتعليم المورد البشري وإكسابه المعارف، القدرات والمهارات الجديدة المتخصصة كي يؤدي أعماله الحالية بمستوى عال من الكفاءة، وتحقيق أهداف المنظمة.

ويشير التدريب إلى مجموعة الطرق المستخدمة (التي أشرنا لها سابقا)، في تزويد الموظفين الجدد أو الحاليين بالمهارات اللازمة لأداء وظائفهم بنجاح (جاري ديسلر، 2015، 388)

كما أنه **مدخل للتعليم المستمر**: ويترتب على ذلك تركز التدرب على منظومة معارف العاملين بهدف: (ومان محمد توفيق، 2016، ص66).

- تعزيز المعارف الأساسية وتعميقها؛
- تعديل منظومة المعارف بالحذف أو الإضافة تبعا للتطورات المعرفية واحتياجات العمل الأساسية؛
- إدخال تغييرات جذرية على منظومة المعارف القديمة باستيعاب المعارف الجديد التي تطرأ، وتُحدِث إضافات شاملة لا تُستَوعَب بالتعديل المحدود؛
- تطوير القدرات الذاتية على التفكير والتبصر والتحليل لتمكين العاملين من المشاركة في حركة المعرفة وتعزيزها بالمعارف التي قد يتوصلون إليها باجتهاداتهم وقدراتهم الشخصية.

كما يلعب التدريب دورا تحويليا من خلال تمكين العاملين ومنظماتهم من إعادة تأهيل الموارد البشرية المتاحة والفائضة عن الحاجة لمهن ووظائف تخصيصية (المرجع السابق، ص68).

3. 3. تمكين العاملين

يعد تمكين العاملين من أكثر المداخل تأثيرا في تحسين إدارة المؤسسات وتنمية الجانب الإنساني

داخلها فهو يمثل عملية حفز وتعزيز للدافعية على العمل وللثقة بالنفس، وتنمية للقدرة على اتخاذ القرار لدى الموظفين من أجل تطوير الأداء الوظيفي وتعزيز الولاء والانتماء للمؤسسة.

فهو يعد من المفاهيم الإدارية الحديثة والتي ظهرت نتيجة تراكم وتطور الفكر الاداري بمفاهيمه المختلفة بشكل عام وبالمفاهيم التي تتعلق بإدارة الموارد البشرية وإدارة العلاقات مع الأفراد داخل المنظمة (العاملين)، أو خارج المنظمة(الزبائن)، كذا تغير النظرة اليوم إلى الأفراد من نظرة تقليدية مفادها أن تكلفة الأفراد تتحملها المنظمات إلى اعتبار الأفراد مورد أساسي من موارد المؤسسة واستثمار يعود عليها بالفائدة حال الاستثمار فيه واستغلاله لخدمة المنظمة بما يمتلكه من خبرات وكفاءات.

فالتمكين يتمحور حول اعطاء الموظفين صلاحية، وحرية أكبر، في مجال الوظيفة المحددة التي يقوم بها الموظف حسب الوصف الخاص بتلك الوظيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى منحه حرية المشاركة وإبداء الرأي في أمور في سياق الوظيفة أي خارج نطاق الوظيفة، كما كأنه تحرير الانسان من القيود وتشجيع الفرد وتحفيزه ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع (محمود حسين الوادي، 2012، ص22).

وتظهر أهمية التمكين من خلال استخراج أقصى الطاقات، الإبداع ورفع الروح المعنوية للأفراد، تعزيز الولاء التنظيمي لتحقيق أهدافهم وأهداف المنظمة وكذا زيادة انخراط العاملين في اتخاذ القرار وتشجيع التعليم والتدريب **والمحافظة على الخبرات** .كما أشارت "دراسة NEDD إلى أن التمكين يرفع معنويات العاملين ويوجد لهم **شعور بالإقبال على العمل،** مما يؤدي إلى تقليل معدلات الغياب والدوران الوظيفي (بومجان، 2015، ص127).

3. 4. فرص التطور المهني

إن الجهود التي تبذلها المنظمات **لدعم التطور المهني** للعاملين لديها تؤثر بشكل كبير على قدرتها على استبقائهم، ففرص التطور المهني تأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع العاملين لترك أعمالهم أو البقاء فيها. فمن العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في المحافظة على الموارد البشرية، الفرص المهنية، وبيئة العمل، والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، والعدالة التنظيمية، وسياسات الإجازات، وصورة المنظمة،

فيبقى الموظف في المنظمة التي تقدره، وتحترم مشاعره، ويصبح مواليا لها، فيفخر بها، ويعمل فيها بكامل طاقته (النعيمي والكساسبة، 2013، ص62) نقلا عن: (Irshad, 2011).

فالإدارة الجيدة والاهتمام المتنامي من قبل إدارات المنشآت والموارد البشرية بتخطيط المسار الوظيفي للموظف وإتاحة الفرصة أمامه للتقدم ستؤدي إلى خلق قوة عمل راضية ومنتجة. وكلما أدرك الموظفون مدى الارتباط بين كفاءتهم وقدراتهم وبين الفرص المتاحة أمامهم للتطور والنمو الوظيفي، ازداد ولاؤهم وإخلاصهم للمنظمة (https://hrdiscussion.com/hr17845.html).

وبذلك على ادارة المؤسسات أن تبذل كل الجهود وتوفر كل الامكانات التي تؤهلها لاستقطاب العمالة والمحافظة عليها في ظل البيئة التنافسية اليوم، فبالإضافة للأجور والتعويضات التي تعد من العوامل الأساسية للجذب تعد فرص التطور المهني التي توفرها وبرامج التعليم المستمر والبرامج التدريبية التي تتيحها المنظمات وإثراء الأعمال...وغيرها من الأساليب التي تجذب العمالة وتستبقيها في المنظمة، ذلك أن الحاجات متجددة ومتطورة فما يطمح له الفرد اليوم يتغير مع الزمن ولابد أن تتماشى سياسات المنظمات ومتطلبات الأفراد.

4. تنمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

4. 1. تعريف التنمية المستدامة وأركانها

تعد التنمية المستدامة ضرورة حتمية وتوجه عالمي، ذلك أنها تركز على الجوانب المختلفة الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، وحتى الثقافية والفكرية. فهي التنمية المستمرة، والعادلة، والرشيدة، والتي تعظم قيمة المشاركة في جميع مراحل العمل التنموي...الخ. ويمكن تعريفها بأنها مجموعة بنود هي كالتالي (مدحت محمد أبو النصر،2007، ص ص 192-193):

- هي التنمية المستمرة.
- هي التنمية العادلة.
- هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.
- هي التنمية الرشيدة دون اسراف أو سوء استخدام أو استغلال .

- هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- هي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.

وتتمثل أبعادها في (العايب، 2011، ص ص 25-26):

- **الجانب الاجتماعي**: يكون النظام مستداما في حال تحقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع.
- **الجانب الاقتصادي**: النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.
- **الجانب البيئي**:النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.
- إضافة **للبعد التقني** حيث لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، كما عززت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة (أبعاد التنمية المستدامة/https://mawdoo3.com).

4. 2. المورد البشري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر العنصر البشري عامل رئيسي لحدوث التنمية المستدامة والرقي لأي منظمة لذا ينبغي الاهتمام به وبمختلف الظروف والعوامل التي تحيط به وتساعد على تنميته حيث يرتكز نجاح وفشل المنظمات

المعاصرة على مدى تمكنها واهتمامها وتأطيرها الصحيح لأهم مواردها ألا وهو العنصر البشري الذي يعتبر الثروة الحقيقية لأي منظمة، والتي تسعى جاهدة لتوفيرها بالكم والنوع اللازمين.

كما أن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية (الحسن، 2011).

وقد جاء في التقرير العشرين للتنمية البشرية العالمية لسنة 2010 (الكبيسي، 2015، ص ص 30-31):

- إن الثروة الحقيقة ليست قوالب الذهب أو آبار النفط، ولكنها البشر المكافحون؛ فهم مفتاح النجاح.
- إن البشر هم المقياس الحقيقي لثروة الدول، وليس الناتج القومي الإجمالي، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدات الرأسمالية للتنمية، بل إنهم البشر فقط.
- إن التنمية الاقتصادية أمر مهم وضروري، لكن الأهم هو إتاحة الفرص العادلة للأفراد لكي يعيش كل منهم حياة طويلة، وصحية، ومنتجة.
- ولكي يكون الانسان في خدمة الاقتصاد، فإن الاقتصاد ينبغي أن يكون في خدمة الإنسان.

فالعنصر البشري هدف العملية التنموية ووسيلتها في ذات الوقت فإن الحاجة تبدو ملحة باتخاذ ما يلزم من سياسات وتدابير لتنمية قدرات هذا العنصر، ورفع كفاءته بما يكفل مساهمته في عملية التنمية.

5. خاتمة

وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا لها والتي نوردها كما يلي:

5. 1. النتائج

- المورد البشري أهم أصل من أصول المنظمة، لذا وجب التعامل معه بذكاء ومرونة للاستفادة القصوى منه؛
- تنمية الموارد البشرية ضرورة ملحة بالنسبة للمنظمة لتحقيق أهدافها ورضا زبائنها من جهة، وتحقيق رضا عامليها من جهة أخرى؛
- لابد من تحديد التوليفة الصحيحة من مداخل التنمية اللازمة لتغطية الاحتياجات التنموية للأفراد، بما يساهم في تحقيق أهداف المنظمة وأهداف الفرد على حد سواء؛
- تعد فرص التنمية وإعادة التنمية التي تتيحها المنظمات أدوات استقطاب فعالة للعمالة، والحفاظ عليها.

5. 2. التوصيات

نوصي بما يلي:

- يجب النظر لعملية تنمية الموارد البشرية كعملية مستمرة واستثمار يتطلب التجديد والتحسين بصورة دورية وفقا لمتطلبات العمل؛
- النظر للكفاءات كأهم مورد تستطيع من خلاله المنظمات الوصول لتحقيق أهدافها؛
- السعي نحو الكفاءات، ومحاولة حيازتها والحفاظ عليها؛
- النظر في فرص التنمية المتاحة والتي تزيد من استقطاب العمالة من جهة، والحفاظ عليها ومحاولة تفعيلها؛
- التركيز على التدريب، التمكين والتعلم المستمر، وفرص التطور المهني كأحد الركائز الأساسية لتنمية المورد البشري؛
- النظر للمورد البشري كأهم مورد لتحقيق التنمية المستدامة باعتباره هدف للتنمية ووسيلتها.

6. قائمة المراجع

- جاري ديسلر، ادارة الموارد البشرية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.

- جون جاكسون وروبرت ماتس(Jackson. J & Mathis. R)، إدارة الموارد البشرية، ترجمة محمود فتوح، ط1، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، 2009.
- سليمان خليل الفارس وآخرون، إدارة الموارد البشرية "الأفراد"، ط6، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2005.
- عامر خضير الكبيسي، دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015.
- عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2015.
- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2003.
- محمد عدنان النجار، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 1995.
- محمود حسين الوادي، التمكين الاداري في العصر الحديث، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007.
- سعيد سيف النعيمي، محمد مفضي الكساسبة، "استراتيجيات المحافظة على الموارد البشرية ودورها في تعزيز أداء إدارة المشتريات والمستودعات في القيادة العامة لشرطة أبو ظبي"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، المجلد الأول، ع1، كانون الأول، 2014، ص ص 55، 88.
- عبد الرحمان نحمد الحسن، "التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها"، مؤتمر دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، أيام 15– 2011/11/16.

- العايب عبد الرحمان، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
- عادل بومجان، "تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة : مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل– بسكرة"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- ومان محمد توفيق، "تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية–دراسة في الأبعاد السوسيو–تقنية حالة مديرية الأمن لولاية بسكرة–"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- David A. Decenzo and Stephen P. Robbins, (1999), Human Resource Management, 6th Ed, Wiley & Sons, Inc. New work.
- Gary Dessler, Akram Al Ariss, (2012), Human Resources Management, First published, Pearson education, London.
- Stephen P. Robbins, (1998), Organuzation al Behavior, 8th ED, Prentice-Hall India, New Delhi.
- https://hrdiscussion.com/hr1938.html:يوم 13/11/2018
- شهيرة دعدوع، مفهوم التدريب والتنمية يوم: 2018/12/23

https://mawdoo3.com/

- SUSAN M. HEATHFIELD, "What Is Human Resource Development (HRD)?" Available at https://www.thebalancecareers.com/what-is-human-resource-development-hrd-1918142, le 22/12/2018.
- فارس النفيعي، يوم 2018/12/23

https://hrdiscussion.com/hr17845.html

قياس العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وأثرها على الموازنة العراقية للمدة (2003– 2017)

Measuring the reciprocal relationship between inflation and unemployment and its impact on Iraqi Budget for the period (2003 -2017)

المدرس المساعد: وسن هادي

مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة – العراق، wasnhade73@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص

يهدف البحث إلى بيان أثر ودور التضخم والبطالة على عجز الموازنة العراقية للمدة (2003–2017)، ومدي وجود علاقة سببيه بينهما باستخدام سببية كرانجر، ومن خلال التحليل القياسي باستخدام الاختبارات (ديكي فولر، واكيكي)، تبين أنه لا يوجد علاقة بين التضخم والبطالة وعجز الموازنة العراقية، وان السبب الرئيسي للعجز يعود إلى ريعية الاقتصاد العراقي، وافتقاره الى آلية التنويع الهيكلي للاقتصاد، فضلا عن انخفاض طاقته الاستيعابية.

كلمات مفتاحية: العلاقة التبادلية، التضخم، البطالة، الموازنة العراقية.

Abstract

The aim of the research is to explain the effect of inflation and unemployment on the Iraqi budget deficit for the period 2003-2017, and the extent of the causal relationship between them using the Kranger causality, and through the standard analysis using the tests (Dickie Fuller and Wakiki), there is no relationship between inflation and unemployment And the inability of the Iraqi budget, and that the main cause of the deficit is due to the profitability of the Iraqi economy, and lack of mechanism of structural diversification of the economy, as well as the decline of absorptive capacity.

المؤلف المرسل: وسن هادي، **الإيميل**:wasnhade73@gmail.com

Keywords: The relationship of exchange, inflation, unemployment, the Iraqi budget

1. مقدمة

تحتل الموازنة مكانة مهمة وبارزة في السياسة الاقتصادية في العراق وظهرت على الساحة عدة متغيرات اقتصادية أثرت في الموازنة، حيث أنها تعكس مضمون السياسة المالية وتوجهاتها الضريبية، وأداة الدولة في مواكبة التغيرات الطارئة في المجتمع. مما ولد اختلالاً كبيراً في جانبي الموازنة من (ايرادات ونفقات) فتمخض عنها عجزاً كبيراً في الموازنة، كان سببه مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد كان منها على سبيل الذكر ريعية الاقتصاد العراقي، وعدم وجود قاعدة تنويع هيكلية للقطاعات الاقتصادية مما شوه الناتج المحلي الاجمالي لأن مصدره يعتمد بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية وبنسبة 80% فظهرت مجموعة من الآثار السلبية التي تركت ضلالها الواسعة على الاقتصاد العراقي كان سببها ظاهرتي التضخم والبطالة مما أثرت على الموازنة.

♦ مشكلة البحث

هناك علاقة تبادلية بين عجز الموازنة والتضخم والبطالة مما ولد خللاً كبيراً في الاقتصاد وبالتالي عجز الموازنة .

♦ فرضية البحث

أن الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد العراقي، وصفة الريعية كانت سبباً رئيساً في تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة معاً في الاقتصاد العراقي وعجز الموازنة.

♦ هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة فحوى العلاقة بين التضخم والبطالة من جهة وعلاقتها بعجز الموازنة من جهة أخرى.

- **منهجية البحث**

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي والإحصائي في استنباط النتائج المبنية على الفرضية لغرض توضيح العلاقة بين التضخم والبطالة والاختلالات الهيكلية وأثرهما على الموازنة باعتماد سببية كرانجر.

المبحث الأول: علاقة التضخم بالبطالة وأثرها على حجم الموازنة العراقية

سادت الأدب الاقتصادي حالة جديدة عرفت بظاهرة الركود التضخمي stagflation ، هذه الظاهرة تجمع بين الركود والتضخم ، فمنذ السبعينات كانت معدلات التضخم والبطالة تسيران معاً ، أي ان ما كان مفترضاً من أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً ، وأصبحت العلاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة (محمد فوزي، 2003، ص302)، ولقد ظهرت العديد من التغيرات لهذه الظاهرة منها : ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 ، مما أدى الى ارتفاع تكاليف أنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة ، وبالتالي الى نقص في العرض الكلي للسلع والخدمات مما ترك أثر على التشغيل فتزيد البطالة من جهة وارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة حتمية للتضخم (خالد واصف، وآخرون، 2003 ، ص:85).

على عكس الحال ما هو سائد عند قراءة منحنى فليبس (Phillips curve) الذي يرى عند ارتفاع الطلب الكلي فإن المنتج سوف يزيد من الانتاج عبر تشغيل أكثر عنصر للإنتاج (مما يخفض معدل البطالة) مما يؤدي الى أرتفاع أجور العمل وهذا يعني ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمـــات مما يؤدي الى (ارتفاع معدل التضخم) أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية . مما يؤثر على المنحنى بوجود علاقة عكسية بين معدل ارتفاع الاجر ومعدل البطالة (The relation between unemployment and the rate of A.W Phillips Economica of money change,1985, p:12) ، وكما هو موضح بالشكل ادناه حيث أن هناك مجموعة من التوليفات بين معدل البطالة ومعدل التضخم تستطيع الحكومة أن تختار منها لكي تصل الى مستوى الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني.

إلا أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول أعلى معدل للتضخم وعلى هذا الاساس كانت

الحكومات تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فليبس بحيث يكون هناك قبول لمعدل معين للبطالة وما يقابلها لمعدل معين من التضخم ، ومن ثم تتحدد آلية السياسة النقدية والمالية المناسبة للطلب المناسب الذي يضمن تحقيق المعدلين.

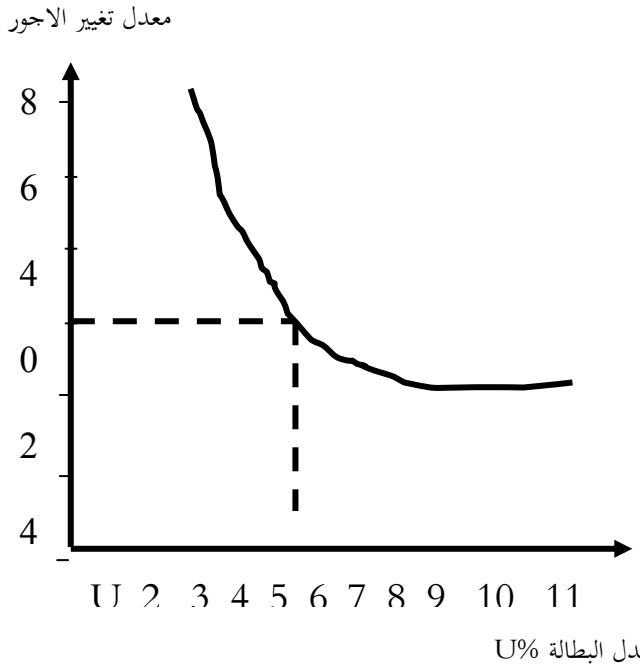

Source : A. W Phillips ، The relation ship between unemployment and the rate of change (Economic of money wages int u k ، 1958 Nov), p4

جدول 1: التضخم الركودي للمدة (2003–2017) والبطالة في العراق

السنة	التضخم (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك	التضخم (2) الرقم القياسي المخفض الضمني	البطالة (3)	التضخم الركودي (4)	التضخم الركودي (5)
2003	32 ,58	——	28 ,1	——	——
2004	27	46	25 ,34	52 ,34	71 ,34
2005	37	20	24 ,67	61 ,67	44 ,67

2006	53	21	33 ,70	63 ,38	58 ,38
2007	31	26	32 ,38	63 ,38	28 ,08
2008	3	32	31 ,60	34 ,60	63 ,60
2009	2	-2	30 ,08	32 ,08	28 ,08
2010	5	13	28 ,19	33 ,19	41 ,19
2011	6	7	19 ,54	25 ,54	26 ,54
2012	6 ,5	6	18 ,42	24 ,92	26 ,54
2013	6	5	17 ,64	23 ,64	22 ,64
2014	2 ,2	2 ,1	20 ,0	22 ,2	22 ,1
2015	1 ,4	1 ,2	21 ,0	22 ,4	22 ,2
2016	0 ,4	0 ,1	22 ,7	23 ,1	22 ,8
2017	0 ,8	(0 ,1) -	20 ,1	20 ,9	20 ,2 -

المصدر:

- زاهد قاسم الساعدي، التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990- 2013) مجلة لعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة (2015) ، ص100 .
- التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لعام 2014 ، 2015، 2016، 2017 ، البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والأبحاث / قسم الاقتصاد المحلي.

شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم بدأ من عام 1990 وحتى الوقت الحاضر نتيجة الظروف الاقتصادية المتدهورة بسبب حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي وهناك عدة أسباب تقف وراء ظهور واستفحال ظاهرة التضخم منها: (خالد واصف الوزان، مرجع سابق، ص:85).

أ- التدهور المستمر في الملف الأمني واتساع نطاق عمليات تخريب البنية التحتية والمنشآت الخدمية .

ب-توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد مما رفع اسعار تلك السلع في السوق المحلية .

ت-ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والإنفاق وانخفاض الميل الحدي للادخار.

ث-تحسين القدرة الشرائية للأفراد دون ان يصاحبها زيادة في المعروض من السلع والخدمات .

وخلال المدة (2003- 2008) نلاحظ ان هناك تعطيل للكثير من المرافق الاقتصادية والزيادة المضطردة في معدل التضخم بسبب آثار الحصار الاقتصادي ، وقد أدى هذا الى الارتفاع في تكاليف

المعيشة بالنسبة للأفراد وارتفاع كلف الانتاج فمن خلال جدول رقم (1) نلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك أي (58, 32)% عام (2003) ثـــم بدأ بالانخفاض وصولاً الى 3% عام 2008 وأستمر بالتذبـــذب ما بين (2-5)% وصولاً الى (0,8) % عام 2017.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر التضخم الركودي هو مؤشر مركب يتكون من مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية : Ast= Alnf + Aun

حيث أن:

AST = التضخم الركودي

Alnf = معدل التضخم

Aun = معدل البطالة

فإذا تجاوز معدل التضخم الركودي نسبة 8% مع تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة ففي هذه الحالة يمكن أن نقرر أن الاقتصاد محل الدراسة يعاني من التضخم الركودي، وهناك حالات خاصة يمكن ان يصل معدل التضخم الركودي 8% بالرغم من ان معدل البطالة فقط، ومعدل التضخم لا يتجاوز 4% أو 4% على اقصى تقدير .

تطورات الموازنة العامة في العراق للمدة (2003– 2017)

بعد زوال النظام البائد عام 2003 ورفع الحضر الاقتصادي على العراق ازدادت العائدات العراقية النفطية الأمر الذي أدى الى زيادة الإيرادات العامة رغم تراجع الإيرادات الأخرى (الضريبية وغير الضريبية) في الوقت الذي يرتكز بند الانفاق العام على النفقات الجارية بشكل كبير فكانت الزيادة في الإيرادات العامة أكثر من النفقات العامة مما أدى الى وجود فائض في الموازنة بلغ (163798) مليون دينار وبالأسعار الجارية ، حيث كان معدل نمو العجز السنوي سالباً (70,1-) ، وبالأسعار الثابتة (77,4) وأن هذا الفائض متأتي من زيادة إيرادات النفط في ظل تراجع حجم ونسب إيرادات أخرى، وبلغت نسبة الفائض (0,6)% من الناتج المحلي الاجمالي.

استمر حال الفائض في الموازنة العامة سواء كانت بالأسعار الجارية أم الثابتة، إذ بلغ مقدار الفائض عام 2005 (14127715) مليون دينار وبمعدل نمو (1232,8) يليه اعلى حالة فائض بالأسعار الثابتة مقداره (4481,3) مليون دينار وبمعدل نمو (1098,2) ، أما نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (19,2) % وكان سبب ذلك زيادة الإيرادات النفطية وتراجع النفقات العامة (إسماعيل عبد هادي، 2015، ص44).

وتحقق أعلى فائض للموازنة عام 2008 وبمقدار (20848807) مليون دينار وبمعدل نمو (33,9) ، وكانت نسبة الفائض الى الناتج المحلي كانت (13,4)% والسبب الحقيقي للفائض المتحقق عام 2008 هو زيادة أسعار النفط وبشكل غير مسبوق حيث ازداد سعر برميل النفط الى أكثر من 120 دولار خلال تلك المدة . وفي عام 2009 حدث غير المتوقع حيث انهارت أسعار النفط الى ادني مستوى لها مما أدى إلى تراجع الفائض عام 2009 الى (2642328) مليون دينار بالأسعار الجارية، وكان معدل نموه سالباً مقدراً بـ (87,3%) وتراجع الفائض كنسبة من الناتج المحلي إلى (1,9)% .

وفي عام 2010 بلغت نسب الفائض بالأسعار الجارية (44022) مليون دينار بمعدل نمو سالب (98,3–)، أما الأسعار الثابتة بلغت نسب الفائض (6,7) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب أيضاً (98,4–)، أما نسبة الفائض الى الناتج المحلي كانت (0,02) وكان سبب التراجع هو زيادة النفقات العامة لاسيما التشغيلية بالرغم من ارتفاع الإيرادات العامة . وفي عام 2011 حدثت أعلى حالة فائض بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة بـ(30049776) مليون دينار بمعدل نمو (65626,9) ، وكانت نسبته من الناتج المحلي (13,8)% بسبب زيادة الإيرادات النفطية في ظل تراجع النفقات العامة . وفي عام 2013 حصل عجزاً بالموازنة يقدر بـ (5287480) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (63,7–)، أما نسبته من الناتج المحلي بلغت (717,3) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (64,6–) سبب هذا العجز هو انخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات النفطية بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

وفي عام (2014) حصل هناك فائض مالي مقداره (21830397) مليون دينار بالأسعار

الجارية وبمعدل نمو موجب مقداره (312,9) أما بالأسعار الثابتة بلغت مجموع الفائض بـ(2896,6) مليون دينار وبمعدل موجب أيضا (303,8)% أما نسبة الفائض بلغت من الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت الى (8,4) وكـــان ذلك بسبب انخفاض النفقات العامة لاسيما (النفقات الجارية والاستثمارية) وكما هـــو واضح في الجدول (2) .

جدول 2: الفائض أو العجز في الموازنة العراقية للمدة من (2003– 2017)

السنوات	الفائض(1) أو العجز بالأسعار الجارية	معدل النمو (2) %	الفائض أو العجز بالأسعار الثابته 100=1988	معدل النمو	نسبة الفائض أو العجز للناتج المحلي الاجمالي
2003	163798	-1,70	3,90	4,77	%0 ,6
2004	865248	428 ,2	9,375	3,316	%1 ,6
2005	14127715	8,1532	3,4481	2,1092	%19 ,2
2006	10248866	-5,27	6,2121	-7,52	%10 ,7
2007	15568219	9,51	2,2463	16 ,1	%14 ,4
2008	20848807	9,33	0,3213	30 ,4	%13 ,4
2009	2642328	-3,87	9,418	-87 ,0	%1 ,9
2010	44022	-3,98	67	-98 ,4	%0 ,02
2011	30049726	7,68160	7,4403	65626 ,9	%13 ,8
2012	14577648	-5,51	1,2028	-9,53	%5 ,8
2013	-5287480	-7,63	-3,717	-64 ,6	%-2
2014	21830397	9,312	6,2896	303 ,8	%8 ,4
2015	3927،25 -				%02 ,0
2016	12658،16 -				%(6 ,4)
2017	1 ،845،8				%1

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث والنشرات السنوية (2006– 2008– 2009– 2013– 2014 – 2015– 2016– 2017).

ان المدة (2003– 2013) تمثل فترة الحكومة لمعالجة المشكلة المركبة والمعقدة ألا وهي التضخم الركودي، لذلك نلاحظ انخفاض معدلات التضخم الركودي ولكنه بقى اعلى من المعدل الطبيعي للتضخم

الركودي مما لاشك فيه أن معدلات التضخم بقيت مرتفعة خاصة في فترة التسعينات وبقيت مرتفعة حتى عام (2003) حيث ظهرت معالجة الحكومة لهذه المشكلة المعقدة . والذي عقد المشكلة أكثر وجود مشكلة البطالة وكالآتي: (إسماعيل عبد هادي، 2015 ، ص44)

إن ارتفاع مشكلة التضخم الركودي منذ فترة السبعينات، ووصلت الى ارقام مرتفعة جداً وكانت مرافقة لارتفاع معدلات البطالة ، فعند عام 1996 اتجه معدل التضخم الركودي المحسوب بالمخفض الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الانخفاض من (350)% عام 1995 إلى (15)% عام 1996 واستمر هذا المعدل نحو الانخفاض تارة والارتفاع تارة وصولاً إلى(34)% عام 2003 بسبب التضخم الجامح الذي كان يعاني منه الاقتصاد العراقي في فترة الحصار الاقتصادي.

ومما لاشك فيه ان قضية ارتفاع الاسعار تأتي في مقدمة مهمات الاطراف المعنية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ، خاصة بعد انفلات الاسعار بصورة مبالغ فيها مما أثقل من كاهل المواطن وأصبح هذا الموضوع من اولويات المسؤولين في رسم السياسات النقدية والمالية ويمكن ابراز أهم اسباب التضخم بالعراق وكالآتي:

1- ارتفاع نسب الانكشاف الاقتصادي بالعراق بالنسبة للعالم الخارجي وبدرجة عالية. ما يقارب 75% ويمكن قياس هذه الظاهرة من خلال المقارنة بين المحتوى الاستيرادي والمحتوى المحلي فنجد ارتفاع الاول مقارنة بالأخير ، والذي ساعد هذا الوضع استمرار القطاع الخاص بدوره المحدود في العملية التنموية وانخفاض نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي وتغطية الزيادة في الطلب وتمويل الاستثمارات الامر الذي أدى إلى ضعف مشاركته في النشاط الاقتصادي. (محمد عبد صالح، محمد سلمان، 2015، ص: 224).

2- تذبذب الناتج المحلي الإجمالي : هناك اختلال واضح في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والدخل ، بسبب ضعف بنية الناتج المحلي الاجمالي الذي يعاني من الاختلال الهيكلي بدرجة كبيرة، بسبب تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية عدى الخدمية والإنتاجية عدا (القطاع النفطي)، مما ادى الى حصول صدمة العرض بسبب عدم التساوي بين التيار التقدي والتيار السلعي، مما ولد اختلالاً هيكلياً في الاقتصاد

العراقي لصالح التيار النقدي مما ادى الى زيادة الطلب الكلي وبالنتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، 2014، ص :3).

3- ارتفاع مستوى الاستيرادات وكالآتي:

أ– إن استيراد السلع من الخارج بأسعار أقل من أسعار السلع المنتجة محلياً أدت الى انخفاض المستوى العام للأسعار وتدمير الصناعة الوطنية من ناحية أخرى.

ب– إن استيراد السلع من الخارج بأسعار مرتفعة خاصة في حال الأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة مما يؤدي الى أرتفاع اثمانها خاصة في حال ارتفاع الأجور مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف إنتاجها وبالتالي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم المستورد.

ج– إن زيادة الاستيراد تؤدي الى تسرب الدخل القومي للخارج حتى لو كان الاستيراد سبباً في انخفاض معدلات التضخم لأنها تخفض العملة النقدية الموجودة مما يؤثر على الكتلة النقدية في الداخل ، وبالتالي سيكون لها تأثير على المتغيرات الأخرى وفي مقدمتها سعر الفائدة التي ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض الانتاج والمعروض السلعي وبالتالي حدوث التضخم (هناء خير الدين، 1992 ، ص :83). أي أن العلاقة بين الاستيرادات والتضخم علاقة عكسية كلما انخفض الاستيراد، ارتفع المستوى العام للأسعار.

د– حسب تحليل كلتون فريد مان (M FRedman) يرى أن التضخم ظاهرة نقدية بحته، حيث هناك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بافتراض ثبات حجم الناتج وسرعة تداول النقود، لكن حالة التشغيل الكامل غير متحققة بالاقتصاد العراقي، لوجود البطالة وعليه نرى ان زيادة تداول النقود في التداول يؤدي الى تغيير متوسط نصيب وحدة الناتج من النقود فتقل قيمتها الحقيقية وتفقد قوتها الشرائية ويحدث التضخم) (أكرم عبد الوهاب، 1990 ، ص418).

أسباب البطالة في العراق

بعد ان ذكرت أسباب التضخم في العراق نتطرق الآن الى اسباب البطالة نذكر منها الآتي:

1- تتحدد استمرار نسب البطالة في جانبي العرض والطلب، ففي جانب العرض أن النمو السكاني المتزايد في العراق والذي يعرض أعلى بلدان العالم خصوبة أي ارتفاع النمو السكاني السنوي والذي تجاوز الـ 3% وهو المصدر الرئيس لزيادة عرض العمل، إذ نجد ان هناك شرط تعيين مستوى أمثل من السكان وهذا له علاقة وثيقة جداً باقتصاديات الحجم، حيث أرتفع حجم السكان من (11615940) مليون نسمة إلى (17360140) مليون نسمة عام 2009 ثم إلى (139.519, 37) مليون نسمة عام 2017. (Benjamin m freedman,1984, p: 386)

أما جانب الطلب على القوى العاملة، فنلاحظ تراجع قدرة الاقتصاد على استيعاب أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة بسبب عدم مواكبته للزيادة الحاصلة فيه وبسبب ضيق سوق العمل ايضاً) (محمد علي زيني، 2009 ، ص :9).

2- اختلال الهيكل الانتاجي والتي تمثل الفرق بين تشغيل الايدي العاملة والمساهمة في الانتاج في كل قطاع، وتبين ان قطاع الصناعة والزراعة والخدمات تتسم بقابليتها على استيعاب الأيدي العاملة. أما القطاع الاستخراجي النفطي فيستوعب عدد محدود جداً من الايدي العاملة حيث هناك انخفاض كبير في نصيب القطاعات السلعية في التشغيل بسبب ضعف الاستثمار فيها.

3- تردي واقع هيكل القطاعات الخدمية الذي اصبحت مهمته نقل وتوزيع وتصريف السلع المستوردة وليس قائم على التشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية بروابط امامية وخلفية.

4- الاختلال في سوق العمل بسبب وجود فائض عرض سوق العمل العراقية فكانت العلاقة طردية فكل زيادة في فائض عرض العمل تؤدي الى أرتفاع معدلات البطالة بسبب تجزئة سوق العمل الى قطاعين عام وخاص أو سوق أولي (primarg market) وسوق ثانوي (secondorry market)، حيث يتمتع العمال بالسوق الاولي بالأستقرار الوظيفي، أما السوق الثانوي فهم أكثر عرضة للبطالة.

5- عامل الهجرة والنزوح كان سبب أساسي في اختلال عرض قوة العمل بالعراق بالمقابل هناك عجز فاضح للقطاع الصناعي لأستيعاب هذا الفائض الذي يعد تحول الى البطالة (مي حمودي، 2013، ص144).

أستعراض الدراسات السابقة

1- استخدم الباحث زاهد قاسم في بحثه الموسوم " التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013) سببية كرانجر في تحليل التضخم الركودي والعوامل المؤثرة فيه والناتج المحلي الاجمالي أو عـــرض النقد المتداول في الاقتصاد وسعر الصرف والاختـــلال في هيكل التجارة والاختـــلال في سوق العمل خلال المدة (1990- 2013).

واستخدم الباحث برنامج (Eviews- 9) ليعطي نتيجة اختبار السببية (Granger) بعد تحديد درجة التأخير (P) ، وبعد أجراء اختبار f و T الجدولية تبين أن التضخم لا يؤثر في البطالة ، كما أن البطالة لا تؤثر بالتضخم أي لا توجد علاقة سببية في أي من الاتجاهين . وأن التضخم والبطالة يرتبطان بعلاقة طويلة الاجل في الاقتصاد العراقي ولكن لا توجد علاقة سببية وتبادلية بينهما (زاهد قاسم، 2014، ص94).

2- أستخدم الباحث كامل كاظم علاوي في بحثه الموسوم تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974- 2010)، سببية كرانجر بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة المذكورة، وكانت المتغيرات الاقتصادية هي الحساب الجاري ، والميزان التجاري ، وحساب رأس المال وعرض النقد الضيق وعرض النقد الواسع، وبعد اجراء تحليل السببية تبين ان العلاقة بين التوسع المالي وعرض النقد الضيق هي التغذية العكسية بين المتغيرين أي أن أحدهما يسبب الآخر أو يتأثران بمتغير ثالث ويظهر بشكل متبادل وفي الحقيقة لا توجد علاقة بين المتغيرين (كامل كاظم، 2013 ، ص :221).

3- استخدمت الباحثة سندس شايب سببية كرانجر في بحثها الموسوم "العلاقة الديناميكية والبيئية بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة (1990 – 2014) لبحث العلاقة بين المتغيرات سعر الصرف وعرض النقود والتضخم، وتوصلت الباحثة الى نتيجة مفادها أن المتغيرات

الخارجية (سعر الصرف، وعرض النقود) تفسر معدل التضخم في الأجل القصير بنسبة كبيرة جداً وتمثله احسن تمثيل (سندس شايب، 2016، ص:105).

*** القياس الاقتصادي**

لمعرفة العلاقة بين متغيرات البطالة، والتضخم، عجز أو فائض الموازنة العامة بأستخدام طرق القياس الاقتصادي، لقد تـــم اختيار البيانات الخاصة بالمتغيرات الثلاثـــة السابقة الذكر بالعراق للمدة من (2003- 2017) لأنها تمثل آلية الحكومة الجديدة نحو حل مشاكل السياسة الاقتصادية المعقدة وكان من ضمنها البطالة، والتضخم، وعجز أو فائض الموازنة.

وهنا أقوم بتحليل السببية بين المتغيرات باستخدام طريقة (Granger)، لغرض الوصول إلى معرفة طبيعة العلاقات، هل هي (تبادلية، عكسية، أم أحادية) بين البطالة، والتضخم، والموازنة. لكن قبل تطبيق طريقة كرانجر لابد من التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختيار ديكي فولر. ثم تطبيق اختبار جذر الوحدة ثم اختبار آكيكي وأخيرا طريقة كرانجر للسببية.

1- تعريف السببية حسب كرانجر

أقترح كرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث اذا كان y_t وx_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، وكانت السلسلة t^{y} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن كشف التوقعات بالنسبة للسلسلة t ^{y}ومن هذه الحالة نقول ان y_tيسبب x_t إذن نقول أنها متغيرة أنها سببية اذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرات اخرى .

هناك عدة أنواع للسببية نوجز منها (زكريا يحي ، مصدر سابق ص253) :

- السببية باتجاه واحد؛
- بوجود ما يسمى بتغذية استرجاعية (feed back) ؛
- السببية اللحظية؛
- السببية بالتأخير.

أختبار العلاقة السببية بين الموازنة والتضخم والبطالة للاقتصاد العراقي خلال المدة (2003–2017) .

حسب الادبيات الاقتصادية هناك علاقة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة بين متغيرات الدراسة الثلاث ، فقد حددت المتغيرات المستقلة بـ التضخم CInF x1 والبطالة $\mathbf{x_2}$ (u.m.) ، والمتغير التابع هو عجز أو فائض الموازنة خلال المدة (2003– 2017) y، ويمكن التعبير عن العلاقة الدالية بالآتي :

$$Y = f (X \mathbf{1} ، X\mathbf{2})$$

حيث أن Y = عجز أو فائض الموازنة

$X \mathbf{1}$ = التضخم

$X\mathbf{2}$ = البطالة

ويأخذ أنموذج الدراسة الشكل التالي:

$$t = Bo + B1\ Xt1 + B2Xt2 + et\ y$$

ويأخذ اللوغارتم ليصبح أنموذج الدراسة

$$Lnyt = Bo + LnB1\ Xt1 + LnB2\ Xt2 + et \text{ -----}$$

للحصول على أنموذج قياسي للعلاقة بين الموازنة والتضخم والبطالة في العراق استخدمنا سلسلة زمنية وحجمها 15 مشاهدة تمتد من 2003 وحتى عام 2017 ... وسنقوم بتحليل المتغيرات وكالآتي :

الجانب القياسي

أولاً : البيانات ونتائج البحث

تم استخدام بيانات سنوية للنفقات والايرادات الحكومية في العراق والبطالة التضخم والتي غطت الفترة الزمنية من عام 2003– 2017 ، حيث تم الحصول على البيانات من بعض الأطروحات ومن موقع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ويمكن تلخيص الخطوات التي اتبعتها الدراسة لاختبار مدى قدرة العراق على تحقيق الموازنة ما بين النفقات العامة والإيرادات العامة وكذلك تحقيق التناسق ما بين التضخم والبطالة والموازنة العامة ، وباستخدام برنامج (Eview9) وحسب ما يأتي .

1- التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمـــة في التحليل، الفائض أو العجز في الموازنة العامة، التضخم، البطالة في الامد الطويل.

2- تم استخدام أسلوب التكامل بأتباع أسلوب Augmented Diekey – Fuller لتتحقق من مدى وجود علاقة بين الموازنة العامة والتضخم والبطالة .

3- تـــم تقدير العلاقـة بين الموازنة العامـــة (الفائض أو العجز) والتضخـــم والبطالة بأستخدام Dynamic oLs (Dols) و Fully modi fied OLs (Fmols) وذلك لمعرفة قدرة العراق على تخفيض العجز واحتوائه وتم اختيار السببية بين التضخم والبطالة والموازنة الحكومية باستخدام اسلوب Vector Autorgression Estimates للتعرف على مدى قدرة السلطات الحكومية العراقية على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

ثانياً / نتائج اختبار جذر الوحدة

تم رسم السلاسل الزمنية لتحديد فيما اذا كان هناك اتجاه عام أم لا، وحيث اتضح من الشكل البياني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وقد تم الاكتفاء باستخدام اختبار جذر الوحدة المتضمن للاتجاه والمستوى معاً.

شكل 1: السلسلة الزمنية غير مستقرة بين x2،x1،y

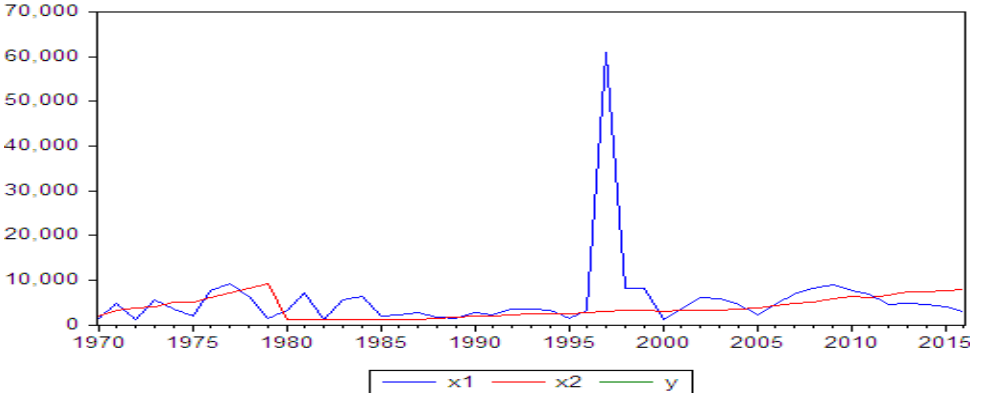

المصدر: الشكل البياني من عمل الباحث باستخدام برنامج eview9

ثالثاً / نتائج اختبار التكامل

يوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار التكامل Augmented Dickey – Fuller ، حيث ان نتائج الاختبارات اظهرت عدم قبول فرضية العدم R= O عند مستوى معنوية 1% وثانياً هناك قيمة واحدة للتكامل . وهذا يعني علاقة طويلة الاجل بين التضخم والبطالة والموازنة العامة (الفائض أو العجز).

العلاقة بين y الموازنة وx_1 التضخم وكما هو واضح بجدول رقم (3)

جدول 3: العلاقة بين y الموازنة وx_1 التضخم

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/25/18 Time: 19:15
Sample: 1970 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y	45	0.73557	0.4856
Y does not Granger Cause X1		0.37780	0.6878

رابعاً / تحليل نتائج اختيار السببية

توضح نتائج اختيار التكامل ان هناك على الاقل اتجاهاً واحداً للسببية بين التضخم والبطالة والموازنة العامة ولكن لم تحدد اتجاه هذه السببية بين تلك المتغيرات ولذلك فأسلوب (T- Granger) سوف يحدد ما اذا كانت هناك اتجاه مزدوج للعلاقة أو اتجاه واحد، كما ان اختيار السببية سوف يعطي مؤشراً عن مدى قدرة اصحاب القرار في العراق على تعديل (الفائض أو العجز) في الموازنة الحكومية مع التضخم والبطالة لغرض تنويع هيكل الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي حيث تستحوذ الصادرات النفطية على النسبة الأكبر من ايرادات العراق العامة وبالتالي التقليل ومن اهمها التضخم والبطالة والتي تؤثر على الموازنة العامة العراقية .

ولاستخدام أسلوب Var يجب اتباع الخطوات الآتية :

1. تحديد الترتيب الاعلى للتكامل لجميع المتغيرات محل الدراسة والعدد الاعلى لفترة الابطاء لنموذج الانحدار.
2. استخدام بيانات المتغيرات في المستوى عند انتشار نموذج Var .
3. اضافة الترتيب الاعلى للتكامل لعدد فترة الابطاء .
4. يتم اختيار الفرضيات ويمكن توضيح اسلوب (Var) حيث تم انشاء نموذج Var بافتراض ان الترتيب الأعلى للتكامل هو (1) لجميع المتغيرات وان عدد فترات الابطاء الاعلى هو (3) والاختبار ما ان كانت (الفائـــض أو العجز) في الموازنـــة الحكومية بسبب التضخم والبطالة فأن Augmented Dickey – Fuller يتم اختبار الفرضية في المعادلة الاولى كالتالي: .Ho : = O

وأيضا يمكن اختبار فيما اذا كان الفائض أو العجز في الموازنة الحكومية لا يسبب التضخم والبطالة، فرفض فرضية العدم يدل على وجود سببية بين المتغيرات (Y وX_2 و X_1) في حين ان فترة الابطاء للمتغيرات محل الدراسة تركت غير مقيدة لتمثل اليه التصحيح في المدى الطويل وهناك اربع فرضيات تتعلق بالعلاقة السببية بين (Y و X_2 و X_1) ويمكن تلخيصها بالآتي:

لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات (Y و X_2 و X_1) التضخم والبطالة والموازنة العامة وبالتالي تستطيع السلطات الحكومية ان تحدد النفقات العامة والايرادات العامة وفق ما يقتضيه الامر.

وتشير نتائج الاختبار في الجدول(1) الى رفض فرضية العدم Var وهذا يدل على عدم وجود علاقة سببية بين الموازنة العامة والتضخم والبطالة ، وهذا يعود الى طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشدة على قطاع النفط كمصدر اساسي للدخل والنقد الاجنبي وعدم تنوع النشاط الاقتصادي والصادرات من جهة والى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي من جهة اخرى .

العلاقة بين x1 التضخم وyالموازنة وكما هو واضح بجدول رقم (4)

جدول 4: العلاقة بين x_1 التضخم و y الموازنة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/25/18 Time: 19:24
Sample: 1970 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X1	45	0.37780	0.6878
X1 does not Granger Cause Y		0.73557	0.4856

العلاقة بين y الموازنة وx_2 البطالة وكما هو واضح بجدول رقم (5)

جدول 5: العلاقة بين y الموازنة وx_2 البطالة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/25/18 Time: 19:21
Sample: 1970 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X2 does not Granger Cause Y	45	0.20661	0.8142
Y does not Granger Cause X2		0.14691	0.8638

العلاقة بين x_2 البطالة و y الموازنة وكما هو واضح بجدول رقم (6)

جدول 6: العلاقة بين x_2 البطالة و y الموازنة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/25/18 Time: 19:24
Sample: 1970 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X1	45	0.37780	0.6878
X1 does not Granger Cause Y		0.73557	0.4856

معادلة الانحدار ما بين y و x_1 وكما هو واضح بجدول رقم(7)

جدول 7: معادلة الانحدار ما بين y و x_1

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 11/25/18 Time: 19:41
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.000305	9.29E-05	3.279264	0.0020

R-squared	-2.918979	Mean dependent var	6.328936
Adjusted R-squared	-2.918979	S.D. dependent var	3.266710
S.E. of regression	6.466914	Akaike info criterion	6.592322
Sum squared resid	1923.765	Schwarz criterion	6.631687
Log likelihood	-153.9196	Hannan-Quinn criter.	6.607135
Durbin-Watson stat	0.464653		

معادلة الانحدار ما بين y و x_2

جدول (8): معادلة الانحدار ما بين y و x_2

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 11/25/18 Time: 19:42
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	0.001193	0.000155	7.713045	0.0000

R-squared	-1.108387	Mean dependent var	6.328936
Adjusted R-squared	-1.108387	S.D. dependent var	3.266710
S.E. of regression	4.743357	Akaike info criterion	5.972414
Sum squared resid	1034.974	Schwarz criterion	6.011779
Log likelihood	-139.3517	Hannan-Quinn criter.	5.987228
Durbin-Watson stat	0.357782		

اختبار جذر الوحدة لديكي فولر وكما هو واضح بجدول رقم (9)

جدول 9: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: None
Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.275371	0.7488
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 11/21/18 Time: 21:28
Sample (adjusted): 4 15
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	0.001111	0.004036	0.275371	0.7892
D(X2(-1))	0.082436	0.260953	0.315902	0.7593
D(X2(-2))	-0.465721	0.216214	-2.153981	0.0596

R-squared	0.348555	Mean dependent var	1032.500
Adjusted R-squared	0.203790	S.D. dependent var	11071.68
S.E. of regression	9879.324	Akaike info criterion	21.44659
Sum squared resid	8.78E+08	Schwarz criterion	21.56782
Log likelihood	-125.6796	Hannan-Quinn criter.	21.40171
Durbin-Watson stat	1.634566		

تقدير الاحتمالية

نلاحظ من هذا الجدول ان مقدار الاحتمالية هو (5064–o) ، وهذا مؤشر جيد ، لأنه كلما كان مقدار الاحتمالية اكبر من (0.5) يدل على وجود علاقة قوية ما بين المتغيرات الثلاثة التضخم والبطالة والموازنة الحكومية وكما هو واضح بجدول رقم (10).

جدول 10: العلاقة بين المتغيرات الثلاثة التضخم والبطالة والموازنة الحكومية

Null Hypothesis: X2 is a martingale
Date: 11/21/18 Time: 22:17
Sample: 1 15
Included observations: 14 (after adjustments)
Heteroskedasticity robust standard error estimates
User-specified lags: 2 4 8 16

Joint Tests	Value	df	Probability
Max |z| (at period 4)*	1.254381	14	0.5064

Individual Tests

Period	Var. Ratio	Std. Error	z-Statistic	Probability
2	0.941930	0.186036	-0.312146	0.7549
4	0.507436	0.392675	-1.254381	0.2097
8	0.317646	0.645303	-1.057417	0.2903
16	NA	0.912325	NA	NA

*Probability approximation using studentized maximum modulus with parameter value 4 and infinite degrees of freedom

Test Details (Mean = -4)

Period	Variance	Var. Ratio	Obs.
1	1.6E+08	--	14
2	1.5E+08	0.94193	13
4	8.2E+07	0.50744	11
8	5.1E+07	0.31765	7
16	NA	NA	0

اختبار اكيكا وكما هو واضح بجدول رقم (11)

جدول 11: اختبار اكيكا

Group unit root test: Summary
Series: X1, X2, Y
Date: 11/21/18 Time: 22:24
Sample: 1 15
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on AIC: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.37645	0.0000	1	12
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	14.9294	0.0006	1	12
PP - Fisher Chi-square	20.2212	0.0000	1	13

اختبار السببية لكرانجر وكما هو واضح بجدول رقم(12)

جدول 12: اختبار السببية لكرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/22/18 Time: 21:59
Sample: 1970 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X2 does not Granger Cause X1	45	0.01935	0.9808
X1 does not Granger Cause X2		0.11967	0.8875
Y does not Granger Cause X1	45	0.37780	0.6878

الخاتمة

خلص البحث إلى نتيجة مهمة وهي أن مجمل العجز الحاصل في موازنات العراق للمدة من (2003-2017)، لا تعود إلى العلاقة التبادلية بين المتغيرات الثلاثة (البطالة، والتضخم، الموازنة العراقية) إنما يعود الى تراكمات السياسة الاقتصادية الخاطئة المتبعة من قبل الحكومات المتوالية ، بسبب اعتمادها الكامل على اقتصادها الريعي (الاعتماد على النفط في مجمل الفعاليات الاقتصادية) دون المحاولة بالنهوض بالاقتصاد من خلال التنويع الهيكلي متجاهلة بقية القطاعات الاقتصادية الحيوية (الزراعة، الصناعة) ناهيك عن انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي. وعليه لا توجد علاقة سببية ما بين المتغيرات الثلاثة y،x_2،x_1 البطالة، والتضخم، الموازنة العراقية، وان الحكومة العراقية قادرة على تحديد نفقاتها وايرادتها وفق الاحتياجات الخاصة للبلد .وانه اي عجز بالموازنة لا يعود الى العلاقة بين التضخم والبطالة، وإنما لسياسة الحكومة. فلابد أن تباشر الحكومة بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية الكفيلة بتقليل الاعتماد الكامل على القطاع النفطي،وتنمية بقية القطاعات الحيوية بإتباع استراتيجية اقتصادية متطورة.

قائمة المراجع

- إسماعيل عبد هادي، (الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وسبل معالجته – رؤى في مستقبل الاقتصاد العراقي)، مركز العراق للدراسات، 2015.
- أكرم عبد الوهاب، (الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي خلال الفترة (1991- 1995) ، المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات الاقتصادية)، 1990.
- خالد واصف الوزان، وأحمد حسن الرفاعي، (مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، 2003 .
- زاهد قاسم، (التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990- 2013))، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد، 2014 .
- زكريا يحي الجمال، هيلاء أنس العمري وآخرون، (استخدام بعض معايير المعلومات في تحديد افضل نموذج موسمي مضاعف)، المجلة الاقتصادية للعلوم الاحصائية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل، 2011).
- سندس شايب، (العلاقة الديناميكية والسببية بين عرض النقود وسعر الصر ف والتضخم في الجزائر للفترة (1990- 2014))، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016 .
- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، (تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974- 2010)، مجلة الغري الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد السنة التاسعة، العدد 29 ، 2013.
- محمد عبد صالح، محمد سلمان جاسم، (أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003) مجلة كلية التراث الجامعة،جامعة النهرين،كلية اقتصاديات الأعمال، بغداد، العدد 18، 2015.

- محمد علي زيني، (الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، دار الملاك للفنون والنشر، بغداد، 2009 .
- محمد فوزي ابو السعود وآخرون، (النظرية الاقتصادية الكلية)، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003.
- محمد نجيب صحراوي، (دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014)، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة قاصدي، كلية العلوم الاقتصادية، 2016.
- هناء خير الدين، (العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم في الاقتصاد المصري خلال فترة 1974- 1988)، القاهرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1992.
- التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات دائرة السياسات الاقتصادية، 2014 .
- (البنك المركزي العراقي)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث والنشرات السنوية (2006- 2008- 2009- 2013- 2014 – 2015- 2016- 2017).
- (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لعام 2014 ، 2015، 2016، 2017)، البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والأبحاث / قسم الاقتصاد المحلي.
- (The relation between unemployment and the rate of change, A.W Phillips Economica of money) (Wage in the U.K November) 1958.
- (Benjamin (m freedman) Lessons from the 1979 – 1982 monetary policy experiment the American) Economic Review, N°(2) may 1984.

أحد الدعائم السياحية المساهمة في التنويع الاقتصادي: الصناعة التقليدية أنموذجا

One of the Tourism Pillars Contributing to Economic Diversification; The handicraft as a Model

د. عبد الرحيم شنيــني
كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غــرداية، abd83.chenini@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/01/31

ملخص:

تسعى هذه الروقة البحثية إلى التعرف على الصناعة التقليدية في مختلف مجالاتها، وتهدف الورقة للتركيز على أهم الميزات التي تتميز بها الصناعة التقليدية الفنية وتجعل منها مساهمة بشكل فعال اقتصاديا، وتبيين الدور التي تؤديه في المجال السياحي، باعتبارها عامل مهم في الإنفاق السياحي على البلد المضيف وذلك لأنها تتميز بـ: الانفرادية، الإتقان اليدوي والجمالي، سهولة الحمل والتعبئة، دافع للاقتناء للذكرى، دافع الثقافة والمعرفة، دافع للتهادي، دافع للتفاخر.

كما أن الورقة سلطت الضوء على الأهمية الاقتصادية والمرجعية النظرية للقدرة التصديرية للصناعة التقليدية بالأرقام والاحصائيات، تلك الأهمية تجعل منها قادرة على المساهمة في التنويع والتنمية الاقتصادية لاقتصاديات الدول.

كلمات مفتاحية: الصناعة التقليدية، السياحية، التنمية الاقتصادية، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

This paper seeks to identify the handicraft industry in various areas. The paper aims to focus on the most important features that characterize the handicraft industries and make them economically effective contribution and explain the role played in the field of tourism, as an important factor in tourism spending on the host country because it is characterized by:
Uniqueness, manual and aesthetic perfection, ease of carrying and packing, motivation to acquire for the memory, a motive for culture and knowledge,

المؤلف المرسل: عبد الرحيم شنيني، **الإيميل**: abd83.chenini@yahoo.fr

a motive for Dedication, a motive for pride.

The paper also highlighted the economic importance and theoretical referencing of the export capacity of the handicraft industry in figures and statistics, which makes it capable of contributing to the diversification and economic development of the economies of countries.

Keywords: Handcraft Industry, Tourism, Economic Development, Economic Diversification

1. مقدمة

نظرا للتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي سمحت ببروز توجهات اقتصادية جديدة تهدف إلى بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مرنة وقادرة على تجاوز وبشكل أفضل و واضح نتائج الأزمات الظرفية. ففي الوقت الذي عرفت فيه التجمعات الاقتصادية والصناعية الكبرى تقلصا في نشاطاتها ومحدودية فرص الشغل جراء انعكاسات الأزمات الاقتصادية[1]، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والصناعات التقليدية والحرفية بصفة خاصة تتميز بنمو مستمر بفضل استثمار غير مكلف، ومحدث لفرص العمل.

إشكالية البحث

ما هي الميزات المتعلقة بالصناعة التقليدية والتي تجعل منها دعامة للتنويع الاقتصادي. وللتعرف على هذه الصناعات التقليدية والحرفية يفترض منا الفهم الجيد لطبيعتها وتحديد الميزات الاقتصادية لها، وما علاقة هذه الصناعة بالسياح، وقبل كل ذلك جاز لنا التطرق للمفاهيم الأساسية لهذه الصناعة.

[1]- مثل: أزمة 1929 . أزمة 2008

أولا. مفاهيم ومجالات الصناعة التقليدية:

أ– مدخل مفاهيمي: لعل أول ما يستوقف أي باحث في مجال الصناعات التقليدية هو قضية التسمية و التعريف. إذ أن في أغلب الأحيان يمزج بين مفاهيم الصناعة اليدوية والصناعة التقليدية والصناعة الحرفية فالاختلاف يمكن في الأصناف المختلفة لهذه الصناعات وطبيعة المنطقة الممارسة عليها.

وتوضح الدراسات المعمقة التي قامت بها مدرسة الاقتصاد في برنامج للتطوير والتعاون PRODEC[2]، وكذلك دراسات التي قام بها CCI [3] أنه ليس هناك تعريف عالمي موحد للصناعات التقليدية.

فحسب PRODEC "لا يوجد تعريف واحد للصناعات التقليدية، لاختلاف الاستعمالات التي توجد من أجلها التعاريف[4] و لم يتوصل CCI إلى أي تعريف مقبول عالميا، و هذا غير مستغرب إذا أدركنا عدد المتغيرات المسببة لذلك واختلاف الاستعمالات المرجوة من كل تعريف"[5].

و أهم التعاريف التي برزت على المستوى الدولي هي تلك الصادرة عن:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Cnuced؛
- المجلس العالمي للصناعات التقليدية Cma؛
- و المنظمة الدولية للعملLoit.

ففي سنة 1969 قدمت Cnuced تعريفا عن الصناعات اليدوية: "يطبق تعبير المنتجات المنجزة باليد على كل الوحدات المنجزة باليد وكل الوحدات المنتجة بمساعدة الأدوات، الوسائل البسيطة وكل المعدات

[2] PRODEC = Programme of développement coopération : برنامج تطوير والتعاون

[3] CCI = centre commerce international= المركز الدولي للتجارة

[4] PRODEC ; a Survey of the germen and British markets for selected handicrafts, Helsinki-1994, page 06.

[5] CCI, Exportation des PEM des pays en développement : enjeux et perspectives, Genève 1993- p 141.

المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو مساعدة الرجل[6]".

و في سنة 1968 قسمت المنظمة الدولية للعمل، الصناعات اليدوية إلى ثلاث مجموعات:

1. الصناعات التقليدية للقرى.
2. الصناعات التقليدية الفنية.
3. المؤسسات للصناعات اليدوية والخدمات الموجودة في المناطق الريفية.

ويبدو جليا من هذا التقسيم أن المجموعة "1"و"2" هي المتعلقة فقط بالصناعات التقليدية أما المجموعة "3" فهي تهتم بالخدمات وليس لها علاقة بالصناعة التقليدية والمنتوج المادي.

من بين التعاريف الأخرى التي خصت بالصناعات التقليدية نذكر من بينها:[7]

"جميع الأنشطة المنفصلة عن قطاع الفلاحة، وغير الصناعية "، كذلك هي: " جميع الأنشطة التي ترتكز على تقنيات تقليدية وهذا بالنسبة للتقنيات الحديثة التي تخص قطاع الصناعة". و" أحد فروع الأنشطة الإنسانية التي ترتكز على المعدات كوسيلة أساسية للعمل والتي تستخدم دائما الطاقة الإنسانية". وحسب (و، م، ص، م، ص، ت)* فإن الصناعات التقليدية والحرف " كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصيح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي".[8]

و يمارس:

- بصفة رئيسية ودائمة.
- بشكل مستقر أو متنقل أو معرضي.

---

[6]- PRODEC, idem, p o6.

[7] - وهراني عبد الكريم "الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الغير رسمي" دراسة حالة مدينة تلمسان، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص82.

[8] – مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، سنة 2005.

* – (و.م.ص.م.ص.ت): هي وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بالجزائر.

وحسب الكيفيات الآتية:

- إما فرديا
- إما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية و الحرف.
- إما ضمن مقاولة للصناعة التقليدية والحرف.

إن قلة درجة التجانس في أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية تعكس لنا عدم وجود تعريف بسيط وموضوعي لهذا القطاع، إلا أن النقطة المشتركة للصناعات التقليدية و الحرفية هي الاستعانة بكفاءة الحرفي و مهارته اليدوية.

و من خلال التعريف (و، م، ص، م، ص، ت) نلاحظ مجالات النشاط الآتية:

- الصناعة التقليدية (الفنية).
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

I . الصناعة التقليدية: L'artisanat traditionnel

وهي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية أو تزينيه ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح لها بنقل مهارة عريقة،[9] ويتضح من هذا التعريف أن الصناعات التقليدية تتميز بثلاث خصائص:

- غالبية العمل اليدوي.
- إمكانية الاستعانة بالآلات.
- الطابع النفعي" الاستعمالي" أو التزييني للمنتوج التقليدي.

[9]- صديقي شفيقة " دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 51.

وعلى أساس الخاصية الثالثة وفق هذا التعريف تنقسم الصناعات التقليدية حسب وظيفة منتوجاتها إلى صنفين هما: الصناعات التقليدية، والصناعات التقليدية الوظيفية "الاستعمالية".

1- الصناعات التقليدية الفنية: وهي النوع التي تبحث فيه هذا الورقة، "تعتبر صناعة فنية عندما تتميز بأصالتها وطابعها الانفرادي وإبداعها"[10] يشير هذا التعريف على أن هذا الصنف من الصناعات التقليدية يخص بصفة الانفرادية في الإبداع الفني وصفة أصالة المنتوج التقليدي، هذه الأخيرة تشير إلى مجمل التعابير المتعلقة بالتقاليد والفنون لمختلف المناطق الجغرافية المحلية، لهذا نلاحظ أن المنتوجات التقليدية الفنية تتميز بارتفاع أسعارها لأنها تستغرق مدة طويلة في الصنع وتتطلب مهارات فنية عالية.

2- الصناعات التقليدية الوظيفية: هذا الصنف لا يعتمد أكثر على مهارات فنية عالية مقارنة بالفنية، وتتسم فيها التصاميم الفنية عادة بالطابع التكراري والبساطة. ويعتمد هذا النوع من المنتوجات في نشاطها على العمل المتسلسل، توزيع المهام في كل مراحل الإنتاج.[11] وتتمثل أهمية منتجات هذا النوع، في قيمتها الاستعمالية في الحياة اليومية، وهذا الأخير معرض لكثير من منافسة على المستوى الداخلي والخارجي.

ويرمز لميدان الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بالرمز 01 ويحتوي على ثمانية (08) نشاطات يكون تسميتها ورمزها في القائمة كالآتي:

[10]- الأمر رقم 96/01 مؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق ل 10 يناير 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 3 بتاريخ 14 جانفي 1996، ص 4

[11] -FAROUKNADI socio- économie de dépeuplement de l'avtrsanat en Algérie, thèse de doctorat de 3 éme cycle en sociologie école des hautes études en xilèmes sociales centre de recherche coopératives-Paris-1977. p22

الجدول 1: يبين نشاطات الصناعة التقليدية الفنية ورموزها[12]

التسمية	الرمز في القائمة	رمز في ميدان النشاط
– المواد الغذائية	**01**	**01**
– العمل على الطين، الجبس، الحجر، الزجاج، و ما يماثلهم	**02**	**01**
– العمل على المعادن « بما في ذلك المعادن الثمينة»	**03**	**01**
– العمل على الخشب و مشتقاته و ما يماثله	**04**	**01**
– العمل على الصوف و المواد المماثلة	**05**	**01**
– العمل على القماش أو النسيج	**06**	**01**
– العمل على الجلود	**07**	**01**
– العمل على المواد المختلفة	**08**	**01**

المصدر: (و، م، ص، م، ص، ت)" قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف" 2007.

II . الصناعة التقليدية لإنتاج المواد: L'artisanat de la production

" كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا و توجه للعائلات وللصناعة والفلاحة"،[13] وتسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية والنفعية الحديثة.[14]

ويختلف هذا النوع من الصناعة عن الصناعات التقليدية في كونها تعتمد على درجة أكبر من تقسيم العمل وتعرف خاصة باسم "الصناعات الصغيرة" وقد يمثل صاحبها مقاولا من الباطن (sous-traitant)

[12]- (و، م، ص، م، ص، ت) " قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف" مرسوم تنفيذي رقم: 339-07 المؤرخ في يوم 19 شوال 1428 هـ الموافق ل 31 أكتوبر 2007م.

[13] – الجريدة الرسمية " مرجع سبق ذكره" العدد 3، ص 05.

[14] – مدونة النصوص " القانونية و التنظيمية" "مرجع سبق ذكره" ص 36.

وتختلف هذه الصناعة أيضا عن الصناعات التقليدية في كونها لا ترتبط بتقاليد وتاريخ الشعوب، ولا تعني السائح مباشرة كونها منتشرة في كل بلدان العالم[15].

ويرمز لميدان النشاط « الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد » بالرمز 02 ويحتوي هذا الميدان على 09 قطاعات وهي كالآتي:

الجدول 2: يبين الصناعة التقليدية لإنتاج المواد ورموزها[16]

التسمية	الرمز في القائمة	رمز ميدان النشاط
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو تحويل المرتبطة بقطاع المناجم والمقالع.	09	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبط بقطاع الميكانيك والكهرباء.	10	02
نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية للإنتاج أو تحويل المرتبطة بقطاع الحديد.	11	02
نشاطات التقليدية والحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبط بالتغذية.	12	02
نشاطات التقليدية والحرفية للإنتاج والصناعة والتحويل المرتبطة بقطاع النسيج والجلود.	13	02
نشاطات التقليدية والحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الخشب التأثيث، الخردوات والأدوات المنزلية.	14	02
نشاطات التقليدية والحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الإشغال العمومية للبناء ومواد البناء.	15	02
نشاطات التقليدية والحرفية للإنتاج المواد المرتبطة بقطاع الحلي.	16	02
نشاطات التقليدية والحرفية للإنتاج المواد المختلفة	17	02

المصدر: (و، م، ص، م، ص، ت) "قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف" 2007

[15] - FAROUK NADI, op cit, p25.

[16] – (و، م، ص، م، ص، ت) " قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف" "مرجع سبق ذكره".

III. الصناعة التقليدية والحرفية للخدمات: هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح والترميم الفني باستثناء تلك التي تسري عليها الأحكام تشريعية خاصة.[17]

الجدول 3: الصناعة التقليدية للخدمات ورموزها[18]

التسمية	الرمز في القائمة	رمز في النشاط
– نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة يتركيب، صيانة و الخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعادن الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي.	18	03
– نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات و المواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي و العائلات	19	03
– نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة للأشغال الميكانيكية.	20	03
– نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، وزخرفة و تزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية، الصناعية، والسكنية.	21	03
– نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالنظافة وصحة العائلات.	22	03
– نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية للخدمات المرتبطة بالألبسة.	23	03
– نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات الأخرى.	24	03

المصدر: (و، م، ص، م، ص، ت)" قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف" 2007

والتصنيف المقدم الخاص بالصناعات التقليدية أو الحرفية، هو التصنيف المأخوذ به رسميا في الجزائر، فهو يرتكز على أساس النشاط الرئيسي الممارس من طرف الحرفي، فمن الصعب تسمية الحرفي

[17] – الجريدة الرسمية، مرجع سبق، ص 05.

[18] - (و، م، ص، م، ص، ت): " قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف" "مرجع سبق ذكره".

الميكانيكي والحرفي الكهربائي في العاصمة الجزائرية بنفس التسمية حرفي النسيج والزرابي بمدينة غارداية أو مدينة تلمسان.

ويرمز لميدان النشاط الثالث «الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات» بالرمز 03 وهو يتشكل من سبعة (07) قطاعات للنشاطات محددة كما يلي:

ثانيا. ميزات المساهمة الاقتصادية للصناعة التقليدية:

للصناعات التقليدية مميزات اقتصادية تميزها عن باقي القطاعات الأخرى، ونوجز أهم هذه المميزات الخاصة بالصناعات التقليدي في الميزات الأربعة الآتية:

1. كثافة العمالة وضعف الرأسمال: إن من مميزات هذا القطاع أنه يوفر فرص عمل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة دون اللجوء لتعبئة رأسمال كبير، ومهما اختلفت نشاطات الصناعة التقليدية فهي تعتمد على عمالة مكثفة، والنسبة بين الرأسمال و العمالة متدنية جدا. فقطاع الصناعات التقليدية يستهلك أقل رأسمال مقارنة بقطاعات الإنتاج الأخرى وهذه ميزة ذات أهمية خاصة عند البلدان ضعيفة الرأسمال،[19] إذا يعتبر هذا القطاع مصدرا قويا لتوفير فرص العمل خاصة في البلدان التي تنخرها آفة البطالة.

2. تكلفة الدخل من العملة الأجنبية للصناعة التقليدية أقل من الصناعات الأخرى: يساهم هذا القطاع بشكل هام في تحقيق الدخل من العملة الأجنبية فهو مزود للعملة الصعبة[20] ويرجع هذا لكونه قطاعا يحقق قيمة مضافة عالية مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، إلى جانب أن الموارد المستخدمة في إنتاج الحرف أرخص من تلك التي تستخدم في إنتاج السلع الأخرى الموجه للتصدير.

[19]- CCI- Exposition des PME, des page en développement = enjeux et perspectives, op. cit, p143.
[20]- CCI, op. cit. p 13.

أ. **أهمية القيمة المضافة في تدنى تكلفة الدخل المحقق من العملة الأجنبية:** إن ارتفاع القيمة المضافة لمنتوجات الصناعة التقليدية يجعل صافي الدخل من العملة الأجنبية أكبر بكثير مما يحققه غالبا ما تساوي 100% لأن هذه الحرف تعتمد كثيرا على استهلاك المواد الأولية المحلية.[21]

فقد جاء في دراسة أن: "التصدير بدولار واحد للمنتجات التقليدية يعني أنه قد تم كسب دولار واحد صافي مقارنة بصادرات المنتجين الآخرين اللذين تعتبر صادراتهم بدولار واحد معناه أن صافي الدخل من العملة الأجنبية أقل بكثير من دولار واحد بسبب المواد المستخدمة في إنتاج تلك السلع والتصدير بدولار واحد من الحرف التقليدية تزيد قيمته 30% *إلى 50%* عن صادرات المنتجين الآخرين بنفس القيمة، فإذا أجرينا التعديلات بالنسبة لصافي الدخل من العملة الأجنبية فسوف يتضح أن دور هذا القطاع في تحقيق الدخل بالعملة الأجنبية، أكثر بكثير مما تعكسه الإحصائيات الرسمية عن صادرتها".[22]

ب. تدنى تكلفة الموارد المستخدمة في إنتاج الصناعات التقليدية: إن تكاليف الموارد المستخدمة محليا في إنتاج الصناعات التقليدية أقل بكثير من التكاليف التي تتطلبها الصناعات الأخرى وهذا يرجع للأسباب التالية:

- إذ أن الصناعات التقليدية معروفة بكثافة عمالتها وذلك لأنها تحتاج إليها أكبر من احتياجها للرأسمال والمعدات الثابتة والمتحركة؛
- تدنى تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة المستخدمة في إنتاج الحرف مقارنة باليد العاملة المستخدمة لدى المنتجات الأخرى، وذلك: "يعود سبب انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة في الحرف التقليدية بصفة خاصة إلى أن إنتاج الحرف التقليدية غالبا ما يكون في القطاع غير الرسمي حيث

[21]- CCI, idem.

[22] - محمد فهيم خان " تطور الحرف اليدوية اقتصاديا و ماليا، أعمال الندوة الدولية حول آفاق تنمية الصناعات التقليدية في الدول الإسلامية، المنعقدة بالرباط – المغرب – 23،25 أكتوبر 1991، ص 54.

تشكل اليد العاملة من النساء والأطفال فرصة بديلة معتبرة، و لكنها تمثل جزاء كبير من تكلفة إنتاج الحرف"[23].

ومثال ذلك: الجزائر حيث يعمل في الإطار الرسمي 000 30عامل بينما في الإطار غير رسمي حوالي 000 200 عامل وذلك سنة 2002.[24]

واستنادا لكل العوامل المذكورة أعلاه، عندها يكون بإمكان الحرف التقليدية أن تكون مصدرا لتحقيق العملة الأجنبية بشكل أرخص بنسبة 40 % - 70% من كثير من صادرات السلع الأخرى المنتجة.[25]

3. **صعوبة تنميط normalization منتجات الحرف التقليدية:** إن هدف تنميط المنتجات يتمثل في تحديد المعايير والمقاييس التي تجعل المنتجات متجانسة من مختلف الأبعاد: الاستعمال، الشكل، الأسلوب الفني، السعر، النوعية، وفي حالة الصناعات التقليدية، نجد أن هناك ارتباط إيجابي بين التنميط والمنتجات ذات القيمة الاستعمالية، على عكس من ذلك نجد علاقة الارتباط سلبية بين التنميط والمنتوج التقليدي الفني. وكلما كان المنتوج التقليدي ذا شكل معقد وأسلوب دقيق كلما كانت كلفته كبيرة وكان سعره أقل قابلية للتنميط.[26]

وترجع صعوبة تنميط الصناعات التقليدية الفنية للبعد الفني للمنتوج الذي يرتبط بأفكار وثقافة وهوية الحرفي وتعتبر اللمسات الفنية للمنتوج من بين العوامل التي يرتكز عليها المستهلك العام والمستهلك السياحي على وجه الخصوص.

---

[23]- محمد فهيم خان" نفس المرجع السابق"، ص 55.

[24]- بن عبد الهادي أحمد، المدير العام للصناعات التقليدية و الحرف بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في الجزائر، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي، دمشق، 2005، ص 03.

[25]- محمد فيهم خان " مرجع نفسه"، ص 54.

[26]- صديقي شفيقة " مرجع سبق ذكره"، ص 63.

4. إمكانية تشخيص منتجات الصناعة التقليدية: إن من مميزات منتجات الصناعة التقليدية هي أنها تستطيع أن تكون مشخصة لأن عمل الحرفي هو يدوي ويكفي الطلب منه المواصفات الموجودة في منتوج معين، فمثلا يمكن طلب زربية غارداوية أو تلمسانية، كبيرة أو صغيرة و يمكن أيضا إنجاز أطباق أو مزهريات بالأسلوب الفني الأندلسي كما يمكن إنجازها بالأسلوب الفني الطاسيلي "هذا الأخير أصبح مطلوبا في الخارج".[27]

والأمثلة كثيرة عن هذه المطالب التي ليس لها حدود، مما يمكن القول أن إمكانية تشخيص المنتوجات التقليدية تعطي لنا فكرة عن إمكانية الاستجابة للطلب الأجنبي المتصف بالتغيير السريع.

ثالثا. عوامل الإنفاق السياحي على الصناعة التقليدية:

في اطار العمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية تسعى الدول التي لها عناصر جذب سياحي مميز الى تعظيم ايراداتها من هذا النشاط، والذي أصبحت أهميته في عدد من الحالات تتعدى أهمية الأنشطة الاقتصادية الأولية التقليدية.

ويمثل إنفاق السائحين الأجانب على الخدمات الترفيهية والمشتريات السلعية جزء له أهميته من الانفاق الكلي لهؤلاء في البلد المضيف، وهناك اهتمام في عديد من الدراسات السياحية الحديثة [28] بالمشتريات من المنتجات التقليدية وعلى وجه الخصوص التي يقبل عليها السائح الأجنبي لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة أو هدف الرحلة السياحية.

ومن جهة أخرى فإن الانفاق السياحي الأجنبي على منتجات الصناعة التقليدية في الدول المضيفة

---

[27]-ANART: الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، زيارة ميدانية، 09 نوفمبر 2009.

[28]- أنظر مثلا دراسة :(Interet:Yahoo Search:souvenir purchasing behavior) دراسة عن منتجات صوفية وحلي مصنوعة من أحجار كريمة في نيوزيلندا لبروفيسور لاوسن وآخرين.

-Lawson, R,et Al, aspects of souvenir and gift purchasing by International Tourists to New Zealand .

له أهميته في تنمية هذه الصناعات، الأمر الذي ينعكس على التنمية الاقتصادية.[29] ومن هنا تأتي أهمية البحث في العوامل التي تحدد انفاق السائحين على الصناعات التقليدية، فالتعرف على هذه العوامل المحددة، يعتبر مدخلا لتنمية أحد عناصر الايرادات السياحية لهذه البلدان.

فهناك عدة عوامل تعمل معا في تحديد انفاق السياح الأجانب على الصناعات التقليدية وبالرغم من تعقد هذه العوامل وتشابكها إلا أنه يمكن تصنيفها وفق عاملين:

1. **عوامل تتعلق بالصناعة التقليدية:** وتتمثل فيما يأتي:

أ- الانفرادية: ويتضمن الأصالة والعراقة، ويعني أن يكون لهذه المنتجات طابعها الانفرادي الذي يعبر عن موضوعها وبأصالة عن ثقافة وحضارة الصانع والمكان والبلد الذي يعيش فيه ومن هنا فإن التفرد يحمي الصناعة التقليدية من التقليد، أو بعبارة أخرى التقليد قد يضيع هذه الخاصية لذلك فإن التفرد مرتبط ارتباطا وثيقا بالأصالة والعراقة لذلك لا يمكن للسائح أن يجد المنتجات التقليدية المميزة بالانفرادية وبأصالتها في أي بلد آخر غير بلدها.[30]

ب- الاتقان اليدوي والجمالي: إن المنتوج المتقن يدويا يختلف تماما عن المنتجات النمطية المتقنة آليا، فالإتقان اليدوي يحافظ على التراث الثقافي ومنه تصبح السلعة جميلة وجذابة في تعبيرها عن التراث، ويظهر الاتقان في تشكيل السلعة بيد صانعها بدقة تعبيرها عن موضوعها بالألوان الطبيعية المشتقة من الخامات المحلية بما يظهر جمال أصالتها. ومثال ذلك الألوان المميزة التي يستخدمها أهل النوبة في السلع الحرفية المعبرة عن ثقافتهم. والتماثيل الصغيرة التي يصنعها الصينيون بألوان وأشكال جميلة ومتقنة.

[29]- جليلة حسن حسنين "دراسات في التنمية الاقتصادية " الدار الجامعية ،الاسكندرية - مصر- 2006 – ص 27

[30]- جليلة حسن حسنين "مرجع سابق " ص35

والإتقان اليدوي وجمال الصنعة يستلزم أيضا التقيد الدقيق بالتصميمات والسمات الثقافية والجمالية لكل عصر من العصور التي تعبر عنها الصناعات التقليدية في أي بلد له تراثه الحضاري.[31]

ج– سهولة الحمل والتعبئة: ان المنتوجات خفيفة الوزن والتي يمكن تغليفها ووضعها في عبوات صغيرة ينقلها معه السائح بكل سهولة أفضل من تلك الثقيلة. فنجد أن الحرفيون انتبهوا الى هذه الخاصية، ففي باكستان اشتهروا بالمنتجات التقليدية الخشبية (المقاعد...الخ) التي يصنعونها بإتقان ويزخرفونها بالنحاس والعاج، عدلوا عليها فأصبحت قابلة للتفكيك إلى قطع يمكن تغليفها في صناديق أصغر حجما.[32]

2. عوامل تتعلق بالسياح نحوها: يستدعى هذا الأمر تحليل الدوافع النفسية للسائحين للاهتمام بالصناعة التقليدية، وهذه الدوافع تتسم أنها مركبة ومتشابكة فهي تعتمد على عدة عناصر نفسية ترتبط بهدف الرحلة السياحية كما ترتبط أيضا بجنسيات السائحين ومستوى المعرفة لديهم ومدى رغبتهم في التعرف على الثقافات الأخرى واقتناء الأشياء المعبرة عنها من جهة أخرى، ويمكن تبيين عدة دوافع للسياح في الاهتمام بالصناعات التقليدية منها:

أ– دافع الاقتناء للذكرى: وهو اقتناء الأشياء التي ترتبط بالرحلة السياحية وذلك لأجل تذكرها لاحقا، وهذا الدافع موجود لدى غالبية السائحين الدوليين، فالسائح الأجنبي يبحث عن تذكار من البلد المضيف في شكل سلعة تمثل تراثا حضاريا لها. وهذا دافع نفسي لدى كل انسان في تفكر تجربته فيما بعد وأحيانا تعرض التذكارات أمام الأهل والأحباب، وكل هذه السلوكيات يمكن أن تندرج تحت دافع الحاجة للتقدير عند Maslow.[33]

---

[31]– جليلة حسن حسنين "مرجع سابق"، نفس الصفحة.
[32]– جليلة حسن حسنين "مرجع نفسه"، ص36
[33]– جليلة حسن حسنين "مرجع نفسه"، ص37

ب- دافع الاقتناء الثقافي والمعرفي: وهذا يختلف عن سابقه في أنه موجود بصفة خاصة لدى السائحين الذين يستهدفون المعرفة والثقافة في المقام الأول من رحلتهم السياحية، والسائحين الذين يقتنون سلعا بهذا الدافع يتميزون فعلا برغبتهم في زيادة معرفتهم وثقافتهم، وليس لمجرد الحصول على التقدير من الآخرين، وفي تحليل "ماسلو" للدوافع النفسية الذي نشره في عام 1943 لم يميز هذا الدافع ثم بينه بعد ذلك في تعديله لنظريته عام 1954 تحت "الحاجة للمعرفة والفهم "[34] .

ج- الدافع للإهداء: وهذا الدافع موجود لدى نسبة كبيرة من السائحين الأجانب، ولكن يختلف في قوته من النساء الى الرجال ومن سن لآخر ومن جنسيات لأخرى، فالملاحظ أن لدى النساء دافع أكبر للإهداء، وأن أصحاب الأعمار الكبيرة نسبيا أكثر حرصا على الاهداء من الشباب، لكن هذا التقدير ليس بقاعدة عامة إذ أن هناك عوامل عديدة تتدخل في الإنفاق على الهدايا للآخرين، منها درجة الثراء أو الدخل، ومنها الأخلاق أو المعتقدات [35].

كذلك فإن الإهداء عادة لدى بعض الشعوب فنجد أن الأمريكيين لديهم عادة الاهداء أكثر من الأوروبيين، ومع ذلك مثل هذه الملاحظات تحتاج الى تأكيد أو تعديل ويندرج دافع الاهداء عند "ماسلو" تحت "الحاجة للحب الاجتماعي" وهي التي ترتبط بشعور الانتماء والتعاطف والصداقة.

د- دافع التفاخر:[36] هذا الدافع موجود بشكل خاص عند السائحين الأثرياء لاقتناء قطعا أثرية أو أشكالا فنية تمثل الحضارة الخاصة بها، والسائحون الذين يتحركون بهذا الدافع إما أن لديهم خبرة خاصة في مجال اهتمامهم أو أنهم يستعينون بخبراء مختصون في التحف والصناعات التقليدية الثمينة ويرتبط هذا

---

[34]- جليلة حسن حسنين "مرجع سابق"، ص38

[35]- المعتقدات المسلمين :حديث النبي (ص) " تهادوا تحابوا " ولا شك أن هذا الحديث زرع روح الاهداء بين المسلمين مند قرون مضت.

[36]- جليلة حسن حسنين "مرجع نفسه"، ص40

الدافع جزئيا بالرغبة الملحة في تحقيق الاعتراف من الآخرين والمكانة المظهرية ويرتبط وبشكل أكبر بالرغبة في "تحقيق الذات".

الشكل 1: تدرج الحاجات لماسلو وعلاقته بدوافع اقتناء المنتجات التقليدية

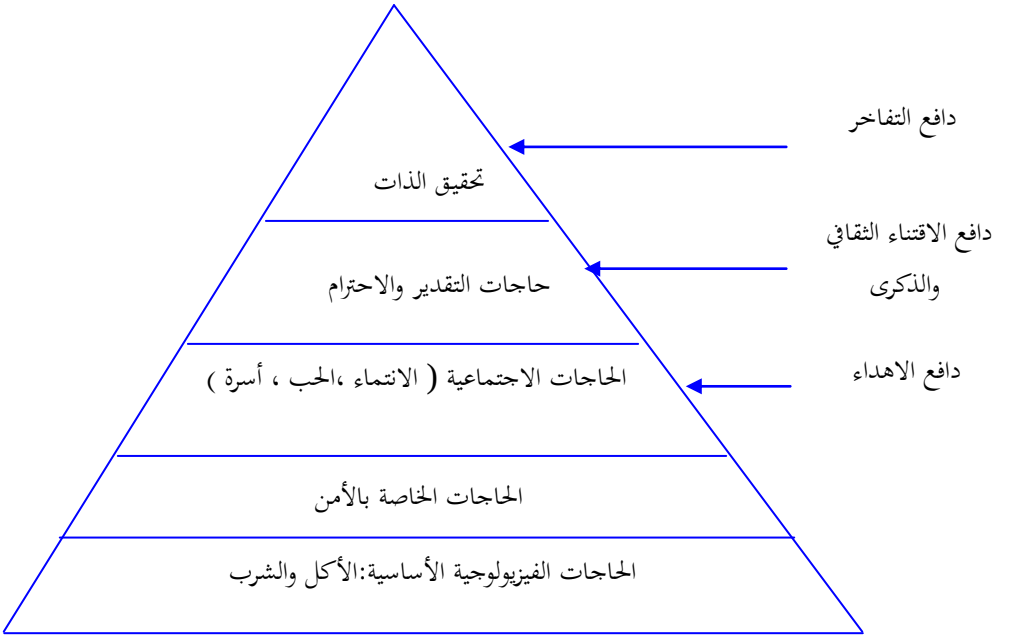

Source: P. Kotler "Marketing Principles", 3rd Edition, Prentice-hill International Editions, London, 1986, p179. (**بتصرف**)

رابعا: أهمية الصناعات التقليدية بالنسبة للتنمية الاقتصادية

كثيرا ما يعتقد أن الصناعات التقليدية هي صناعات ذات أهمية فولكلورية فقط، وهذا المفهوم غير صحيح، إذ أن قطاع الصناعات التقليدية هو الأكثر استجابة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتوضيح أهمية الصناعات التقليدية بشيء من التفصيل نتطرق الى الجوانب التالية.

1. الأهمية الاقتصادية: تظهر الأهمية الاقتصادية للصناعات التقليدية في أهمية الحرف التقليدية في الإنتاج القومي، كما تعتبر هذه الحرف ركيزة حيوية للقطاع السياحي، و تملك قدرة تصديرية هامة.

أ– مساهمة الصناعات التقليدية في الناتج الوطني: بحيث تحقق جزءا هاما من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا لاعتمادها على العمل اليدوي وعلى الموارد المحلية وتعبر القيمة المضافة التي يحققها هذا القطاع في مساهمته في الإنتاج الوطني.

الجدول 4: مساهمة الصناعات التقليدية في الناتج الوطني

الدول والقيمة	القيمة	النسبة	السنة
الجزائر [37]	**117 مليار دينار**	/	2009
تونس [38]	**930 مليون دولار**	**%4**	2004
المغرب [39]	**5.8 مليار دينار**	**%19**	2000

المصدر: من إعداد الباحث

كما نشرت مجلة LE M.O.C.I[40] إن نسبة الصناعات التقليدية من الناتج الداخلي الخام تقدر بـ 20% في بوركينافاسو، وأن مساهمة هذا القطاع تأتي مباشرة بعد الزراعة وتربية المواشي، وهي صناعة تشغل حوالي مليونين وهو ما يعادل 30% من اليد العاملة الاجمالية.

ب–كيزة حيوية للقطاع السياحي: تلعب الصناعات التقليدية دورا مهما في تدعيم و ترقية القطاع السياحي فهي تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة.[41] فالسائح يبحث دائما

[37]– كلمة وزير المؤسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية "الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية " الجزائر، 21-23 نوفمبر 2009 .

[38]– عزيزة بن يوسف –الصناعات التقليدية في تونس"التجربة التونسية" "ورشة العمل حول الصناعة التقليدية في الوطن العربي " ،المغرب ،2005، ص 04

[39]– محمد السايري "وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية ""ورشة العمل حول الصناعة التقليدية في الوطن العربي"، المغرب، 2005، ص 02

[40] Le Moniteur du commerce international (le MOCI), N°1461 du 28 Septembre 2000, page 14

على أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد المضيف له وما يلاحظ كذلك، من خلال التطورات العالمية ظهور السياحة الجماعية (mass tourism) حيث لا يعود السائح إلى بلده بدون اقتناء المنتجات التقليدية التي تعتبر كواجهة للبلد أو المنطقة التي زارها.

2. الأهمية والمرجعية النظرية للقدرة التصديرية للحرف التقليدية:

أ. أهمية القدرة التصديرية للحرف التقليدية: إن أهمية المنتوج التقليدي بالنسبة للمستهلك الأجنبي لا يقتصر على السائح فقط بل أيضا على الشخص الأجنبي الموجود ببلده، والسبيل الوحيد الذي يصل الحرفي التقليدي المحلي بالمستهلك الأجنبي في الحالة الثانية هو عملية التصدير.

لقد برهنت الحرف التقليدية في كثير من الدول على قدرتها التصديرية ويتضح ذلك من مدا خيل العملة الصعبة التي تحققها.

- **الجزائر**: حسب وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) اتضح أن القدرات الانتاجية للصناعة التقليدية ستحقق رقم أعمال سنوي قدره 5.5 مليون دولار من الصادرات.[42]
- **المغرب**: بلغت صادرات المغرب الأقصى من المنتوجات التقليدية 54,9 مليون دولار وبنسبة 1,55 من إجمالي الصادرات الكلية المقدرة بـ 3535 مليون دولار[43] حسب سنة 1993، و306.172.489 درهم لسنة 2002.
- **تونس**: توفر الصناعات التقليدية سنويا معدل 250 مليون دينار تونسي من العملة الصعبة (أي حوالي 160مليون يورو) وهو ما يمثل 2.2% من مجموع صادرات البلاد، لسنة 2005.[44]

---

[41] Farouk Nadi, "coopération dans le secteur du tourisme et de l'artisanat", salon international du tourisme et des voyages, Pins maritimes, octobre 1996.

[42]– أحمد بن عبد الهادي المدير العام للصناعات التقليدية بالجزائر "ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي" الرباط، 19-17 سبتمبر / أيلول 2005 .

[43]–عبد اللطيف أحمر الراس، مرجع سابق، ص121 .

- **إيران:** تبعاً لإحصاءات مصلحة الجمارك لجمهورية إيران الإسلامية قدرت قيمت صادرات الصناعات التقليدية ما بين مارس 2004 حتى 2005 بحوالي 563.9 مليون دولار بما يعادل % 8.8 من جملة الصادرات السلعية غير البترولية وتمثل صناعة السجاد اليدوي أهم صادرات الصناعات التقليدية خلال نفس الفترة بقيمة 47107 مليون دولار وبمثل % 7.4 من الصادرات الإيرانية.

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا القدرة التصديرية التي تميز الصناعات التقليدية، والتي يجب تفسيرها أيضا بالمرجعية النظرية حتى نفهم ما الذي يعطي لهذه الصناعات صفة القدرة على التصدير.

ب. المرجعية النظرية للقدرة التصديرية للحرف التقليدية: لتفسير القدرة التصديرية للصناعات التقليدية سنستعين ببعض النظريات منها الكلاسيكية و الحديثة في التجارة الدولية.

❖ **نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:** قدم في 1817 النظرية الشهيرة للميزة النسبية، أو كما تسمى أحيانا بنظرية النفقة النسبية، في رأي ريكاردو أن أساس التجارة الدولية إنما يوجد في تلك الاختلافات التي توجد بين الدول في التكاليف النسبية. فقد تكون إحدى البلاد أكثر كفاءة من غيرها في إنتاج كل سلعة ممكنة، ولكن طالما أنها ليست أكثر كفاءة بدرجة متساوية في كل سلعة، فإنه يوجد أساس للتجارة، فسيكون من المفيد للبلد أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي تكون فيها أكثر كفاءة نسبيا، وأن تقوم بتصدير هذه السلع مقابل سلع تكون كفاءتها النسبية فيها أقل.[45]

انطلاقا من التكاليف النسبية للتجارة الدولية، يمكن أن نخلص للقول بأن القدرة التصديرية للدول الرائدة في مجال الصناعات التقليدية، تعود إلى الميزة النسبية لتكاليف المنتجات التقليدية للدول المصدرة مقارنة بالدول المستوردة.

---

[44]- عزيزة بن يوسف مديرة الدراسات والاستثمار بتونس "ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي" الرباط، 19-17 سبتمبر / أيلول 2005 .

[45]- كامل بكري" الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية – بيروت- لبنان ، 1988، ص ص، 13 – 14.

ولتفسير سبب اختلاف التكاليف النسبية للدول المصدرة للمنتوجات التقليدية سنعرض نظرية نسب عناصر الإنتاج التي ترتبط جذورها بكتابات كل من برتل أولين وإيلي هكشر.

❖ **نظرية نسب عناصر الإنتاج:** تقوم نظرية نسب عناصر الإنتاج على افتراضين وهما:[46]

* تختلف أسعار عناصر الإنتاج نتيجة للاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر في كل دولة من الدول، أي أن تكلفة الأجور تكون منخفضة نسبيا في الدول كثيفة السكان، كما تنخفض تكلفة المادة الخام في الدول التي حباها الله بوفرة في الموارد الطبيعية، وبالمثل تنخفض تكلفة التمويل في الدول التي يتوافر فيها رأس المال، وتنخفض تكلفة الأرض في الدول عظيمة المساحة.
* تحتاج السلع لإنتاجها إلى نسب مختلفة من عناصر الإنتاج، أي أن بعض السلع تحتاج إلى عمالة أكبر من احتياجها لرأس المال وتعرف بالسلع كثيفة العمالة، بينما تحتاج بعض السلع الأخرى إلى رأس المال بنسبة أكبر من احتياجها للعمالة وتعرف بالسلع كثيفة الرأسمال.

وعليه فإنه تأسيسا على هذه الافتراضات و طبقا لنظرية نسب عناصر الإنتاج فإن الدولة يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير تلك المنتجات التي تعتمد بدرجة أكبر على العنصر الذي يتوافر لديها بكثرة.[47]

فنظرية نسب عناصر الإنتاج تعتبر إذن كبعد ثاني لتفسير تركز تصدير الصناعات التقليدية في بلدان معينة دون سواها، فمنتجات الصناعات التقليدية هي منتجات كثيفة العمالة وهي تتركز خاصة في الدول التي تتوافر لديها عمالة كثيفة وذات تكلفة متدنية وبالمقابل فإن الدول المستوردة للمنتجات التقليدية هي عادة متخصصة في إنتاج السلع كثيفة الرأسمال لتوافر الرأسمال فيها بتكلفة منخفضة.

---

[46]– عمرو خير الدين، التسويق الدولي، دار النشر، مصر، 1996 ، ص 83.
[47]– نفس المرجع السابق ، ص 83.

في هذا الصّدد ما على المؤسسة الجزائرية إلا أن تنمي المنتجات كثيفة العمالة مما يجعلها تستفيد من انخفاض تكلفة اليد العاملة في الجزائر، وهذا ما نراه ينطبق بصفة مباشرة على منتجات الصناعات التقليدية.

خـاتمة:

من هذه الورقة البحثية تستنتج أن السياحة تساهم في تنشيط الصناعة التقليدية من مختلف النواحي، من خلق مناصب شغل وبالتالي امتصاص البطالة كما يعمل على بعث النشاط في المناطق السياحية وبالتالي استغلال طاقات البلد من مقومات طبيعية وتاريخية وحضارية....الخ، كذلك لها أثر مهم على التنقل السكاني وتركيزه في مناطق جغرافيا معينة وفقا لذلك.

كذلك تعتبر سوقا لإنعاش الصناعات التقليدية والأخيرة منتوج للأولى، كما أن الصناعات التقليدية لها عدة مجالات منها، إنتاج المواد ومنها الخدماتية، والفنية التي لها من الخصائص ما يميزها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويجعلها تلقى الاهتمام الأكبر من طرف السياح خاصة الأجانب وتشكل عندهم عوامل للإنفاق عليها، لما يشكله الإنفاق السياحي على الصناعة التقليدية من فوائد على الدول المضيفة وذلك في تنميتها، الأمر الذي ينعكس على السياحة والتنمية الاقتصادية.

كما نجد أن للسياحة والصناعة التقليدية أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، لا يسع المجال للتفرع فيها، وذلك باعتبار أنهما صناعة مركبة ومتداخلة مع عدة عناصر طبيعية وبشرية وحضارية ترتبط ارتباطا وثيقا مع محيطها الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي...الخ.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- وهراني عبد الكريم "الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الغير رسمي" دراسة حالة مدينة تلمسان، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007.
- مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، سنة 2005.

- صديقي شفيقة " دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- الأمر رقم 96/01 مؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق ل 10 يناير 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 3 بتاريخ 14 جانفي 1996.
- (و.م.ص.م.ص.ت) " قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف" مرسوم تنفيذي رقم: 339-07 المؤرخ في يوم 19 شوال 1428 هـ الموافق ل 31 أكتوبر 2007م.
- الجريدة الرسمية، العدد 3.
- مدونة النصوص " القانونية والتنظيمية".
- محمد فهيم خان " تطور الحرف اليدوية اقتصاديا و ماليا، أعمال الندوة الدولية حول آفاق تنمية الصناعات التقليدية في الدول الإسلامية ، المنعقدة بالرباط – المغرب - 23،25 أكتوبر 1991.
- بن عبد الهادي أحمد، المدير العام للصناعات التقليدية و الحرف بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي، دمشق، 2005.
- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، زيارة ميدانية، 09 نوفمبر 2009.
- جليلة حسن حسنين "دراسات في التنمية الاقتصادية" الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر- 2006.
- كلمة وزير المؤسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية "الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية" الجزائر، 21-23 نوفمبر 2009 .
- عزيزة بن يوسف -الصناعات التقليدية في تونس"التجربة التونسية" "ورشة العمل حول الصناعة التقليدية في الوطن العربي"، المغرب، 2005.
- محمد السايري "وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية ""ورشة العمل حول الصناعة التقليدية في الوطن العربي "، المغرب، 2005.

- أحمد بن عبد الهادي المدير العام للصناعات التقليدية بالجزائر "ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي" الرباط، 19-17 سبتمبر /أيلول 2005 .
- عزيزة بن يوسف مديرة الدراسات والاستثمار بتونس "ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي" الرباط، 19-17 سبتمبر / أيلول 2005 .
- كامل بكري" الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية – بيروت– لبنان ، 1988.
- عمرو خير الدين ، التسويق الدولي، دار النشر، مصر، 1996.

المراجع الأجنبية:

- CCI, Exportation des PEM des pays en développement: enjeux et perspectives, Genève 1993.
- FAROUKNADI socio- économie de dépeuplement de l'artisanat dans l'Algérie, thèse de doctorat de 3éme cycle en sociologie école des hautes études en xilèmes sociales centre de recherche coopératives-Paris-1977.
- CCI- Exposition des PME, des pages en développement, enjeux et perspectives.
- Lawson, R, et Al, aspects of souvenir and gift purchasing by International Tourists to New Zealand. (Internet: Yahoo Search: souvenir purchasing behaviour).
- Le Moniteur du commerce international (le MOCI), N°1461 du 28 Septembre 2000.
- Farouk Nadi, "coopération dans le secteur du tourisme et de l'artisanat", salon international du tourisme et des voyages, Pins maritimes, octobre 1996.
- PRODEC; a Survey of the German and British markets for selected handicrafts, Helsinki-1994.